



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية/الدراسات العليا

تقييم الوظيفة الإيداعية والائتمانية للمصارف التجارية وأثرها في المؤشر

العام لأسعار القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

دراسة تحليلية للقطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005 - 2021)

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل

درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

تقدم بها

مناف محمد خليل

ياشرف

أ.م.د. امير علي خليل

2022 م

1444 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ
الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ٥٥﴾

سورة يوسف

آية ٥٥

صدق الله العلي العظيم

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ (تقييم الوظيفة الايداعية والانتمائية للمصارف التجارية وأثرها في المؤشر العام لأسعار القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) دراسة تحليلية للقطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005 - 2021) والتي تقدم بها طالب الماجستير (مناف محمد خليل) قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية وتحت إشرافي حتى غدت مؤهلة للمناقشة ولأجله وقعت.



التوقيع:

الخبير اللغوي: ا.د. محمد عبدالرسول

التاريخ: 2022/11/9

اقرار المشرف

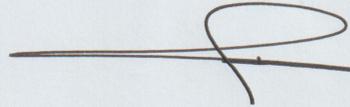
اشهد ان اعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (تقييم الوظيفة الابداعية والانتمائية للمصارف التجارية وأثرها في المؤشر العام لأسعار القطاعات المدرجة سوق العراق لأوراق المالية) دراسة تحليلية للقطاعات المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١) والتي تقدم بها الطالب (مناف محمد خليل) قد جرى بإشرافي في جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.



التوقيع: -

المشرف: - أ.م. د امير علي خليل

التاريخ: - ٢٠٢٢ / ١٢ / ٢٦



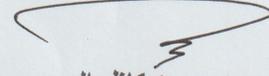
التوقيع: -

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية: - أ.م. د كمال كاظم جواد

التاريخ: - ٢٠٢٢ / ١٢ / ٢٦

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير/
قسم العلوم المالية والمصرفية/ للطالب (مناف محمد خليل) الموسومة بـ
(تقييم الوظيفة الايداعية والانتمائية للمصارف التجارية وأثرها في المؤشر
العام لأسعار القطاعات المدرجة سوق العراق لأوراق المالية) دراسة
تحليلية للقطاعات المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية للمدة
(٢٠٠٥-٢٠٢١) أرشح هذه الرسالة للمناقشة.



أ.د محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

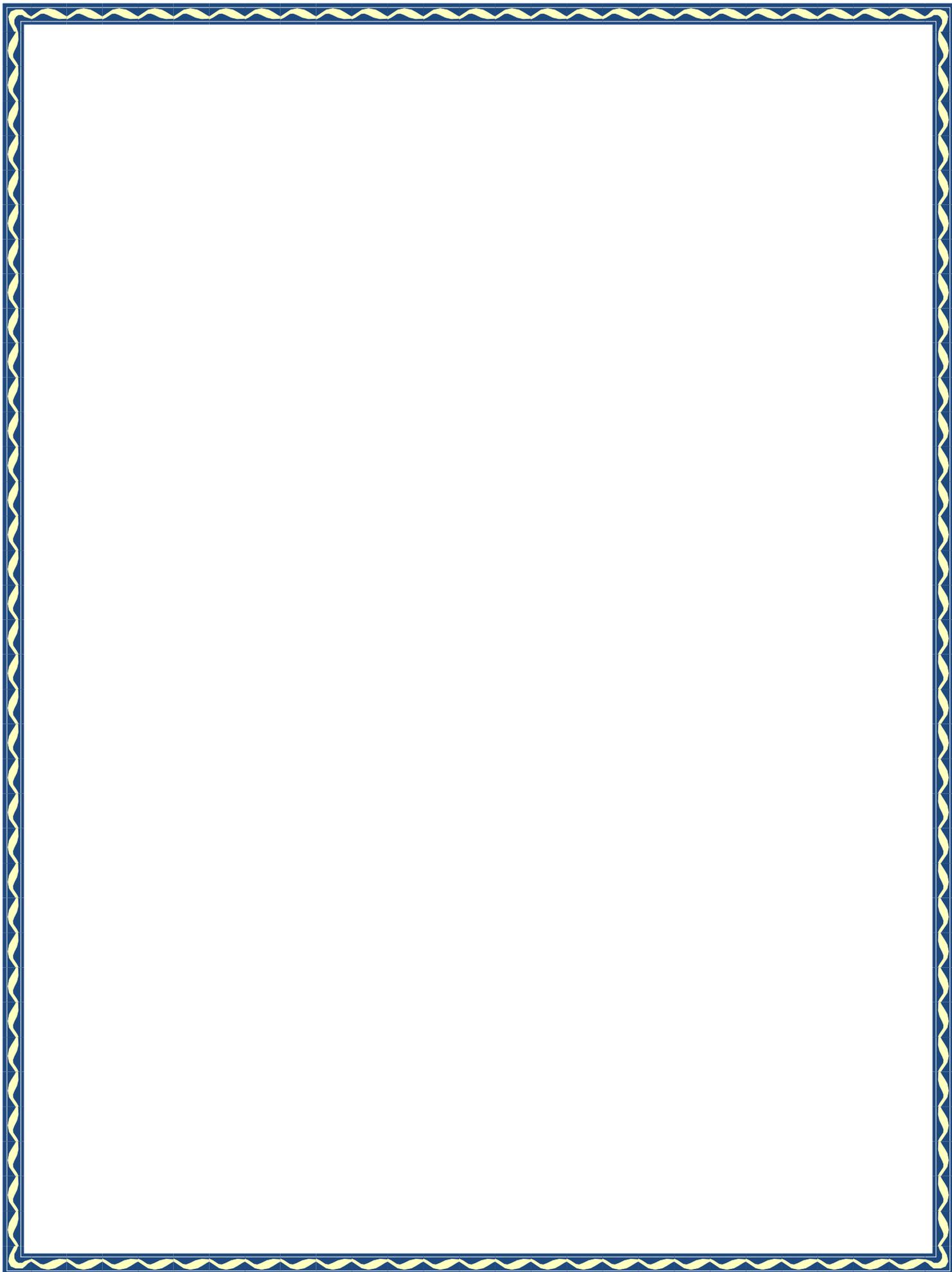
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

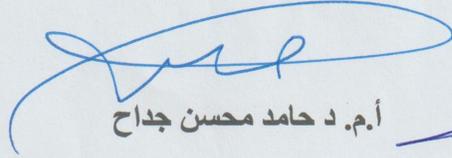


عميد كلية الادارة والاقتصاد



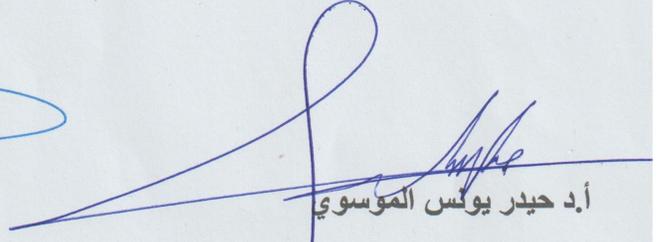
اقرار لجنة المناقشة

نشهد أننا رئيس وأعضاء لجنة المناقشة، باننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (تقييم الوظيفة الايداعية والائتمانية للمصارف التجارية وأثرها في المؤشر العام لأسعار القطاعات المدرجة سوق العراق للأوراق المالية) دراسة تحليلية للقطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١). وقد ناقشنا الطالب (مناف محمد خليل) في محتوياتها وفي ماله علاقة بها، ووجدنا بانها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية وبتقدير (**اصيار**).



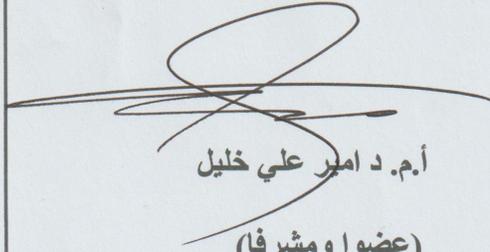
أ.م. د حامد محسن جداح

(عضوا)



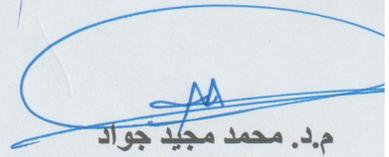
أ.د حيدر يونس الموسوي

(رئيساً)



أ.م. د امير علي خليل

(عضوا ومشرفا)



م.د. محمد مجيد جواد

(عضوا)

الإهداء

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها..... إلى من سهرت الليالي تنير دربي
إلى من تشاركني أفراحي وأحزاني إلى نبع العطف والحنان
إلى أجمل ابتسامة في حياتي إلى أروع امرأة في الوجود

أمي الغالية

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة
إلى الذي لم يبخل علي بأي شيء إلى من سعى لأجل راحتني ونجاحي

أبي العزيز

إلى الذين ظفرت بهم هدية من الأقدار فعرفوا معنى الأخوة إخوتي الأعزاء :

مهند ، وسام

إلى من وقف إلى جانبي ودعمني

ميس الريم

إلى من علموني وشجعوني

أساتذتي

إلى من رافقوني بدربي

زملائي

لكل من وقف إلى جانبي ودعمني وشجعني في مواصلة الدراسة

إليهم جميعا اهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

شكر وأمتنان

الحمد لله حق حمده والصلاة والسلام على من لا نبي من بعده محمد صلوات الله وسلامه عليه وعلى اله وسلم تسليماً كثيراً فبحمد الله تتم النعم وتزيد البركات.

وبعد..

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى السيد المشرف الأستاذ المساعد الدكتور أمير علي خليل لجهوده المبذولة وتوجيهاته السديدة وملاحظه القيمة التي كان لها الأثر الكبير في إخراج البحث بشكله الحالي فله مني كل الشكر والامتنان وجزاه الله عني خير الجزاء. كما وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور محمد حسين الجبوري عميد كلية الإدارة والاقتصاد والسادة معاونين ومساعدته التي لا حدود لها. كما وأتقدم بخالص احترامي وتقديري إلى الأستاذ المساعد الدكتور كمال كاظم جواد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية لما قدمه لي من نصائح ومشورة. كما أتقدم بشكري وتقديري إلى أساتذتي في قسم العلوم المالية والمصرفية. كما أتقدم بالشكر إلى من كان خير أخ وصديق عباس عبد العالي كريم.

كما وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وشكري وتقديري موصولاً للأساتذة المدقق اللغوي والمقيم العلمي على جهودهم في إظهار الرسالة بشكلها اللائق لغويا وعلميا.

الباحث

المستخلص

هدفت الدراسة إلى قياس وتقييم قدرة المصارف التجارية في العراق على أداء الوظائف الايداعية والائتمانية مع بعضها البعض، وذلك من اجل معرفة تأثير هذه الوظائف على نشاط الشركات المدرجة في قطاعات سوق العراق للأوراق المالية من خلال قياس مقدار تأثيرها على المؤشر العام للسوق وكذلك بعض المؤشرات الرئيسية لتقييم أداء السوق (مؤشر القيمة السوقية، مؤشر حجم التداول، مؤشر عدد الأسهم، مؤشر عدد الصفقات)، إذ استعملت الدراسة لقياس الوظائف الايداعية والائتمانية للمصارف التجارية مؤشرات الميل الحدي والمتوسط لكل من الايداع والائتمان وكذلك مجموعة من التحليلات والاختبارات الإحصائية باستخدام البرامج المالية والإحصائية SPSS_{v.24} و EXCEL، وخلال مدة (2005-2021) وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها تم الوقوف على مجموعة من الاستنتاجات ومن أهمها عند إجراء التحليل المالي للمؤشر العام للسوق خلال مدة الدراسة يتضح ضعف قيمة المؤشر العام للسوق واتخاذ مستويات متقاربة خلال اغلب سنوات الدراسة اذ ارتفعت قيمة المؤشر في عام 2015 ومن ثم عاودت للتذبذب مره أخرى ولكن بمستويات أعلى من ما كانت عليه سابقا. كما ان سبب انخفاض قيم المؤشر تعود الى أن استثمارات السوق غير جذابة وان اكتناز الأموال أفضل للأفراد وان اغلب القطاعات المدرجة في السوق هي ذات نشاط بسيط وقد يكون معدوما أحيانا، كذلك ضعف قيام المصارف التجارية في العراق بالوظائف بشكل صحيح وانعكاس ذلك على نشاط الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان أهمها يتوجب على المصارف التجارية القيام بالوظائف الأساسية الايداعية والائتمانية وبشكل صحيح من خلال تسهيل عملية منح الائتمان لتمويل المشاريع الاستثمارية للشركات المستثمرة من جهة ومن جهة أخرى العمل على تحقيق رغبات المدخرين لضمان تحقيق إرباح من خلال توجيه أموالهم في تشكيلة متنوعة من الأوراق المالية للقطاعات ومن ثم ازدياد تدفق الأموال من المدخرين إلى المستثمرين من خلال السوق المالي.

الكلمات المفتاحية: (الوظيفة الإيداعية، الوظيفة الائتمانية، المؤشر العام للسوق، قطاعات سوق العراق للأوراق المالية)

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الآية
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	المستخلص
د-هـ	قائمة المحتويات
هـ-ح	قائمة الجداول
ح-ط	قائمة الأشكال
2-1	المقدمة
الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة	
15-3	المبحث الأول : الدراسات السابقة
21-16	المبحث الثاني : منهجية الدراسة
الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة	
43-22	المبحث الأول : الوظيفة الايداعية للمصارف التجارية
69-44	المبحث الثاني : الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية
88-70	المبحث الثالث : الأسواق المالية
الفصل الثالث : الجانب التطبيقي لمتغيرات الدراسة	
89-90	المبحث الاول: توصيف وصياغة الانموذج القياسي
91-120	المبحث الثاني : التحليل المالي لمتغيرات الدراسة

121-180	المبحث الثالث : التحليل الاحصائي واختبار الاثر
	الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات
181-184	المبحث الأول : الاستنتاجات
185-186	المبحث الثاني : التوصيات
187-201	المصادر
	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
92	معدلات الميل المتوسط للإيداع المبحوثة للمدة 2021-2005	1
95	معدلات الميل الحدي للإيداع المبحوثة للمدة 2021-2005	2
98	معدلات الميل المتوسط للانتمان المبحوثة للمدة 2021-2005	3
101	معدلات الميل الحدي للانتمان المبحوثة للمدة 2021-2005	4
105	مؤشر القيمة السوقية حسب القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2021-2005)	5
108	مؤشر القيمة المتداولة حسب القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2021-2005)	6
111	مؤشر عدد الاسهم المتداولة حسب القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2021-2005)	7
115	مؤشر عدد الصفقات حسب القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2021-2005)	8

118	المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2021)	9
122	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية لقطاع المصارف	10
124	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية لقطاع التأمين	11
126	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية لقطاع الاستثمار	12
128	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية لقطاع الخدمات	13
130	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية لقطاع الصناعة	14
132	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية لقطاع السياحة	15
134	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية للقطاع الزراعي	16
136	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة لقطاع المصارف	17
138	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة لقطاع التأمين	18
139	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة لقطاع الاستثمار	19
141	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة لقطاع الخدمات	20
143	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة لقطاع الصناعة	21
145	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة لقطاع السياحة	22

147	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة للقطاع الزراعي	23
149	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة لقطاع المصارف	24
151	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة لقطاع التأمين	25
153	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة لقطاع الاستثمار	26
155	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة لقطاع الخدمات	27
157	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة لقطاع الصناعة	28
159	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة لقطاع السياحة	29
161	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الأسهم المتداولة للقطاع الزراعي	30
163	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات لقطاع المصارف	31
165	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات لقطاع التأمين	32
167	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية ومؤشر عدد الصفقات لقطاع الاستثمار	33
169	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية ومؤشر عدد الصفقات لقطاع الخدمات	34
171	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات لقطاع الصناعة	35
173	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات	36

	لقطاع السياحة	
175	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات للقطاع الزراعي	37
177	تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية والمؤشر العام للسوق	38
179	نتائج الفرضيات الفرعية للفرضيه الرئيسة الثانية	39

قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
19	المخطط الفرضي للدراسة	1
25	الوظائف الأساسية (التقليدية) للمصارف التجارية	2
29	أنواع الودائع المصرفية	3
35	العوامل المؤثرة على ودائع المصارف التجارية	4
40	استراتيجيات جذب الودائع	5
47	أنواع الائتمان المصرفي	6
48	مكونات الائتمان النقدي	7
59	أسس منح الائتمان	8
60	العوامل المؤثرة في حجم الائتمان المصرفي	9
63	العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان	10
72	أنواع الأسواق المالية	11
82	المقارنة بين نسب مؤشرات قيمة التداول والأسهم المتداولة والقيمة السوقية للقطاع المصرفي بين عام (2020 و 2021)	12
83	المقارنة بين نسب مؤشرات قيمة التداول والأسهم المتداولة والقيمة السوقية للقطاع التأمين بين عام (2020 و 2021)	13

84	المقارنة بين نسب مؤشرات قيمة التداول والأسهم المتداولة والقيمة السوقية لقطاع الاستثمار بين عام (2020 و 2021)	14
85	المقارنة بين نسب مؤشرات قيمة التداول والأسهم المتداولة والقيمة السوقية لقطاع الخدمات بين عام (2020 و 2021)	15
86	المقارنة بين نسب مؤشرات قيمة التداول والأسهم المتداولة والقيمة السوقية لقطاع الصناعة بين عام (2020 و 2021)	16
87	المقارنة بين نسب مؤشرات قيمة التداول والأسهم المتداولة والقيمة السوقية لقطاع السياحة بين عام (2020 و 2021)	17
87	المقارنة بين نسب مؤشرات قيمة التداول والأسهم المتداولة والقيمة السوقية لقطاع الزراعة بين عام (2020 و 2021)	18
88	المقارنة بين نسب مؤشرات قيمة التداول والأسهم المتداولة والقيمة السوقية لقطاع الاتصالات بين عام (2020 و 2021)	19
94	المسار الزمني للميل المتوسط للودائع في المصارف التجارية للمدة (2005-2021)	20
97	المسار الزمني للميل الحدي للودائع في المصارف التجارية للمدة (2005-2021)	21
100	المسار الزمني للميل المتوسط للاتئمان في المصارف التجارية للمدة (2005-2021)	22
103	المسار الزمني للميل الحدي للاتئمان في المصارف التجارية للمدة (2005-2021)	23
107	القيمة السوقية لقطاعات سوق العراق للمدة المبحوثة(2005-2021)	24
110	القيمة المتداولة لقطاعات سوق العراق للمدة المبحوثة(2005-2021)	25
114	عدد الاسهم المتداولة لقطاعات سوق العراق للمدة المبحوثة (2005-2021)	26
118	عدد الصفقات لقطاعات سوق العراق للمدة المبحوثة(2005-2021)	27
120	المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية للمدة المبحوثة (2005-2021)	28

Introduction

المقدمة

تؤدي المصارف التجارية دورًا مهمًا في النمو الاقتصادي في أي بلد إذ تلبي المتطلبات المالية فضلاً عن الخدمات المصرفية التي تخدم المقترضين والمودعين وتركز على المنتجات والخدمات المخصصة للأفراد والمؤسسات سواء إكانت خاصة أم عامة ، إذ تعمل المصارف كوسيط بين أولئك الذين لديهم فائض في المال وبين من هم بحاجة إليه ومن ثم فإن قبول الودائع (الوظيفة الإيداعية) وتقديم القروض (الوظيفة الائتمانية) هما الوظيفتان الرئيستان لجميع المصارف التجارية إذ يقبل المصرف الودائع ويقدم الأموال على شكل ائتمان لمختلف المشاريع بهدف تحقيق الأرباح.

وتعد الوظيفة الإيداعية للمصارف التجارية هي إحدى أقدم وظائف المصارف التجارية إذ فرضت المصارف بداية نشأتها عمولة على الاحتفاظ بالأموال نيابة عن الجمهور وبعد التغييرات في الصناعة المصرفية على مر السنين وربحية الأعمال بدأت المصارف بدفع مبلغ صغير من الفائدة للمودعين الذين يحتفظون بأموالهم في المصرف مع اخذ رسوم إدارية للحفاظ على حساباتهم وتقبل المصارف ثلاثة أنواع من الودائع هي ودائع التوفير، الحساب الجاري، وداائع لأجل أو الودائع الثابتة.

أما الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية فهي توجيه الائتمان عبر تقديم قروض مناسبة تسهم في نمو وتطور النشاط الاقتصادي للبلد إذ تعد القروض ذات أهمية كبيرة للمصارف كونها تمثل أعلى نسبة من الإيرادات المتحققة سنويًا وتقدم المصارف في الغالب قروضًا قصيرة ومتوسطة الأجل من نسبة مئوية من الودائع النقدية بسعر فائدة مرتفع ، ولا تمنح المصارف قروض طويلة الأجل بشكل كبير بسبب الحاجة إلى الحفاظ على سيولة بنسب محددة قبل تقديم القروض للزبائن مع الاهتمام بالوضع المالي للمقترض، وربحية الأعمال، وطبيعة الأعمال التجارية وحجمها، والقدرة على سداد القرض دون تقصير.

وعليه سيتم تقييم كل من الوظيفة الإيداعية والائتمانية للمصارف عن طريق تحليل شكل تطور العلاقة بينهما مع النشاط الاقتصادي عبر حساب الميل الحدي والمتوسط لكل من الوظيفة الإيداعية والائتمانية في حجم الناتج المحلي الإجمالي من خلال قسمة الإيداع أو الائتمان المصرفي ككل لسنة معينة على إجمالي الناتج المحلي لتلك السنة لمعرفة الميل المتوسط ومن ثم قسمة حاصل التغيير في كل من حجم الودائع وحجم

الائتمان على حاصل التغيير في الناتج المحلي الإجمالي وجاءت هذه الدراسة لبيان اثر هذه الوظائف في قطاعات سوق الأوراق المالية للعراق باستخدام المؤشر العام للسوق .

وتضمنت الدراسة أربعة فصول تناول الفصل الأول منها الاطار المنهجي للدراسة وتكون من مبحثين اهتم المبحث الأول ببعض الجهود المعرفية أما المبحث الثاني اهتم بمنهجية الدراسة أما الفصل الثاني قسم على ثلاثة مباحث اهتمت بالجوانب النظرية والفكرية لمتغيرات الدراسة، إذ تناول الأول: الوظيفة الايداعية للمصارف التجارية ، والثاني تناول الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية أما الثالث تناول سوق الأوراق المالية وتناول الفصل الثالث الجانب التطبيقي للدراسة والذي ضم في اذياته مبحثين، الأول التحليل المالي لمتغيرات الدراسة، في حين تناول الثاني التحليل الاحصائي واختبار الاثر بين متغيرات الدراسة أما في الفصل الرابع فقد اختتمت الدراسة بالاستنتاجات في المبحث الأول فيما تناول الثاني مجموعة من التوصيات.

الفصل الأول

الاطار المنهجي للدراسة

المبحث الأول

الدراسات السابقة

المبحث الثاني

منهجية الدراسة

الفصل الاول

المبحث الأول

الدراسات السابقة

توطئة

تناول هذا المبحث بعض الدراسات والأبحاث السابقة التي تم الاطلاع عليها عن طريق عملية البحث والتقصي في مكتبات الجامعات وشبكة الانترنت -في حدود الاستطاعة- ، وقد وجد أن الدراسات قد تناولت تفصيلاً عن بعض متغيرات الدراسة الحالية على حدة، إذ لم يتم إيجاد دراسة سابقة مماثلة للدراسة الحالية التي تناولت تقييم الوظيفة الايداعية والائتمانية للمصارف التجارية وأثرها في المؤشر العام لأسعار القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفيما يأتي أهم تلك الدراسات حسب تسلسلها الزمني:

أولاً: الدراسات العربية

(أ) الودائع والائتمان

1- دراسة (عبدالمطلب، 2007)	
عنوان الدراسة	سياسة استقطاب الودائع وأثرها على نوع وحجم التمويل المصرفي
العينة	دراسة حالة المصارف السودانية كافة للمدة من 1995 - 2004
هدف الدراسة	<ol style="list-style-type: none"> 1. دراسة الودائع بالمصارف وأثرها على حجم ونوع التمويل المصرفي 2. تحديد الوسائل الكفيلة بتنمية الودائع وزيادة موارد المصارف حتى تستطيع المصارف القيام بالدور المناط بها في التمويل 3. تقديم مقترحات للمصارف حتى تتمكن من منح التمويل طويل الأجل 4. تسليط الضوء على مشكلة التعثر وأثره على الأداء المالي للمصارف والوسائل الكفيلة بعلاجه

توصلت الدراسة إلى ارتفاع نسبة الودائع الجارية لإجمالي تركيبة الموارد بالمصارف التجارية إذ أن المصارف فشلت في استقطاب الودائع الاستثمارية والتي تعطي حرية واسعة في استخدامها بالإضافة إلى عجز المصارف السودانية على منح التمويل طويل الأجل بسبب اعتمادها على موارد قصيرة الأجل إذا نجد أن الودائع الجارية -الودائع تحت الطلب - تمثل نسبة عالية من موارد المصارف وهي موارد بطبيعتها معرضة للسحب في أي وقت ولا تعطي للمصارف حرية في توظيفها	نتائج الدراسة
تطرقت الدراسة إلى مفهوم الودائع للمصارف التجارية	أوجه التشابه
عملت الدراسة الحالية على بيان اثر الوظيفة الايداعية والائتمانية في بعض مؤشرات السوق لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية	أوجه الاختلاف

2-دراسة (الموسوي،2010)

تنمية الموارد المالية وأثرها في محفظة الائتمان	عنوان الدراسة
عينة من المصارف التجارية العراقية الحكومية والأهلية(الرشيد،الرافدين، بغداد، الشرق الاوسط، الاهلي العراقي،مصرف بابل	العينة
هدفت الدراسة إلى تحديد اثر استراتيجيات تنمية الموارد المالية بمتغيراتها الفرعية والتي شملت (إستراتيجية تنمية الودائع، إستراتيجية زيادة رأس المال، إستراتيجية تخفيض الاحتياطي القانوني) في محفظة الائتمان المصرفي وفقاً لإبعاده المتمثلة بـ (الائتمان النقدي، الائتمان التعهدي، ونماذج ائتمانية حديثة)	هدف الدراسة
توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين استراتيجيات تنمية الموارد المالية ومحفظة الائتمان المصرفي بشكل عام إذ كان معامل الارتباط بين إستراتيجية تنمية الودائع ومحفظة الائتمان المصرفي أعلى في المصارف الحكومية في حين كانت علاقة الارتباط بين إستراتيجية زيادة رأس المال ومحفظة الائتمان المصرفي صاحبة اعلى معامل ارتباط في المصارف التجارية الأهلية وقد يعود السبب إلى قرار البنك المركزي في زيادة رؤوس أموالها	نتائج الدراسة
التطرق إلى مفاهيم الودائع والائتمان	أوجه التشابه

عملت الدراسة الحالية الى التطرق الى بيان اثر الوظيفة الايداعية للمصارف التجارية في بعض مؤشرات السوق لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية	اوجه الاختلاف
--	---------------

3-دراسة (الصافي،2017)	
الاثتمان المصرفي والدين الحكومي الداخلي وانعكاسهما على مؤشرات تداول السوق المالي	عنوان الدراسة
دراسة تطبيقية مقارنة في العراق والأردن للمدة (2012-2016)	العينة
هدفت الدراسة لتوضيح وكشف الآثار التي تتركها التغيرات في كل من الاثتمان المصرفي والدين الحكومي الداخلي بعدها متغيرات مستقلة في مؤشرات تداول السوق المالي المتمثلة بـ(القيمة السوقية ، حجم التداول ، المؤشر العام)	هدف الدراسة
يسهم الاثتمان المصرفي بالقيام باستثمارات جديدة بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية بما تعنيه من تأسيس المزيد من المشروعات التي تسهم في زيادة الإنتاج وما يرتبط بذلك من توفير المزيد من فرص العمل في المجتمع فضلاً عن أهميته في زيادة الأرباح للمؤسسة ومن ثم فهو يسهم في تعظيم ثروة حاملي الأسهم	نتائج الدراسة
التطرق إلى موضوع الاثتمان وبعض مؤشرات تداول السوق (القيمة السوقية، حجم التداول، المؤشر العام)	أوجه التشابه
تطرقت الدراسة الحالية الى مفهوم الوظيفة الايداعية وبيان اثرها في مؤشرات قطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	اوجه الاختلاف

4-دراسة (عبدالنبي،2020)	
تحليل الوظيفة الايداعية والتمويلية في المصارف التجارية في العراق	عنوان الدراسة
المصارف التجارية في العراق (2010-2018)	العينة
هدفت الدراسة إلى تحديد الدور الاقتصادي للمصارف التجارية من خلال تقييم دورهما الادخاري والتمويلي في النشاط الاقتصادي	هدف الدراسة

نتائج الدراسة	إن زيادة أرصدة الودائع والائتمان النقدية لدى المصارف التجارية هو شرط ضروري لتحقيق الاسهام في النشاط الاقتصادي ولكن ليس شرطاً كافياً، فبالرغم من الزيادات المضطربة في أرصدة كل من الودائع والائتمان خلال مدة الدراسة إلا ان عدم الاستقرار وعدم الانتظام كان السمة الغالبة على النشاط المصرفي الذي هو انعكاس للواقع الذي يمر به النشاط الاقتصادي وهو ما أظهرته بعض المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في الميل المتوسط والحدي لكل من الإيداع والائتمان
أوجه التشابه	تناولت الدراسة مفاهيم الوظيفة الايداعية والائتمانية للمصارف التجارية
أوجه الاختلاف	تطرقت الدراسة الى بعض مؤشرات السوق لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية

5- دراسة (المعموري، 2021)	
عنوان الدراسة	اثر الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق
العينة	المصارف العراقية (2004-2019)
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي يؤديه الائتمان المصرفي في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى أن الائتمان المصرفي يتأثر بالعديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه عمل المصارف منها انخفاض الوعي المصرفي لدى الجمهور وكذلك ضعف الاستقرار الأمني وانخفاض نسبة الكثافة المصرفية وترهل الهيكل الإداري في اغلب المصارف وضعف مساهمة المؤسسات الساندة للقطاع المصرفي كسوق العراق للأوراق المالية وغيرها إذ إن زيادة هذه المعوقات يؤدي إلى انخفاض نسبة إسهامه بالنتائج المحلي الإجمالي
أوجه التشابه	التطرق إلى موضوع الائتمان المصرفي
أوجه الاختلاف	عملت الدراسة الحالية على بيان اثر الوظيفة الايداعية في بعض مؤشرات السوق لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية

ب) الاسواق المالية ومؤشراتها

1-دراسة (الموسوي،2009)	
عنوان الدراسة	اثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية
العينة	الأردن والسعودية للمدة (1990-2007)
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المصارف الإسلامية والأسواق المالية للدولتين كليلهما عينة البحث عن طريق مؤشرات كل منهما، فضلاً عن قياس اثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية للبلدين كليهما
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى وجود علاقة اثر وارتباط ذو دلالة معنوية بين مؤشرات الأداء المالي للمصارف الإسلامية ومؤشرات سوق الأوراق المالية للبلدين عينة الدراسة
أوجه التشابه	تناولت الدراسة مفهوم الأسواق المالية وتصنيفاتها واهم مؤشراتهما
أوجه الاختلاف	عملت الدراسة الحالية على بيان اثر الوظيفة الايداعية والائتمانية في بعض مؤشرات السوق لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية

2-دراسة (الجنابي،2017)	
عنوان الدراسة	اثر عجز الموازنة الحكومية في حجم التمويل المقترض وانعكاسهما في مؤشرات التداول لسوق الأوراق المالية
العينة	سوق العراق للأوراق المالية
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى التركيز على التخطيط المالي المبني على أسس علمية منطقية لا يتقاطع مع المفاهيم المالية المتبعة عالمياً. مع بيان دور الموازنة العامة وأهميتها وأهدافها وخصائصها وأنواعها ومراحل إعدادها ومن ثم الوقوف على طرق العلاج اللازمة لعجز الموازنة العامة، كما هدفت الدراسة إلى بيان دور الأسواق المالية على مستوى الاقتصاد وأي ضرر أو اثر يصيب الأسواق المالية بالنتيجة فان الإضرار سوف تمتد إلى باقي

مفاصل الاقتصاد ككل على اساس الأسواق المالية العمود الساند لحركة الاقتصاد والمحرك الأساس لدوران عجلة التنمية في الاقتصاديات العالمية.	
توصلت الدراسة إلى أن أوضاع سوق الأوراق المالية مرآة للوضع الاقتصادي العام، واستقرار هذه الأسواق هو مقياس لمدى نجاح السياسة الاقتصادية العامة في البلد. لذا فان محاولة فهم عجز الموازنة الحكومية وتأثيرها في مؤشرات الأداء المالي لسوق العراق للأوراق المالية يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي في الاقتصاد العراقي.	نتائج الدراسة
تناولت الدراسة مفهوم الأسواق المالية وتصنيفاتها واهم مؤشراتها	أوجه التشابه
عملت الدراسة الحالية على بيان اثر الوظيفة الايداعية والائتمانية في بعض مؤشرات السوق لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية	أوجه الاختلاف

3-دراسة (صكر، 2021)

تحليل مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية ودورها في جذب الاستثمار المالي الاجنبي	عنوان الدراسة
سوق العراق للأوراق المالية	العينة
1. هدفت الدراسة إلى جذب الاستثمارات المالية الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في سوق العراق للأوراق المالية 2. دراسة وتحليل مؤشرات سوق الأوراق المالية والاستثمارات الأجنبية العاملة فيه.	هدف الدراسة
توصلت الدراسة إلى ضعف دور سوق العراق للأوراق المالية في جذب واستقطاب المدخرات والاستثمارات الأجنبية إلى السوق المالية ومن ثم توهي بعدم كفاءة السوق في جذب الاستثمار إليه بشكل عام	نتائج الدراسة
تناولت الدراسة مفهوم الأسواق المالية وتصنيفاتها واهم مؤشراتها (عدد الأسهم المتداولة، حجم التداول)	أوجه التشابه
عملت الدراسة الحالية على بيان اثر الوظيفة الايداعية والائتمانية في بعض مؤشرات السوق لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية	أوجه الاختلاف

4-دراسة (جفات، 2021)	
عنوان الدراسة	تحليل مبيعات البنك المركزي للدولار وتأثيرها في مؤشرات سوق العراق للاوراق المالية دراسة تحليلية للمدة (2013-2020)
العينة	سوق العراق للاوراق المالية
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى بيان العلاقة والأثر لمبيعات البنك المركزي الدولار لنظامي الحوالات والنقد في مؤشرات سوق العراق للاوراق المالية عينة الدراسة ولقد تجسدت مشكلة الدراسة حول معرفة مدى تأثير مبيعات البنك المركزي للدولار لاغراض الحوالات والنقد في مؤشرات سوق العراق للاوراق المالية عينة الدراسة
نتائج الدراسة	وتوصلت الدراسة الى ان مبيعات البنك المركزي للدولار سواء أكانت نظام الحوالات ام النقد لا تؤثر في جميع مؤشرات سوق العراق للاوراق المالية عينة الدراسة خصوصا المؤشرات التي لاتأخذ القيمة كاساس عند احتسابها
أوجه التشابه	التطرق الى مؤشرات سوق العراق للاوراق المالية (حجم التداول ، القيمة السوقية ، عدد الاسهم المتداولة ، والمؤشر العام)
اوجه الاختلاف	عملت الدراسة الحالية على بيان اثر الوظيفة الايداعية والائتمانية في بعض مؤشرات السوق لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية

ثانياً: الدراسات الأجنبية

(أ) الودائع والائتمان

1-دراسة (Thomas,2007)	
عنوان الدراسة	The deposits and lending of commercial banks in kerala ودائع وإقراض المصارف التجارية في كيرالا
العينة	مقارنة بين المصارف التجارية(اربعة مصارف) و التعاونية (اربعة مصارف) في ولاية كيرالا الهندية(1997-2006)
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى:

<p>1. دراسة وتقييم مختلف برامج الودائع والإقراض للمصارف التجارية والتعاونية في الدولة.</p> <p>2. مقارنة كفاءة أداء المصارف التجارية مع أداء المصارف التعاونية في الدولة من خلال تحليل الربحية.</p> <p>3. تقييم نسبة الودائع الائتمانية للتأكد من نمط الإقراض بالودائع في الدولة.</p> <p>4. تقييم دور المصارف التجارية والتعاونية في التنمية الاقتصادية للدولة.</p>	
<p>توصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية تجاوزت كثيرا المصارف التعاونية من اذ حجم الودائع والقروض. ولكن عند مقارنة هذه القروض والودائع ، تجاوزت نسبة الودائع الائتمانية للمصارف التعاونية المصارف التجارية. فيما يتعلق بالربحية ، كان أداء المصارف التجارية متفوقًا بشكل ملحوظ على أداء المصارف التعاونية. فيما يتعلق بـ NPA ، أظهرت المصارف التجارية اتجاهًا هبوطيًا بينما أظهرت المصارف التعاونية اتجاهًا تصاعديًا خلال الفترة قيد الدراسة.</p>	نتائج الدراسة
<p>التطرق إلى الودائع والقروض للمصارف التجارية</p>	أوجه التشابه
<p>عملت الدراسة الحالية على بيان اثر الوظيفة الايداعية والائتمانية في بعض مؤشرات السوق لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية</p>	أوجه الاختلاف

2-دراسة (Dhungana,2011)

<p>Impact of Banks' Deposit in Economic Growth of Nepal</p> <p>تأثير ودائع البنوك في النمو الاقتصادي لنيبال</p>	عنوان الدراسة
<p>القطاع المصرفي في النيبال</p>	العينة
<p>هدفت الدراسة بشكل أساسي الى دراسة تأثير القطاعات المصرفية وخاصة البنوك التجارية على النمو الاقتصادي لنيبال.</p>	هدف الدراسة
<p>توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع ودائع المؤسسات المالية ، وارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي للبلد وبالمثل يسهم المستوى الأعلى لودائع البنوك التجارية في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والنمو الاقتصادي للدولة.</p>	نتائج الدراسة
<p>التطرق إلى موضوع ودائع المصارف التجارية</p>	أوجه التشابه

عملت الدراسة الحالية على بيان اثر الوظيفة الايداعية والائتمانية في بعض مؤشرات السوق لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية	اوجه الاختلاف
--	---------------

3-دراسة (Krishnankutty,2011)	
Role of banks credit in economic growth دور الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي	عنوان الدراسة
مصارف شمال شرق الهند	العينة
تسعى الدراسة معرفة العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في شمال شرق الهند في حالة التنمية الاقتصادية ، لا يزال شمال شرق الهند في الخلف مقارنة بالمدن الأخرى في الهند	هدف الدراسة
وجدت الدراسة أن الائتمان المصرفي لقطاعات مختلفة من شمال شرق الهند ليس له تأثير كبير على النمو الاقتصادي ويرجع السبب الرئيس لذلك بشكل رئيس إلى التخلف عن السداد ونقص المراقبة من قبل السلطات.	نتائج الدراسة
التطرق إلى موضوع الائتمان المصرفي	أوجه التشابه
عملت الدراسة الحالية على بيان اثر الوظيفة الايداعية والائتمانية في بعض مؤشرات السوق لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية	اوجه الاختلاف

4-دراسة (Okun,2012)	
The effect of the level of deposits on the financial performance of commercial banks in Kenya تأثير مستوى الودائع على الأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا	عنوان الدراسة
المصارف التجارية في كينيا	العينة
هدفت الدراسة هو تحديد تأثير مستوى الودائع على الأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا.	هدف الدراسة
كما خلصت هذه الدراسة إلى أن مستوى الودائع، ومستوى القروض، ومستوى إجمالي	نتائج الدراسة

الموجودات قد ارتفع باستمرار من عام 2004 إلى عام 2011. وهذا يعني أن مقاييس كفاية رأس المال وكفاءته وفعاليته التشغيلية قد تحسنت أيضًا أكثر من السنوات السابقة	
التطرق إلى مفهوم الودائع وبيان أنواعها	أوجه التشابه
عملت الدراسة الحالية على بيان اثر الوظيفة الايداعية والائتمانية في بعض مؤشرات السوق لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية	أوجه الاختلاف

5-دراسة (Nanyonjo,2018)	
The Relationship between Inflation, Bank Credit, and Economic Growth	عنوان الدراسة
العلاقة بين التضخم والائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي	
المصارف التجارية في أوغندا	العينة
هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين التضخم والائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي	هدف الدراسة
توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية طويلة المدى بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في أوغندا. وهذا يضيف إلى الأدبيات المتوفرة حول دراسة التضخم والائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في العالم وتفرد في نتائج العلاقة السلبية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي وهي حالة نادرة. كما سوف تمكن النتائج صانعي السياسة في أوغندا من اتخاذ القرارات الصحيحة لتمكين تنمية البلاد وكذلك ضمان أن العلاقة السلبية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي لا تؤثر سلبا على اقتصاد البلد.	نتائج الدراسة
التطرق إلى موضوع الائتمان المصرفي	أوجه التشابه
عملت الدراسة الحالية على بيان اثر الوظيفة الايداعية والائتمانية في بعض مؤشرات السوق لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية	اوجه الاختلاف

ب) الاسواق المالية ومؤشراتها

1-دراسة (Cooper, 2004)

1-دراسة (Cooper, 2004)	
Relationship between Macroeconomic Variables and Stock Market Indices	عنوان الدراسة
العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات سوق الأسهم	
سوق الأوراق المالية في سنغافورة	العينة
هدفت إلى دراسة علاقات التوازن طويلة الأجل بين متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة ومؤشر سوق الأوراق المالية في سنغافورة (STI) ، وكذلك مع مؤشرات قطاع البورصة السنغافورية المختلفة - مؤشر التمويل ، ومؤشر الملكية ، ومؤشر الفنادق.	هدف الدراسة
وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين مؤشرات سوق الأسهم في سنغافورة ، مؤشر قطاع العقار، والمؤشر العام، أسعار الفائدة طويلة الأجل والإنتاج الصناعي ، عرض النقد وأسعار الصرف هذه العلاقة تكون أوضح في المدة الزمنية القصيرة	نتائج الدراسة
التطرق إلى مؤشر سوق الأوراق المالية وبعض المؤشرات الأخرى	أوجه التشابه
عملت الدراسة الحالية على بيان اثر الوظيفة الايداعية والائتمانية في بعض مؤشرات السوق لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية	أوجه الاختلاف

2-دراسة (Kamuti , 2013)

2-دراسة (Kamuti , 2013)	
The dynamic relationship between stock price volatility and trading volume at Nairobi stock exchange	عنوان الدراسة
العلاقة الديناميكية بين تقلب أسعار الأسهم وحجم التداول في بورصة نيروبي	
بورصة نيروبي للأوراق المالية	العينة
هدفت الدراسة هو قياس العلاقة الديناميكية بين تقلب الأسهم وحجم التداول في بورصة نيروبي للأوراق المالية	هدف الدراسة
توصلت الدراسة خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين أسعار الأسهم	نتائج الدراسة

و حجمها في NSE. و أظهرت النتائج أن أسعار الأسهم تؤثر في حجم الأسهم المتداولة في بورصة نيويورك ، لكن مستويات الحجم لا تؤثر في أسعار الأسهم في السوق.	
التطرق إلى سوق الأوراق المالية ومؤشر حجم التداول	أوجه التشابه
عملت الدراسة الحالية على بيان اثر الوظيفة الايداعية والائتمانية في بعض مؤشرات السوق لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية	اوجه الاختلاف

3-دراسة (Pilinkus,2011)	
Macroeconomic indicators and their impact on stock market performance in the short and long run مؤشرات الاقتصاد الكلي وتأثيرها على أداء سوق الأسهم على المدى القصير والطويل	عنوان الدراسة
سوق الأوراق المالية لدول البلطيق (ليتوانيا ولاتفيا واستونيا)	العينة
هدفت الدراسة إلى تقديم مفاهيم سوق الأوراق المالية ومؤشرات الاقتصاد الكلي	هدف الدراسة
تم إنشاء انموذج تأثير مؤشرات الاقتصاد الكلي على مؤشر سوق الأوراق المالية. إنها تمكن من تقديم تقدير معقد للسببية والاعتماد على العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشر سوق الأوراق المالية خلال كل من المدى القصير والطويل. بالمقارنة مع الأعمال العلمية الأخرى، فإن هذا الانموذج متسق ويتضمن مبادئ منطقية في تقدير العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشر سوق الأوراق المالية	نتائج الدراسة
التطرق إلى مفهوم سوق الأوراق المالية ومؤشر السوق	أوجه التشابه
عملت الدراسة الحالية على بيان اثر الوظيفة الايداعية والائتمانية في بعض مؤشرات السوق لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية	اوجه الاختلاف

ثالثاً: أوجه الإفادة من الدراسات السابقة

1. الاطلاع على منهجية الدراسات ومحاولة الافادة منها واغناء الجانب النظري للدااسة الحالية.
2. الاطلاع على الجانب التطبيقي لتلك الدراسات من اجل تحديد نوع وحجم العينة المناسبة للدراسة الحالية
3. التعرف على الوسائل الاحصائية المستخدمة فيها وتحديد افضل الوسائل والاكثر ملاءمة لاختبار فرضيات الدراسة الحالية الحالية.
4. الاطلاع على المصادر المستخدمة في الجانب النظري والتعرف على آراء الكتاب والباحثين.

المبحث الثاني

منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة Study Problem

تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف المؤشر العام لأسعار القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والذي يشير الى ان المصارف التجارية في العراق قد لا تؤدي الوظائف الايداعية والائتمانية المرجوة منها في احداث تأثيرات مرغوبة على مستوى النشاط الاقتصادي في البلد والتأثير على سوق العراق للأوراق المالية وذلك بسبب الوضع السائد بشكل عام من اذ امكانية التخلف والتعثر عن سداد القروض الائتمانية الممنوحة فضلاً عن ضعف وعي الافراد بخصوص المفاهيم المصرفية والجوانب المتعلقة فيها وانطباعهم بضعف مزاوله المصارف نشاطها بالشكل الذي يتماثل مع المصارف في دول العالم الخارجي لذا يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤلات الاتية:-

1. ما مدى قدرة المصارف التجارية في ممارسة وظائفها الايداعية والائتمانية؟
2. ما هو اتجاه المؤشر العام ومؤشرات اداء السوق المالية للقطاعات المدرجة فيه؟
3. ما تأثير الوظيفة الايداعية والائتمانية للمصارف التجارية في المؤشر العام لأسعار ومؤشرات اداء القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

ثانياً: اهمية الدراسة Study importance

تكمن أهمية الدراسة في ان التقييم الاقتصادي لوظائف المصارف التجارية سيوضح الاستجابات والميول المتوسطة والحدية التي تتخذها مسارات الإيداع والاقراض والتي تعكس الدور التمويلي والاستثماري للوحدات الاقتصادية فضلاً عن ذلك ولأهمية الاسواق ودورها الكبير في نقل الاموال من وحدات الفائض الى الوحدات التي هي بحاجة لها أي وحدات العجز فلا بد من دراسة اهم المؤشرات التي تستند لها والتي من الممكن ان تتأثر بمتغيرات عدة منها الوظيفة الايداعية والائتمانية التي تمارسها المصارف التجارية كجزء من عملها وكأحد اهم القطاعات المهمة في السوق وكمحرك اساسي لاقتصاديات الدول واسواقها .

ثالثاً: أهداف الدراسة Study Objectives

يمكن وصف اهداف الدراسة بنقاط عدة منها:

1. تحديد الدور الاقتصادي للمصارف التجارية من خلال تقييم دورها التمويلي والاستثماري في النشاط الاقتصادي.
2. قياس وتقييم قدرة المصارف التجارية في العراق على أداء الوظائف الايداعية والائتمانية مع بعضها البعض
3. معرفة تأثير كل من الوظيفة الايداعية و الائتمانية في المؤشر العام لأسعار القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
4. معرفة أي من قطاعات السوق هو صاحب اعلى نشاط في السوق.
5. دراسة بعض مؤشرات اداء السوق للقطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

رابعاً: فرضيات الدراسة Study Hypotheses

الفرضية الرئيسية الأولى:

(تعاني المصارف العراقية من ضعف اداء وظائفها الايداعية والائتمانية)

الفرضية الرئيسية الثانية:

(لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية في المؤشر العام لأسعار القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

لقد انبثقت عن فرضية التأثير وفق هذا الاختبار خمس فرضيات فرعية وعلى النحو الاتي: -

أ- الفرضية الفرعية الأولى:

H_1 : لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية في مؤشر القيمة السوقية للقطاعات

المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ب-الفرضية الفرعية الثانية:

H₂: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية في مؤشر القيمة المتداولة للقطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ج-الفرضية الفرعية الثالثة :

H₃: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية في مؤشر عدد الاسهم المتداولة للقطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

د- الفرضية الفرعية الرابعة :

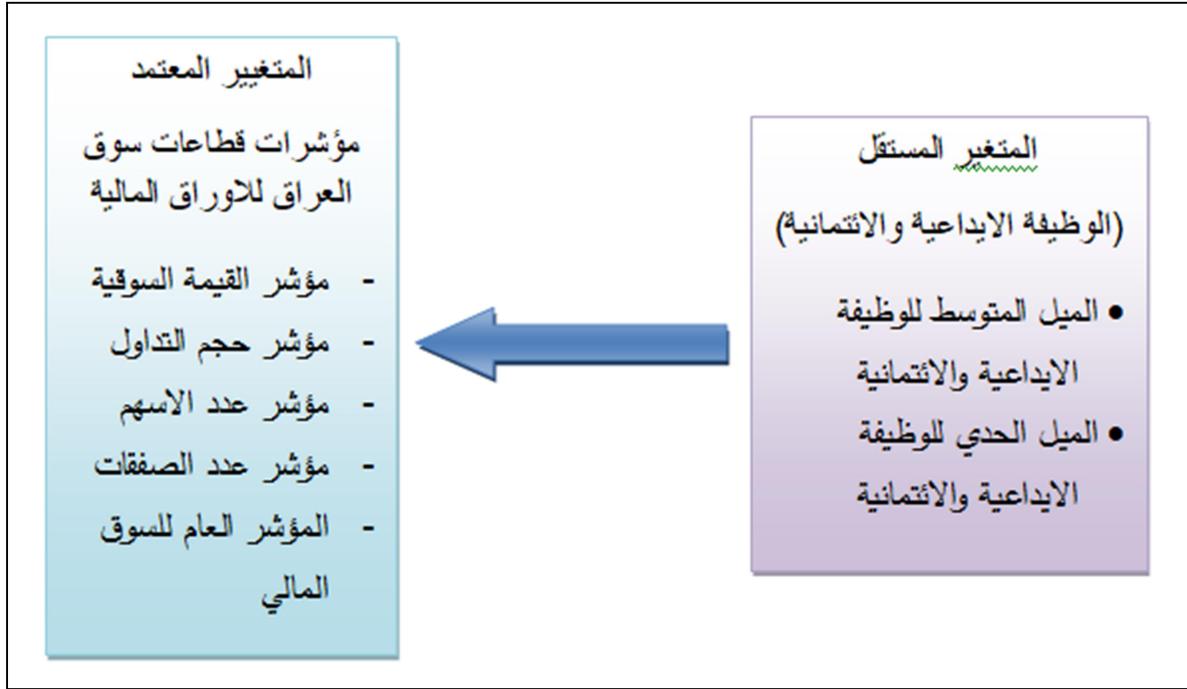
H₄: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية في مؤشر عدد الصفقات للقطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

هـ-الفرضية الفرعية الخامسة :

H₅: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية في المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية.

خامساً: المخطط الفرضي للدراسة The hypothesized diagram of the study

اعتماداً على ما جاء في الأدبيات التي تخص متغيرات الدراسة (الوظيفة الايداعية والائتمانية للمصارف التجارية، مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية) وبالرجوع إلى مشكلة الدراسة واهدافها تم بناء انموذج فرضي للدراسة يجسد طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات واتجاهات التأثير فيها. ويوضح الشكل المخطط الفرضي للدراسة، الذي يتكون من ما يأتي:



الشكل (1)

المخطط الفرضي للدراسة

نتيجة للأهمية الاقتصادية للاذخارات المصرفية والودائع، فإنه سيتم الاعتماد على المعايير التحليلية التقويمية لدور المصارف التجارية في جذب الودائع وهذه المعايير والمؤشرات تعرف بمعايير ومؤشرات الجانب الإيداعي، لذلك يتوجب معرفة طبيعة النمو في الودائع المصرفية وتطورها وعلى النحو الآتي :

• الميل المتوسط للإيداع **Average Propensity to Deposit**:

للتعرف على طبيعة النمو في الودائع المصرفية وتطورها أثناء الزمن، يمكن دراسة العلاقة التي تربط الودائع المصرفية والنتاج المحلي الاجمالي، وهي العلاقة التي يمكن دراستها في ضوء ما يسمى بالميل المتوسط للودائع المصرفية

الميل المتوسط للإيداع المصرفي = مجموع الودائع / اجمالي الناتج المحلي

$$APD = D / GDP$$

• الميل الحدي للإيداع **Marginal Propensity to Deposit**:

يقصد به التغيرات السنوية في الودائع إلى التغيرات السنوية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي التغيرات في الإيداعات المصرفية الناجمة عن التغيرات في إجمالي الناتج المحلي الحدي للإيداع المصرفي = تغير إجمالي الودائع / التغير في إجمالي الناتج المحلي

$$MPD = \Delta D / \Delta GDP$$

أما دور وإسهام المصارف التجارية في تقديم قروض والائتمان نستعين بمجموعة من المعايير والمؤشرات التي توضح الدور التمويلي لهذه المصارف وعلى النحو الآتي

• الميل المتوسط للائتمان **Average Propensity for Credit**

إن التطور غير المنتظم للائتمان المصارف التجارية عن طريق تقديم تحليل شكل التطور الذي يصاحب العلاقة بين الائتمان المصرفي والنشاط الاقتصادي، والتي تعرف بالميل المتوسط للائتمان.

يقصد بالميل المتوسط للائتمان المصرفي النسبة القائمة بين مقدار الائتمان في سنة معينة وحجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تلك السنة يمكن التعرف على الصيغة العامة لهذا المعيار هي:

الميل المتوسط للائتمان المصرفي = إجمالي الائتمان / الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

$$APC = C / GDP$$

• الميل الحدي للائتمان **Marginal Propensity for Credit**

يوضح هذا المعيار العلاقة بين التغيرات التي تحدث في الائتمان المصرفي وبين التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويتخذ الصيغة الآتية:

الميل الحدي للائتمان المصرفي = تغير إجمالي الائتمان / تغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

$$MPC = \Delta C / \Delta GDP$$

سادساً: منهج الدراسة Study method

اعتمدت الدراسة على منهجين هما :

1. **المنهج الوصفي** : تم من خلاله استعراض المفاهيم والنظريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، فضلاً عن الإعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي وتقارير سوق العراق لغرض استخلاص الأدوات المطلوبة.

2. **المنهج التحليلي الكمي** : استعانت الدراسة بمجموعة من النسب المالية والمقاييس الاحصائية بهدف تحليل قوة التأثير بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات، ومن هذه الاساليب الاستعانة في برنامج (EXCEL 2010) لاستخراج الأهمية النسبية فضلاً عن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.v24) لغرض تحليل البيانات واستخراج النتائج المتعلقة بتحليل الانحدار (Anove) واختبار (t) اللامعلمية ومعامل التفسير بشكل يسهل توضيح العلاقة بين الوظائف الايداعية والائتمانية للمصارف التجارية والمؤشر العام لقطاعات سوق العراق للاوراق المالية .

سابعاً: حدود الدراسة Study limits

يمكن توضيح حدود الدراسة عبر النقاط الآتية :

1. **الحدود الزمانية** : يتمثل الإطار الزمني للدراسة في بيانات سنوية عن اجمالي حجم الودائع والائتمان للمصارف التجارية وبعض مؤشرات سوق العراق للمدة (2005-2021) .
2. **الحدود المكانية** : يتمثل الإطار المكاني للدراسة المصارف التجارية والقطاعات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية (قطاع المصارف، قطاع التأمين، قطاع الاستثمار، قطاع الخدمات، قطاع السياحة والفنادق، قطاع الصناعة، قطاع الزراعة) وقد تم جمع البيانات من تقارير سوق العراق والموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي

الفصل الثاني

الجانب النظري للدراسة

المبحث الأول

الوظيفة الابداعية للمصارف التجارية

المبحث الثاني

الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية

المبحث الثالث

الأسواق المالية وقطاعات سوق العراق

الفصل الثاني

الجانب النظري للدراسة

تمهيد

تعد المصارف التجارية في مقدمة المؤسسات المالية ذات التأثير المباشر في القطاع المالي للبلد وذلك بسبب الدور الرئيس الذي تؤديه من خلال تقديم خدمات ذات تأثير مباشر في القطاع الاقتصادي للبلد ومن ثم تحولت المصارف التجارية من دور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين إلى مؤسسات مالية لها المقدرة على التحكم بقيمة عرض النقد من خلال خلق النقود ولعل ابرز مميزات المصارف التجارية في أنها تقدم خدمات مختلفة ومتنوعة تناسب مختلف القطاعات التي تعمل بها اذ سوف نركز في هذا الفصل على الدور الذي تؤديه المصارف التجارية من خلال الوظائف المعتادة وان ابرز تلك الوظائف التي تؤديها المصارف هي الوظيفة المتعلقة بالحصول على التمويل اللازم للاستثمار (الوظيفة الايداعية) اذ تعد الودائع العنصر الأساسي والرئيس لأموال المصارف وتعد الشريان الأساسي لحياة واستمرارية المصارف اذ تؤدي المصارف خدمة لاقتصاد البلد بقبولها لهذه الودائع فهي تسهل عمليات التسديد الناجمة عن التبادل التجاري كما وتحفز الأفراد على ادخار الأموال وعدم اکتنازها لان ذلك سوف يزيد من سرعة دورانها اذ تقوم بإعادة استثمار هذه الأموال عن طريق تقديمها للقطاعات الاقتصادية على شكل قروض ائتمانية (الوظيفة الائتمانية)، وبناء على ذلك يبرز دور المصارف التجارية في التأثير على مختلف القطاعات الاقتصادية ومدى تأثيره في تنشيط أو إخماد الوضع الاقتصادي في البلد فهي أحد المكونات المهمة للنظام المالي سيتم توضيح ذلك من خلال الثلاث مباحث الآتية:

المبحث الأول / الوظيفة الايداعية للمصارف التجارية .

المبحث الثاني / الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية .

المبحث الثالث / الأسواق المالية وقطاعات سوق العراق للأوراق المالية .

الفصل الثاني

المبحث الأول

الوظيفة الايداعية للمصارف التجارية

قبل التطرق الى الوظيفة الايداعية للمصارف التجارية لابد من معرفة المصارف التجارية وكيف نشأت وتطورت.

أولاً: نشأة وتطور المصارف التجارية Origin and development of commercial banks

ارتبطت نشأة المصارف وتطورها بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، إذ إن أول شكل من أشكال المصارف ظهر في بلاد الرافدين عام (3500 ق.م) وتعد الأسس التي وضعت من قبل حمورابي عام 1675 ق.م ، والتي تعد من أقدم النصوص فيما يتعلق بتنظيم عمليات الإيداع ومنح القروض والفوائد والضمانات المرتبطة بها.

ويذكر المؤرخون إن أول مصرف ظهر بالشكل الحديث الذي يتضمن العمليات الأساسية للمصارف التجارية بالشكل الدقيق كان في العصور الوسطى في مدينة برشلونة عام 1401م وكان يقبل الودائع ويخصم الكمبيالات كما وظهر في مدينة البندقية عام 1557م وعام 1578م مصرف آخر هو مصرف رياتو بمدينة البندقية ايضاً ومنها انتشرت المصارف التجارية إلى مختلف أنحاء العالم ومنها مصرف أمستردام في هولندا عام 1609 م ومصرف هامبورغ في ألمانيا عام 1619م ومصرف انكلترا عام 1694م ومن ثم أسس نابليون مصرفاً في فرنسا عام 1800 م (إسماعيل، 2016: 12).

إنَّ القاسم المشترك لجميع الأنشطة المصرفية هو الجمع بين أولئك الذين يحتاجون إلى التمويل مع أولئك الذين يمتلكون فائضاً منه، والعمل كآلية تحويل لمعالجة المدفوعات فضلاً عن التنمية المجتمعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم على كفاءة تقديم الخدمات المصرفية (Choudhry, 2018: 4).

ثانياً: مفهوم المصارف التجارية Concept of commercial banks

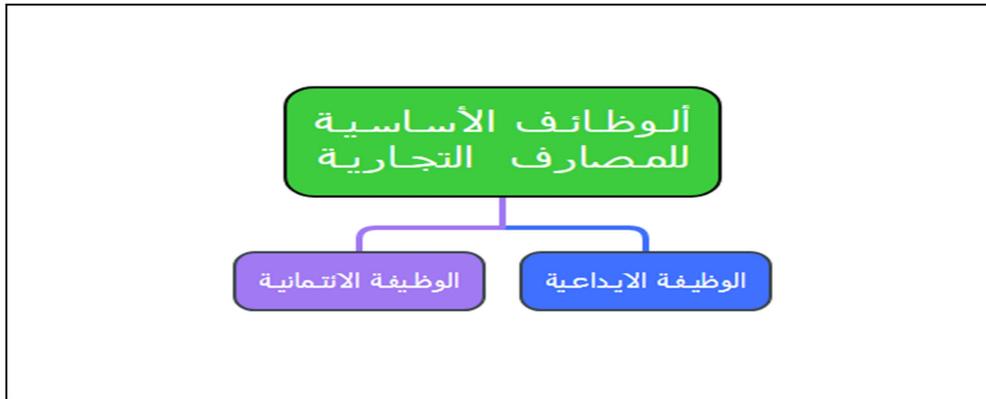
المصارف التجارية هي مؤسسات الوساطة المالية التي تتعامل مع الزبائن سواء كان أفراداً أم مؤسسات بشكل متكرر فهي تقدم القروض للزبائن الذين هم بحاجة لها ويحتفظ معظم الأفراد بجزء من أموالهم في المصارف على شكل حسابات جارية أو حسابات توفير أو أنواع أخرى من الودائع المصرفية (Mishkin,2021:54)، المصارف التجارية هي وسيط مالي أساسي ومهم في أي اقتصاد، إذ هي المؤسسات الرئيسية لمنح القروض للأفراد والمنشآت، وبينما تشير الخدمات المصرفية التجارية إلى المؤسسات التي يتمثل نشاطها الرئيسي في الإيداع والاقتراض يجب أن نذكر إن المصارف التجارية الكبيرة تقدم خدمات أخرى مثل خدمات الاستشارة والتأمين (Casu,et al ,2006:55) .

كما عرفها (saunders) هي المجموعة الأكثر تنوعاً من المشاركين في سوق المال إذ تشارك المصارف التجارية كجهة مصدرة أو مستثمرة بجميع أدوات سوق المال فهي المصدر الرئيس لشهادات الإيداع القابلة للتداول واتفاقيات إعادة الشراء (Saunders,& Cornett,2012:166)، هي المؤسسات الإيداعية الأكثر هيمنة إذ تخدم الوحدات الفائضة من خلال تقديم مجموعة متنوعة من حسابات الودائع وتقوم بتحويل الأموال المودعة لديهم إلى وحدات العجز عن طرق تقديم القروض أو شراء سندات الدين ، وتتعرض المصارف للمخاطر الناتجة عن تخلف السداد من قبل المقترضين (Madura,2014:12) .

وكما تعرف المصارف التجارية على أنه وسيط مالي والذي تتمثل عملياته في تحويل الودائع التي تلقاها من الجمهور إلى قروض، إذ يؤكد هذا التعريف على حقيقة أن المصارف هي الوحيدة التي تقرض وتقترض المال في نفس الوقت، ومن ثم يكون المصدر الرئيس لتمويل المصارف هو ودائع الجمهور (Lukasz Kuguel, 2009:80) ، وتعرف المصارف التجارية على أنها أهم الوسيط الماليين إذ تؤدي دوراً مهماً في النظام المالي من خلال تلقي الودائع من الأفراد والمنشآت ومن ثم تستثمر معظم هذه الودائع، إما عن طريق تقديم قروض للأسر والمنشآت أو عن طريق شراء الأوراق المالية مثل السندات الحكومية أو القروض المورقة وتعتمد الأفراد على الاقتراض من المصارف عند شراء السلع باهظة الثمن ، مثل السيارات والمنازل (Hubbard, & O'Brien,2018:6).

كما يمكن أن تعرف المصارف التجارية أيضاً على أنها مؤسسات تقبل وتحتفظ بالودائع ومن ثم تقوم بإقراض هذه الودائع على شكل ائتمان للأفراد أو الشركات التجارية أو حتى القطاع الحكومي، وتعد هاتان السمتان اهم ما يميز المصارف التجارية عن المؤسسات المالية الأخرى، وليس ذلك فقط اذ تقوم المصارف التجارية بمهام أخرى فهي تقوم بتوفير تحويلات للأموال الإلكترونية، وبطاقات الخصم، والمدفوعات المتعلقة بالتجارة الدولية، وبطاقات الائتمان، وخدمات الائتمان، والضمانات المالية (Burton, & Brown, 2009:167).

ومما سبق تعرف المصارف التجارية بانها مؤسسات مالية تعمل كحلقة وصل بين الوحدات (أفراد, شركات , منشآت مالية) في مختلف القطاعات التي لديها فائض من الأموال يزيد عن حاجتها تقوم المصارف التجارية بتجميع هذه الأموال الفائضة مقابل فائدة معينة وفق شروط معينة ومدد معينة منفق عليها ثم تقوم هذه المؤسسات بمنح هذه الأموال على شكل ائتمان لوحدة أخرى (أفراد, شركات, منشآت مالية) في مختلف القطاعات وتكون بحاجة إلى هذه الأموال لتمويل مشاريعها مقابل تحمل تكلفة إضافية على هذه الأموال، اذ يكون للمصارف التجارية دور كبير في تحريك عجلة الاقتصاد في البلد من خلال الوظائف التي تقوم بها. ويوضح الشكل (2) الوظائف الأساسية للمصارف التجارية والتي سوف تكون محور الموضوع



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات

الشكل (2)

الوظائف الأساسية (التقليدية) للمصارف التجارية

ثالثاً: الوظيفة الايداعية للمصارف التجارية المفهوم والأهمية

Depository function of commercial banks concept and importance

ولبيان تفاصيل الوظيفة الايداعية لابد من معرفة ما هي الودائع وأنواعها

1. مفهوم الودائع Deposit concept

يتمثل الدور الرئيس للمصارف التجارية على أداء وظيفتين اذ تتلقى الودائع ومن ثم تقوم بمنح القروض ونظراً لان ارتفاع الودائع يسمح بمزيد من القروض فان المصارف تحاول تجميع اكبر قدر من الأموال وفي نفس الوقت تقلل من الفائدة المدفوعة (Nguyen, et.al,2018:1).

ويمكن توضيح وظائف المصارف التجارية بالاتي: (Machiraju, 2008: 49)

- أ) لتحويل الودائع المصرفية بين الأفراد أو الشركات.
- ب) لتبادل الودائع مع الكمبيالات والسندات الحكومية
- ج) الاكتتاب في الإصدارات الرأسمالية.

تتمثل وظيفة قبول الودائع في أن المصارف تدفع فائدة للأفراد مقابل ايداع اموالهم في عهدها والوظيفة الأخرى للمصارف هي منح القروض لزيائنها عن طريق إقراض نسبة معينة من الودائع النقدية الخاملة بسعر فائدة أعلى مما تدفعه على هذه الودائع من خلال هذه العملية تكسب المصارف الأرباح وتواصل أعمالها (Okechukwu,& Gerald, 2016:213)، كما لا تقوم المصارف بمنح جميع الأموال المتحصل عليها عن طرق الودائع على شكل قروض وائتمان وذلك بسبب أن المصارف تلتزم بالدفع للمودعين عندما يطلبون سداد ودائعهم، إذ إن اي تأخير من جانب المصرف لسداد الودائع قد يسبب الذعر بين المودعين ، وسوف يطلق على المصرف لقب غير آمن (Suresh, & Paul, 2017:43)، يعتمد نجاح عمل المصارف التجارية بالدرجة الأساس على كمية الأموال المحصلة عن طريق الإيداع وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الودائع هي أهم مورد للمصارف التجارية ومن المعروف أن ودائع المصارف تدفع فوائد للمودعين ما لم يتم فتح الحساب ليكون خالياً من الفوائد، إذ يفضل الزبائن معدل الفائدة المرتفع وهذا بدوره يدفعهم لإيداع المزيد

من الأموال في المصرف (Belete,2021:1) ، وتمثل الودائع المصدر الأهم لأموال المصارف التجارية كما وتحقق المصارف أرباحها من الودائع خلال ما تحصل عليه من هامش ربح نتيجة الفرق بين الفوائد المتحصلة من القروض الممنوحة والفوائد المدفوعة على تلك الودائع (Bain & Howells, 2008:250) ، وتمثل الودائع بالنسبة للمصارف مصدر تمويل مستقر نوعاً ما (Kneysler et al,2019:77)، وتعرف الودائع على أنها أموال مودعة في مؤسسة مصرفية لحفظها، ويحق لصاحب الحساب سحب أي أموال مودعة على النحو المنصوص عليه في شروط وأحكام الحساب وان الإيداع في حد ذاته هو التزام مستحق على المصرف للمودع (Machona & Kaseke,2013:35).

ولقد عرفت الوديعة في قانون المصارف العراقي بأنها "مبلغ نقدي يدفع لشخص سواء أكان مثبتاً في سجل أم لا للشخص المستلم للمبلغ بشروط تقتضي سداد الوديعة أو تحويلها إلى حساب آخر بفائدة أو بعلاوة أو بدون فائدة أو علاوة إما عند الطلب أو في وقت أو ظروف يتفق عليها المودع وذلك الشخص أو يتفق عليها نيابة عنهما" (قانون المصارف العراقي، 2004) ، وعرفت الوديعة المصرفية بأنها مبلغ من النقود تدفع إلى الحساب المصرفي (Hornby,2004:337)، تأخذ المصارف التجارية ودائع الزبائن مقابل دفع فائدة سنوية للزبائن ثم يستخدم المصرف غالبية هذه الودائع لإقراض عملاء آخرين لمجموعة متنوعة من القروض الفرق بين سعري الفائدة هو فعلياً هامش الربح للمصارف (Rajindra et al,2021:111)

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الودائع بانها اتفاق بين المصرف والزبون يتم خلاله إيداع مبلغ من المال يلتزم المصرف بسداد ذلك المبلغ عند الطلب من قبل الزبون في هذه الحالة لا تدفع المصارف فائدة على مبلغ الوديعة وقد يكون الاتفاق على استرداد مبلغ الوديعة خلال تاريخ محدد في هذه الحالة تدفع المصارف فائدة محده على مبلغ الوديعة وتمثل الودائع بالنسبة للمصرف المصدر الرئيس لموارده

2. أهمية الودائع Importance of deposits

تقوم المصارف التجارية بتعبئة الودائع وتوزيع الموارد المتاحة بكفاءة على الأنشطة الاستثمارية المختلفة، وبذلك فهي تؤثر بشكل ما في دعم التنمية الاقتصادية إذ تقوم المصارف التجارية بتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية المختلفة، وذلك عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية معتمدة على موارد المصرف

الخارجية من الودائع بشكل أساس فضلاً عن مواردها الداخلية المتمثلة برأس المال والاحتياطيات التي لا تشكل إلا نسبة قليلة (Koch & Macdonald, 2015: 102)، وتعد الودائع من أكثر مصادر التمويل استقراراً وأهمية لأي مصرف تجاري إذ توفر المصارف فرصاً للمدخرين لكسب إرباح على الأموال الفائضة وفي الوقت ذاته تقدم المصارف الأموال للشركات أو الأفراد لإغراض الاستهلاك والاستثمار (Kumar,2014:170)، كما وتعد الودائع مصدر التمويل الرئيس والأكبر للمصرف إذ تتيح فرصة الاسهام في تقديم تسهيلات ائتمانية وتسهم بشكل كبير في دعم الاستثمار وتمويل المشاريع عن طريق المساهمة في تكوين رأس المال الثابت لدى المصارف مع تشجيع الزبائن ودعمهم لزيادة المدخرات عبر الفوائد (Haddaweea & Flayyihb,2020:22)، إن تعبئة الودائع أمر ضروري للمصارف التجارية مثل الاوكسجين للإنسان لتعزيز الربحية، لذا تتخذ المصارف خطوات لتقليل النفقات وتضطر إلى تعبئة ودائع منخفضة التكلفة، كما يمكن بيان أهمية الودائع للمصارف بالاتي (Tuyishime,et al,2015:46):

- 1) مصدر مهم لصندوق عمل المصرف
 - 2) تؤدي الودائع دوراً مهماً في تقديم خدمة مرضية لمختلف قطاعات الاقتصاد
 - 3) يكمن نجاح الأعمال المصرفية إلى حد كبير في تعبئة الودائع.
- وكما يمكن أن نبين أهمية الودائع بالنسبة للمصارف التجارية بالاتي (Gebre,2019: 12) :

1. إنَّ تعبئة الودائع أرخص من زيادة حقوق الملكية
2. تعد الودائع أهم مصدر لتمويل القروض
3. تحقق المصارف أرباحاً باستخدام ودائعها
4. استثمار الأموال و مشاريع التنمية

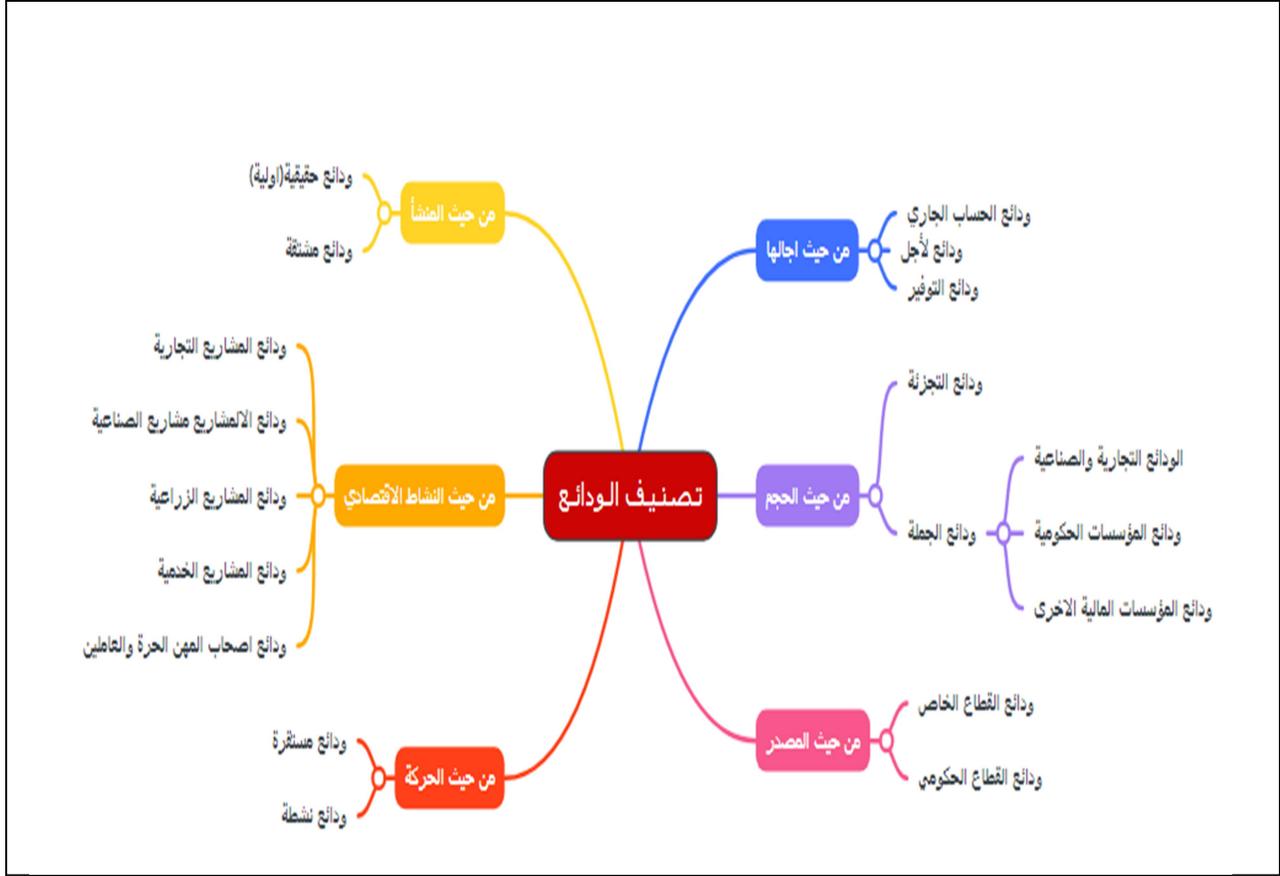
إما الفائدة للمودعين هي: (Golin, & Delhaise, 2013:88):

1. ايداع الأموال الزائدة لدى المصرف مع امكانية السحب عند الحاجة كما في الحساب الجاري.
2. كسب فائدة على كل أو جزء من هذه الأموال المودعة.
3. سحب الأموال مع قيود قليلة أو بدون قيود على النحو الذي يرويه مناسباً.

4. استخدام خدمات الدفع التي تقدمها المصارف (على سبيل المثال ، الحسابات الجارية) لتحويل الأموال إلى جهات خارجية.

رابعاً: أنواع الودائع المصرفية Types of deposits

يمكن أن تتخذ الودائع لدى المصارف التجارية مجموعة من الأنواع كما في الشكل (3) ادناه



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات

الشكل (3)

انواع الودائع المصرفية

1- من حيث آجالها :

1-1 ودائع تحت الطلب (الحساب الجاري) Demand Deposits

تتمثل ودائع تحت الطلب بالودائع التي يمكن للزبون سحبها حسب رغبته دون إشعار المصرف بذلك عن طريق كتابة شيكات ومن ثم يشار إليها بالحسابات الجارية في المقابل أن ما يميز ودائع الحساب الجاري أنها لا تدفع أي فائدة للمودع أو تكون الفائدة المدفوعة في الحد الأدنى (Golin & Delhaise,2013:91)، وغالبًا ما تحتفظ المصارف بأرصدة كبيرة في الودائع تحت الطلب لإمكانية السحب منها في أي وقت، وتعد ودائع الحساب الجاري من الأصول السائلة التي يمكن الوصول إليها بتكاليف معاملات منخفضة للغاية (Hubbard et al.,2018:309).

وتعرف على أنها حسابات مصرفيه تسمح لصاحب الحساب بتحرير شيكات لأطراف ثالثة أو سحب الأموال من أجهزة الصراف الآلي، وعادة ما تكون ودائع الحساب الجاري مصدر أموال قليل التكلفة للمصارف لان المصارف لا تدفع اي فائدة أو مقدار صغير جداً من الفائدة على هذه الودائع (Mishkin,2007:207).

2-1 ودائع لأجل Term Deposits

الودائع لأجل هي حسابات ودايع بفائدة ذات تاريخ استحقاق ثابت وفي كثير من الأحيان بسعر ثابت عادة ما تتم في أجال استحقاق تتراوح من شهر واحد إلى 5 سنوات مع الودائع طويلة الأجل التي تجذب فائدة أعلى تدفع عند الاستحقاق غالباً ما تستفيد الحسابات التي تزيد مدتها عن عام واحد (Choudhry,2018:15)، وقد تتراوح من 15 يوماً إلى 10 سنوات ويمكن أن يتم تقليل الحد الأقصى البالغ 10 سنوات في حالات خاصة مثل الودائع المتنازع عليها أو اذ يوجد قاصرون عادة ما تأخذ الودائع لأجل شكل ودايع ثابتة، ودايع متكررة، ودايع إعادة الاستثمار، والشهادات النقدية، وشهادات الإيداع (Suresh, & Paul,2017:78).

تتميز الودائع لأجل عن غيرها من أنواع الودائع الأخرى بأنها ذات سيولة عالية وكما يمكن سحبها عند الطلب ولكن لا يمكن سحب هذا النوع من الودائع عن طريق شيك (Burton, & Brown,2009:66) وتعد شهادات الإيداع القابلة للتداول جزء من الودائع لأجل وتكون قابلة للتداول ونقل الملكية من شخص إلى

آخر (Rose,2009:474)، وتعد الشهادات من أنواع الودائع التي لها مدة استحقاق من شهرين إلى سنة وتصدر بنظام حامل الشهادة هو مالكاها (Putri, & Purnama,2021:557) .

3-1 ودايع التوفير Savings Deposit

تعرف ودايع التوفير على أنها أموال مودعة في مؤسسة مالية من قبل وحدات الفائض مثل الافراد والمؤسسات والحكومة إذ تمثل جزءا من دخل العام الحالي ولا تستخدم لإغراض الاستهلاك وتكون المصارف ملزمة بسداد الأموال عند الطلب بعد مدة زمنية أو بعد انتهاء مدة أشعار مطلوبة (Vuong et al, 2020:294)، وتعد شكل شائع من أشكال الاستثمار إذ تصنف على أنها آمنة وقليلة المخاطر وان الهدف الرئيس من إيداع هذه الأموال في المصرف هو تحقيق أرباح (Tran et al., 2020:370)، وتؤدي ودايع الادخار وظيفية تجميع الأموال إذ إن أهم ما يميز هذا النوع من الودائع هي تشجيع المدخرات وزيادة نسبة الأرباح التي تتراكم لمدة زمنية معينة (Rahimov,2019:2)، وهي من أنواع الودائع التي تلبى احتياجات الأفراد الراغبين في ادخار أموالهم وكسب أرباح مع إمكانية سحب الأموال في حالات الطوارئ (Ünván, & Yakubu,2020:2) .

2- تصنيف الودائع حسب الحجم أو حسب الشريحة

يمكن أن تقسم الودائع وفق هذا التصنيف على ودايع بأحجام صغيرة (التجزئة) والودائع ذات طبيعة وحجم اكبر (ودائع الجملة)

1-2 ودايع التجزئة Retail Deposits

هي الودائع التي تحصل عليها المصارف التجارية من صغار المودعين أي القطاع العائلي والمؤسسات المالية متوسطة أو صغيرة الحجم وعليه تأخذ أشكال ودايع التوفير وأنواع مختلفة من شهادات الإيداع

2-2 ودايع الجملة wholesale deposit

يمكن أن تقسم ودايع الجملة على ثلاث مجاميع (الشماع،2006:464)

(أ) **الودائع التجارية والصناعية:** يمثل هذا النوع من الودائع أعلى نسبة من ودايع المصارف التجارية الحديثة وتتضمن الودائع المحصلة من مؤسسات القطاع العام وتتمثل أيضاً في شراء المنشآت التجارية والصناعية لشهادات الإيداع المتداولة

(ب) **ودائع المؤسسات الحكومية :** تتمثل الودائع الحكومية بودائع الحكومة المركزية من جهة والحكومات المحلية والبلدية من جهة أخرى إذ تنشأ نتيجة قيام المصارف بجمع الاستقطاعات المفروضة من قبل الحكومة بالإضافة إلى حصيلة بيع أدوات المديونية الصادرة من الحكومة مثل حوالات الخزينة وسندات الادخار وتحفظ بالودائع على شكل حسابات جارية أو ودايع لآجل

(ج) **ودائع المؤسسات المالية الأخرى (المصارف المراسلة تحديداً):** تنشأ أرصدة المصارف المراسلة نتيجة الاحتفاظ بأرصدة في ما بين المصارف لإتمام الخدمات والمعاملات التي تحصل عليها في سوق الخدمات والمعاملات وتسمى هذه الحسابات ذات الأرصدة المستحقة من المؤسسات الأخرى عموماً "المستحقة من المصارف" ويتم الاحتفاظ بها من قبل المؤسسات الوديعة كوسيلة لمقاصة الشيكات بشكل أكثر كفاءة أو لتعويض المراسل عن الخدمات الأخرى المقدمة للمودع (AICPA,2017:150)

3- الودائع حسب المنشأ

يمكن أن تقسم الودائع وفق هذا التصنيف على ودايع حقيقية وودائع مشتقة (الصيرفي، 2007: 41)

1-3 الودائع الحقيقية (الأولية) Initial deposit

يطلق على الودائع التي تنشأ عن إيداع نقد أو شيك مسحوب على مصرف آخر بودائع أولية حقيقية غير وهمية أي بمعنى قيمة حقيقية أودعت إلى المصرف فعلا فهي المبالغ التي تحصل عليها المصرف بشكل وديعة من قبل أصحاب الودائع .

2-3 الودائع المشتقة Derivative Deposits

هي ودايع غير ناتجة عن إيداع حقيقي إذ تخلقها المصارف عن طريق منح القروض لذلك يطلق عليها بودائع ائتمانية وتضاف قيمتها إلى قيمة النقود المتداولة ونقول تخلقها المصارف لان المصرف في العادة لا

يقرض نقوده وإنما يمنح المقرض الحق في سحب النقود عن طريق سحب شيكات وهنا يرتبط مقدار حجم الوديعة بمبلغ القرض الممنوح وهنا كل ما زادت القروض الممنوحة زادت الودائع المشتقة

4- الودائع حسب المصدر Deposits by source

1-4 **ودائع القطاع الخاص:** يحظى هذا النوع من الودائع باهتمام خاص من قبل إدارة المصارف وذلك لتكوين محفظة ودايع تتنوع وفقاً للقطاعات المودعة بهدف تخفيض المخاطرة التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف (الزبيدي 2011:106).

2-4 **ودائع القطاع الحكومي:** لهذا النوع من الودائع أهمية كبيرة خصوصاً في الدول الصناعية والمصدرة للنفط ويشمل القطاع الحكومي منشآت الدولة المختلفة والقطاع العام في بعض الأحيان تكون هذه الودائع غير ربحية وعادة ما يتصف الطلب الحكومي على الودائع بعدم الاستقرار والتذبذب إذ يلاحظ زيادة في أحجام هذه الودائع في أوقات الحصول على الضرائب أو رفع رسوم الضرائب أو في حالة قيام الحكومة ببيع السندات الحكومية (Rose,1991:366).

5- الودائع حسب الحركة Deposits according to movement

1-5 **ودائع مستقرة:** هي الودائع التي يكون رصيدها مستقر نسبياً وذات طابع ادخاري مثل ودائع الاستثمار والادخار (الحسين وآخرون، 2003:106).

2-5 **ودائع نشطة:** الودائع التي يكون رصيدها غير مستقر نسبياً نتيجة لعمليات السحب والإيداع بشكل متكرر ومستمر يطلق عليها الودائع النشطة (الحسني، 2010:114)

6- الودائع حسب النشاط الاقتصادي للمودعين: وتقسم على:

1-6 ودائع المشاريع التجارية

يأخذ هذا النوع من الودائع صفة التقلب في أرصده نتيجة للتقلب في ظروف النشاط الذي تمارسه المشاريع التجارية لذا من الطبيعي دراسة أوضاعها لنتمكن من توقع توقيتات السحب خلال المدة الزمنية لوضع استراتيجيات خاصة بتوفير السيولة ومن ثم مواجهة السحوبات المحتملة (سلطان وآخرون، 2005:289).

2-6 ودائع المشاريع الصناعية

يكون ارتباط هذا النوع من الودائع بالدورة الإنتاجية لها إذ في بداية الدورة الإنتاجية لتلك المشاريع يلاحظ زيادة في حركة السحب والتحويلات من حسابات هذه المشاريع لتأمين شراء مستلزمات الإنتاج وتوفير الأجور ومع نهاية العملية الإنتاجية تزداد حركة الإيداعات نتيجة لتحصيل الذمم المدينة وبيع السلع المصنعة (الشمري، 2009:359).

3-6 ودائع المشاريع الزراعية

يكون ارتباط هذا النوع من الودائع بحركة الدورة الزراعية فهي مشابهة للمشاريع الصناعية من اذ المبدأ إذ تزداد المبالغ المسحوبة بداية المشروع ومن ثم تنخفض الأرصدة وعند بيع المحاصيل تكون هناك زيادة في المبالغ المودعة ومن جانب آخر قد يحدث سحب موسمي للمزارعين لمواجهة السحوبات الشخصية مثل فترات الأعياد والمناسبات (حنفي، 2008 : 109).

4-6 ودائع المشاريع الخدمية

يتمثل هذا النوع من الودائع بالودائع الخاصة بالفنادق ومؤسسات النقل والسياحة ونلاحظ هنا خلافاً للسحوبات العادية لهذه الأنشطة تحتاج لسحب كميات كبيرة من مبالغ الودائع الخاصة بها لتغطية نفقاتها الرأسمالية مثل عمليات التجديد والتوسع كما يلاحظ لبعض منها الارتفاع الواضح في عمليات السحب والإيداع في مواسم معينة من السنة (الشمري، 2009:359).

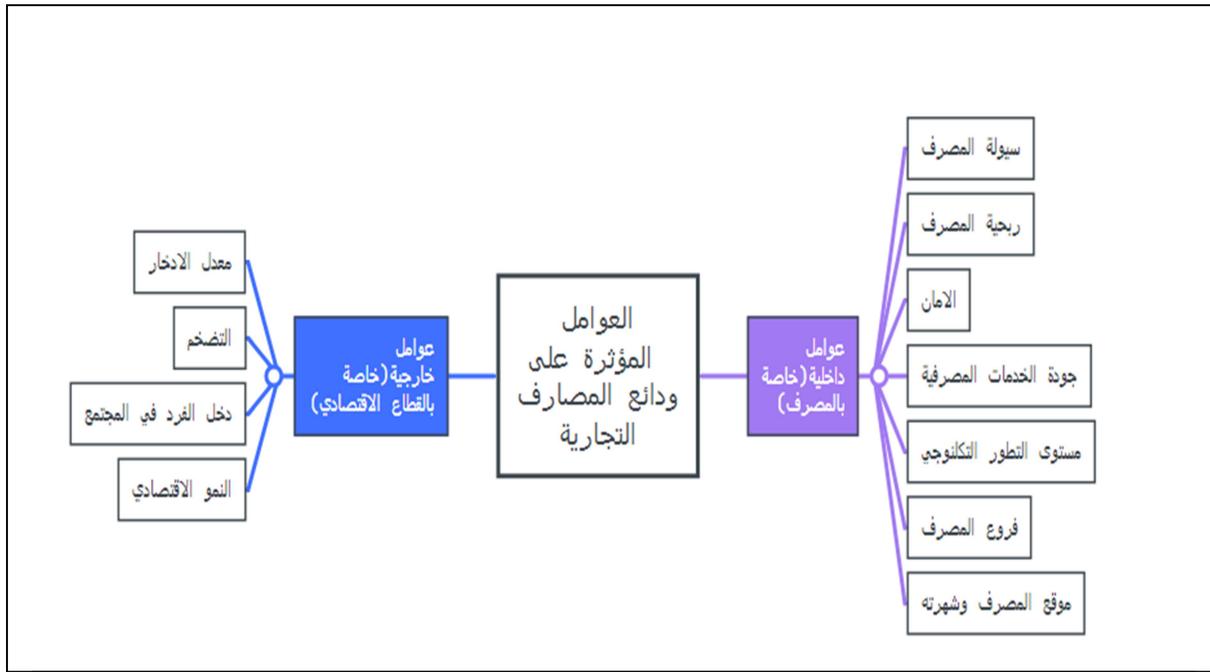
5-6 ودائع أصحاب المهن الحرة والعاملين

يتسم هذا النوع من الودائع بالاستقرار والزيادة في المبالغ المودعة باستمرار مثل ودائع الأطباء والمحامين وغيرهم أما رواتب الموظفين التي تحول إلى المصارف فتتسم بالسحب المباشر بعد إيداعها في حساباتهم الشخصية في المصرف (سلطان وآخرون، 2005:289).

خامساً: العوامل المؤثرة على ودائع المصارف التجارية

Factors affecting the of bank deposits

من المؤشرات المهمة لنجاح أي مؤسسة مالية (مصرف تجاري) هي مدى القدرة على تعبئة مدخرات المجتمع في شكل وديعة لكن هذه المهمة (تعبئة الودائع) صعبة للغاية إذ تتأثر مقدرة المصارف التجارية على الحصول على أموال وجذب الودائع بمجموعة من العوامل منها خارجية وأخرى داخلية (ABEBE, 2019:12)، كما ويوضع الشكل (4) ادناه ابرز العوامل المؤثرة على الودائع في المصارف التجارية:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات

الشكل (4)

العوامل المؤثرة على ودائع المصارف التجارية

1- عوامل خارجية

هي العوامل التي تأتي من خارج المصرف والتي يمكن أن تؤثر على نمو ودائع المصارف التجارية والتي تتم مناقشتها على النحو الآتي:

1-1 معدل الادخار (سعر الإيداع) Saving rate

إنَّ اختلاف معدل الفائدة من مصرف إلى آخر يعدّ أمراً خارج سيطرة المصرف الواحد وهو احد الأدوات التنافسية بين المصارف وهذا بدوره يؤدي إلى تغير في حجم الودائع والقروض وبشكل عام يمكن القول أن انخفاض أسعار الفائدة على الودائع سوف يقلل من رغبة الأفراد أو المؤسسات من الاحتفاظ بأموالها على شكل ودائع لدى المصارف (Mujeri & Younus,2009:3)، أن ابرز العوامل التي تؤثر في عملية جذب الودائع للمصارف هو معدل الفائدة ان النظام المصرفي من غير المرجح أن يكون قادراً على تلبية طلبات الائتمان ما لم يتبع سياسة منسقة لرفع معدل الادخار بشكل عام على شكل ودائع ويعرف على انه المكافأة أو الربح الذي يتحصل عليه المودع مقابل الأموال المودعة (Gunasekara & Kumari,2018:32)

2-1 التضخم Inflation

يعد التضخم احد العوامل التي تؤثر على الودائع في المصارف التجارية، فعند ارتفاعه يمكن للبنك المركزي زيادة تكلفة الإقراض وتقليل قدرة المصارف على منح القروض وهذا بدوره يدفع للتقليل من الطلب على الأموال أما فيما يتعلق بتأثير التضخم على الادخار لدى الأفراد يمكن الإشارة بشكل عام إلى أن جميع الأفراد الذين يدخرون جزءاً من دخلهم في المصارف يتضررون بشكل مباشر من التضخم ، (Tun, 2019) (20) ، إنَّ معدل التضخم المرتفع له تأثير سلبي على أموال المخصصة للإيداع، وعليه فإن المستثمرين يميلون إلى عدم الاستثمار في الودائع يؤدي ارتفاع معدل التضخم أيضاً إلى تفضيل أصحاب رؤوس الأموال لاستخدام أموالهم في شراء الأصول الثابتة مثل الأراضي والمنازل والمباني (Doktoralina & Nisha,2020:27) ، يؤثر التضخم على سلوك الأفراد في استخدام أموالهم بما في ذلك قرار إيداع الأموال في المصارف اذ في ظل ظروف التضخم يؤدي الارتفاع في الأسعار إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي للأسر مما يقلل من الميل للادخار ومن ثمَّ يؤثر حجم شكل الودائع لدى المصارف (Fitri, et al,2020:105).

3-1 دخل الفرد في المجتمع per capita income from the community

إنَّ نصيب الفرد هو مستوى الناتج المحلي الإجمالي مقسوم على عدد سكان البلد أو المنطقة، في الغالب يتم تفسير التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي بمرور الوقت على أنها مقاييس للتغيرات في متوسط المعيشة في بلد ما إذا كان الأفراد والشركات يرغبون بالاحتفاظ بمزيد من الأموال فسوف تزداد الودائع لذلك فان العلاقة بين مستوى الدخل وحجم الودائع ايجابية إذ إنَّ الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الودائع في المصارف التجارية والعكس صحيح (Assefa, 2014:13).

4-1 النمو الاقتصادي Economic growth

يمكن قياس النمو الاقتصادي عن طريق الناتج المحلي الإجمالي وهو مقياس لمستويات المعيشة إذ يعد النمو احد العوامل المؤثرة في الودائع لدى المصارف التجارية فالناتج المحلي الإجمالي هو احد متغيرات الاقتصاد الكلي استخدم لقياس تأثيرات الناتج الدورية داخل الاقتصاد إذ يؤثر في العديد من العوامل المتعلقة بالعرض والطلب (Tefera,2020:18)، ويتمثل النمو الاقتصادي في زيادة قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات من مدة زمنية إلى أخرى ويتم قياسه عن طريق الناتج المحلي الإجمالي إذ بينت الأبحاث إلى أن الزيادة في الناتج المحلي نتج عنه زيادة في مدخرات الأفراد الإجمالية وزيادة في معدلات الودائع لدى المصارف (Gebre, 2019:15).

2- عوامل داخلية Internal factors

هي العوامل الخاصة بالقطاع المصرفي

1-2 سيولة المصرف Bank liquidity

تعد السيولة التي يمتلكها المصرف من العوامل المهمة في النظام المصرفي إذ إنَّ ارتفاع مستوى السيولة لدى المصرف سوف تزيد من ثقة المودعين وتدفعهم إلى وضع المزيد من الأموال لدى المصرف فضلاً عن توفير ضمانات للمودعين للحفاظ على ودائعهم من الاتجاهات السلبية للنظام المصرفي (Turhani, & Hoda,2016:254)، وتستخدم نسبة القروض إلى الودائع لمعرفة مدى السيولة المتوفرة في المصرف فإذا كانت النسبة مرتفعة جداً فهذا يعني أن المصرف لا يمتلك سيولة كافية لتلبية عمليات سحب الزبائن وهذا

بدوره يدفع الأفراد إلى عدم إيداع أموالهم في المصرف، أما إذا كانت النسبة منخفضة جداً فهذا يعني انه لا يحقق أرباحاً ومن ثم يجب تحقيق التوازن للحفاظ على ثقة الجمهور وضمان انتظام ودائع الزبائن (Azolibe,2019:5).

2-2 ربحية المصرف Bank profitability

يؤثر مستوى الأرباح للمصارف التجارية على حجم الودائع فالعائد على الأصول مرتبط بشكل كبير بتعبئة ودائع المصارف التجارية استندت المقاييس المعروفة لأداء الودائع في المصارف على مقياسين أحدهما العائد على حق الملكية والآخر العائد على الموجودات ويمثل العائد على الموجودات الربح المتوقع لكل وحدة نقدية من الموجودات ويعكس قدرة الإدارة على استخدام موارد المصرف المالية والاستثمارية لتحقيق الأرباح (Getachew,2017:14).

3-2 الأمان Security

يعد الأمان في المصارف التجارية عاملاً مهماً في جذب الودائع فعندما يكون لدى المصرف مستوى أمان عالٍ يمكنه جذب المودعين إليه وعالجت المصارف المخاطر المتعلقة بالودائع عن طريق تطبيق نظام التأمين على الودائع إذ يتوجب الحفاظ على أموال المودعين لما لذلك من أثر على سمعة المصرف (Gunasekara & Kumari,2018:33).

4-2 جودة الخدمات المصرفية Banking service quality

تؤثر مجموعة متنوعة من العوامل على جودة الخدمة المصرفية مثل أسعار الفائدة والأنظمة التنظيمية والشكاوي والمعلومات الدقيقة للزبائن بسرعة ودقة واللباقة في التعامل مع الموظفين والزبائن والحفاظ على خصوصيات ومعلومات الزبون وهذا بدوره سوف يزيد مع الودائع لدى المصرف (Ostadi & Sarlak,2014:142)، فكلما كان المصرف يقدم جودة أفضل لخدماته سيجذب العديد من المودعين إذ إنّ جودة الخدمة تعد مقياساً لمدى توافق الخدمات المقدمة مع توقعات الزبائن (Hibret,2015:14).

5-2 مستوى التطور التكنولوجي Level of technological development

يعد مستوى التطور والتكنولوجيا من أهم الموارد التي تحدد قدرة المصرف التنافسية ومن ثمَّ جاذبية المصرف إذ تحتاج التكنولوجيا إلى تكاليف عالية وإلى موظفين يمتلكون مهارات وخبرات لاستخدامها بالشكل الأمثل هذه التغيرات الحديثة لها فائدة على المصرف منها رغبة الأفراد في التعامل مع المصرف وهذا بدوره يزيد من مستويات الإيداع لديه وينظر إلى تطوير الصناعة المصرفية على أنها وسيلة لزيادة الكفاءة في وساطة القطاع المالي (Assefa,2020:18).

6-2 فروع المصرف Bank branches

اتبعت العديد من المصارف استراتيجيات لتوسيع وجودها المادي من خلال شبكة فروع واسعة النطاق إذ يمكن للزبائن إجراء المعاملات المصرفية عن طريق الفرع المصرفي أما وجهاً لوجه مع ممثلي المصرف أو إلكترونياً عن طريق الصراف الآلي، إذ تقدم الفروع التقليدية في العادة مجموعة كاملة من الخدمات المصرفية من قبول الإيداعات ومنح الائتمان ما يساعد المصرف في زيادة حصته السوقية من الودائع (25: 2015 Koch & Macdonald).

7-2 موقع المصرف وسمعته Location and reputation of the bank

يؤدي الموقع الجغرافي دوراً كبيراً في القدرة على جذب الودائع، فالمقترض لا يهتم بموقع المصرف، أي أنه مستعد للانتقال ولمسافات طويلة للحصول على القروض ولكن المودع يتأثر قراره بإيداع الأموال في هذا المصرف دون آخر بالاعتماد على موقع المصرف، ومدى توفر موقف للسيارات فيه أو قريب منه (ال علي ، 2002 : 145).

سادساً: استراتيجيات جذب الودائع Deposit attraction strategies

إنَّ التحدي الأكبر الذي يواجه الصناعة المصرفية في الآونة الأخيرة هو المنافسة، وبسبب المنافسة الشديدة في القطاع المصرفي ظهرت الحاجة بشكل كبير إلى استخدام استراتيجيات جديدة لتعبئة الودائع من قبل المصارف تختلف الاستراتيجيات المتخذة في جذب الودائع عن استراتيجيات البيع المادي لان هذه

الاستراتيجيات تتطلب تحديد الزبائن واحتياجاتهم وما يحفزهم (Osuala, 2020:2) ، لذا يجب على المؤسسة المالية أن تتبنى طرقا جديدة لتنمية قاعدة ودائعها الأساسية وأن تكون لكل مؤسسة مالية خططا إستراتيجية شاملة لنمو الودائع وان تكون مركزة وقابلة للقياس (Machona, & Kaseke,2013:35) .

تعد استراتيجيات تعبئة الودائع مخططا يهدف إلى تشجيع الزبائن على إيداع المزيد من النقود في المصرف ومن ثم استخدام هذه الأموال لمنح المزيد من القروض وتحقيق إيرادات إضافية (Tuyishime,et al,2015:50)، انّ مهمة جذب ودائع جديدة للمصرف هي مسألة في غاية الصعوبة إذ قامت بعض المؤسسات ذات الاختصاص بتعيين شخص لديه خبرة واسعة ذلك ما زاد الابتكار في شكل أنواع مختلفة من الودائع وبطرق أكثر حداثة (Rose, & Hudgins, 2013:398) ويوضح الشكل (5) ادناه ابرز استراتيجيات جذب الودائع



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات

الشكل (5)

استراتيجيات جذب الودائع

ويتفق معظم الباحثين في المجال المصرفي على أن هناك نوعين من الاستراتيجيات المتخذة من قبل المصارف التجارية لجذب الودائع هي :

1- إستراتيجية المنافسة السعرية Price competition strategy

يتمثل هذا النوع من الاستراتيجيات بدفع معدلات للفائدة أعلى للمودعين بالمقارنة مع المصارف الأخرى وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لهذه الإستراتيجية في النشاط المصرفي إلا أنّ بعض القوانين والتشريعات المصرفية لا تسمح بدفع فوائد أعلى على الودائع الجارية الأمر الذي بدوره يقلل من دور هذه الإستراتيجية وفعاليتها في جذب الودائع (الويزة أوصغير, 2018:91)، وان سبب منع تشريعات ارتفاع أسعار الفوائد للأسباب الآتية: (الشمري، 2008:352) (الحسيني والدوري، 2008:117)

- أ) الحد من ارتفاع تكلفة الأموال .
- ب) الحد من المنافسة الهدامة بين المصارف .
- ج) الحد من ارتفاع الفوائد على القروض .
- د) الحد من هجرة الأموال من المدن الصغيرة والنائية إلى المدن الكبيرة .

2- إستراتيجية المنافسة غير ألسعريه Non-price competition strategy

هناك بعض الطرق التي يمكن اتخاذها كإستراتيجية ويجب على المصارف اتخاذها في نمو الودائع (Sisay, 2021:11)

- أ) التركيز على الزبائن الأكثر أهمية للمصرف .
- ب) العمل على تثقيف الجمهور .
- ج) تقديم خدمات مالية متميزة .
- د) الاستفادة من الجهود عبر الإنترنت والجوال .
- هـ) مكافأة الزبائن والموظفين .

سابعاً: الميل الحدي والمتوسط للإيداع

marginal propensity and mean propensity to deposit

لمعرفة التغير في طبيعة الودائع المصرفية وتطورها في المصارف التجارية ومعرفة العلاقة التي تربط بين حجم الودائع المصرفية والعلاقة مع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لابد من التعرف على الميل المتوسط والحدي للإيداع إذ يعكس **الميل المتوسط للإيداع** القدرة والفاعلية التي تتمتع بها المصارف في جذب الودائع وفقاً لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي وهو مؤشر ذو أهمية لتقييم أداء المصارف واستراتيجياتها في تنشيط الطلب على الودائع المصرفية بشكل عام. أما **مؤشر الميل الحدي** للودائع فهو يقيس معدل التغير في الإيداع المصرفي الناتج عن تغير الناتج المحلي الإجمالي عن طريق قيمة مؤشر الميل الحدي يكون بمقدور المصارف تحديد قوتها في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي أو مدى ضعفها في ذلك مما يتطلب تثبيت أو تغير الاستراتيجيات المعتمدة المطبقة لتحفيز الطلب على الودائع (زاير واخرون، 2015:13).

الميل المتوسط للإيداع المصرفي = مجموع الودائع / إجمالي الناتج المحلي

$$APD = D / GDP$$

- (APD) الميل المتوسط للإيداع

- (D) إجمالي الودائع

- (GDP) الناتج المحلي الإجمالي

الميل الحدي للإيداع المصرفي = تغير إجمالي الودائع / التغير في إجمالي الناتج المحلي

$$MPD = \Delta D / \Delta GDP$$

- (MPD) الميل الحدي للإيداع

- (ΔD) التغير في إجمالي الودائع

- (ΔGDP) التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي

لمعرفة مدى التأثير الناتج عن ارتفاع حجم الودائع هل هو تأثير سلبي أم ايجابي على المصارف التجارية لابد من ربط العلاقة بين حجم الناتج المحلي وحجم الودائع والذي يعرف بمؤشر الميل المتوسط للودائع المصرفية فهو يعكس القدرة والفاعلية على جذب الودائع وفق لحصتها من الناتج المحلي إذ تقاس قوة الأسواق المالية في أي اقتصاد بنسبة الودائع إلى الناتج المحلي (عبدالنبي، 2021 : 143)

ويقصد بالميل الحدي التغيرات السنوية في الودائع إلى التغيرات السنوية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي التغيرات في الإيداعات المصرفية الناجمة عن التغيرات في إجمالي الناتج المحلي (ثويني، 2004 : 4)

الفصل الثاني

المبحث الثاني

الوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي The concept of bank credit

يعد الائتمان المصرفي ابرز مجالات الاستثمار جاذبية للمصارف وذلك لارتفاع معدل الفائدة بالمقارنة مع الاستثمارات الأخرى فهو الاستثمار الأكثر فاعلية في تحقيق هدف الربحية. وتظهر أهمية الائتمان المصرفي من خلال التمييز بينه وبين الائتمان التجاري إذ يمثل الائتمان التجاري في الديون التي تنشأ من التعاملات التجارية الآجلة والمسجلة في الأوراق التجارية. إما الائتمان المصرفي فهو يختص بموضوع منح القروض وبناء على ذلك يمكن القول أن تكلفة الائتمان المصرفي تكون اقل بالمقارنة مع الائتمان التجاري وخاصة في حالة عدم الاستفادة من الخصم النقدي الممنوح في حالة السداد قبل تاريخ الاستحقاق.

إن كلمة "ائتمان" مشتقة من الكلمة اللاتينية القديمة (Creditere) والتي تعني "الائتمان" أو "الإيمان" خلال القرون الماضية، تبقى معنى المصطلح قريباً من الأصل يقوم المقرضون أو الدائنون بإقراض الأموال أو الائتمان بناءً على الاعتقاد بأن المقرض يمكن أن يُعهد إليه بسداد المبلغ المقدم مع الفائدة وفقاً للشروط المتفق عليها (Golin & Delhaise, 2013:1).

ويعرف قانون المصارف العراقي رقم (94) الائتمان على انه أي صرف أو التزام بصرف مبلغ نقدي مقابل حق سداد المبلغ والفوائد المستحقة عليه أو أي رسوم أخرى على المبلغ سواء كان ذلك مضموناً أم غير مضمون وأي تمديد لموعد استحقاق الدين وأي شراء لورقة مالية لدين وحق آخر لدفع مبلغ للتكفل بدفع الفائدة إما مباشر أو بسعر شراء بخصم (قانون المصارف العراقي، 2004) يمثل الائتمان إحدى الوظائف الأساسية للمصارف التجارية في مجال الأعمال المصرفية والتي يحقق المصرف من خلالها عوائده (Hudgins & Rose, 2005:521)

ويمكن تعريف الائتمان المصرفي على أنه مبلغ المال الذي تقرضه المؤسسة المالية (المصرف التجاري) للمستهلك والذي يتوجب سداؤه بفائدة على شكل أقساط وفترات منتظمة و يعرف الائتمان أيضاً على أنه القروض التي تم تقديمها للأفراد أو الشركات أو الحكومة من قبل المصارف أو الوسطاء الماليين الآخرين . (Gabgub,2009:15)

ويلاحظ أن جميع الكتاب والباحثين يتفقون على الائتمان المصرفي هي علاقة مديونية بين طرفين الطرف المانح (المصرف و المؤسسة المالية) والطرف المستلم (أفراد أو مؤسسات مالية اصغر) ويمكن أن يعرف الائتمان بناء على ما سبق على انه الأموال التي يقترضها الزبون من المصرف نتيجة الحاجة لتلك الأموال مقابل ان يتحمل مبلغ فائدة أو رسوم تضاف على قيمة المبلغ الأصل تدفع الأموال والمبالغ المضافة خلال مدة معينة قد اتفق عليها وتمثل الرسوم الفوائد بالنسبة للمصارف أرباح عن الأموال المقرضة.

ثانياً: أهمية الائتمان المصرفي Importance of Bank Credit

يؤدي الائتمان المصرفي دوراً فعالاً وبالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني إذ إنه يعمل على تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية إذ تمول مختلف الأنشطة والمشروعات الاقتصادية وفقاً لاحتياجاتها ومن ثمّ الاسهام في زيادة الإنتاجية كما يمثل الجانب الأكبر من موجودات المصرف فهو المجال الأكثر جاذبية للاستثمار (فائق، 2015:17)، ويحقق الائتمان الجزء الأكبر من الأرباح للمصارف التجارية فهو الاستثمار الأكثر جاذبية للمصارف نظراً لارتفاع العوائد المتحققة منه ويعمل الائتمان المصرفي على زيادة حجم التجارة الدولية عن طريق فتح الاعتماد المستندي فهو يقوم بتسهيل وتوسيع التبادل التجاري الخارجي ويحقق اقتصاداً متوازناً عبر توزيع الموارد النقدية الائتمانية على مختلف القطاعات لتأمين انسيابيتها للمشاريع كافة (عذافة، 20018:16).

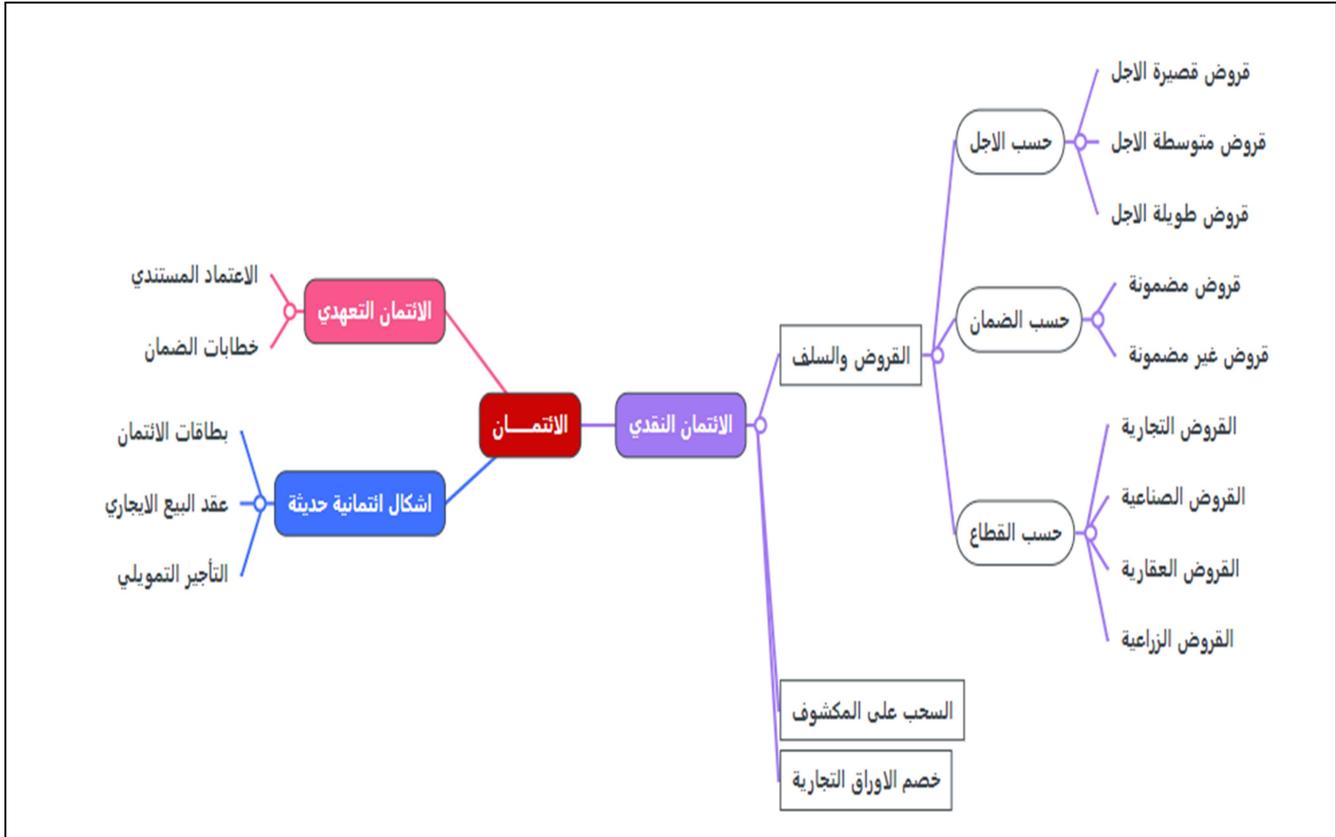
كما يمكن النظر إلى أهمية الائتمان المصرفي من خلال منظورين (مطر، 2006:300) (رمضان وآخرون، 2006:167) :

1. أهمية الائتمان على المستوى المصرفي: يشكل الائتمان النشاط المرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية إذ من خلاله يستطيع المصرف أن يضمن النمو والاستمرارية والقدرة على تحقيق الأهداف التي يسعى إليها، ويتحقق ذلك لأن الائتمان بمفهومه العام يعد شكلاً من أشكال استثمار موجودات المصارف التجارية كما أنه النشاط المرتبط بالعوائد المتحققة من خلال الائتمان يكون بمقدور المصارف من القيام بدورها في الاقتصاد الوطني هذا من جانب أما من جانب آخر فإن الائتمان يعد الاستثمار الأكثر خطورة على المصرف لما يحمله من مخاطر مختلفة تؤدي إلى انهيار المصرف إذا تجاوزت حدود معينة ولم يستطع المصرف من تحسين قدرته على الحد منها.

2. أهمية الائتمان على مستوى النشاط الاقتصادي: يؤدي الائتمان المصرفي دوراً كبيراً وبالغ الأهمية داخل الاقتصاد الوطني فهو نشاط ذات تأثير متشابك مع حركة الاقتصاد الوطني وعلية يتوقف نمو الاقتصاد والارتقاء المتتابع لحركة النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم إذ يعد من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للأفراد والمؤسسات المالية المختلفة وعلية فانه كلما زادت عملية تنمية النشاط الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى القروض والائتمان، كما يعد الائتمان المصرفي من أهم مصادر التمويل للأنشطة الاقتصادية المختلفة وفي ذات الوقت هو أداة حساسة وخطيرة قد ينتج عنها آثار اقتصادية غير مرغوبة فالإفراط في منح الائتمان يؤدي إلى ضغوط تضخمية (الزبيدي، 2011:166).

ثالثاً: أنواع الائتمان المصرفي Types of bank credit

يتخذ الائتمان المصرفي المقدم من قبل المصارف التجارية اشكالا وأنواعا متعددة منها الائتمان النقدي والائتمان التعهدي وهناك أشكال حديثة للائتمان والشكل (6) يوضح أنواع الائتمان المصرفي:



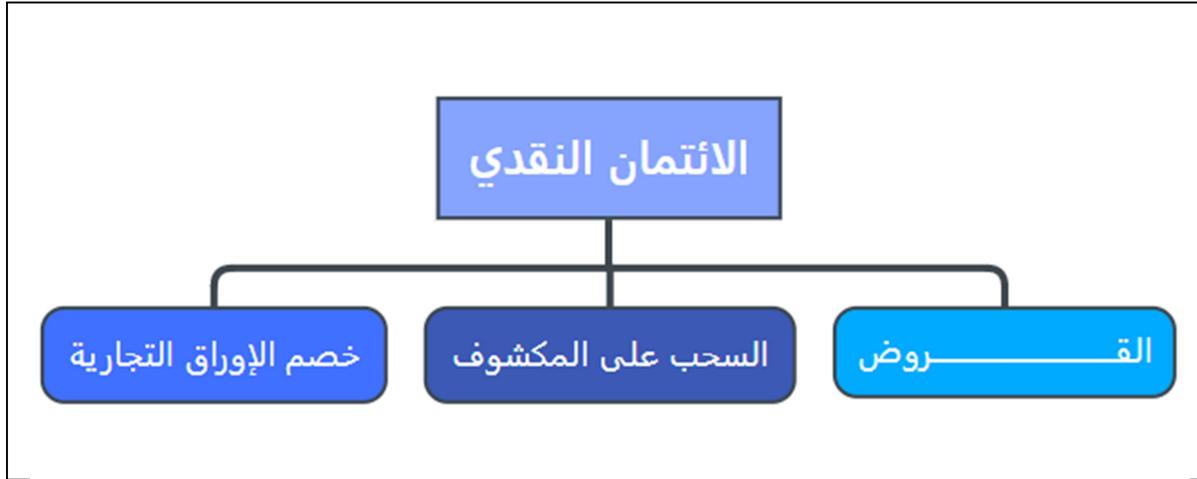
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات

الشكل (6)

أنواع الائتمان المصرفي

1- الائتمان النقدي Cash Credit

هو الشكل الأكثر شيوعاً في نشاط المصارف اذ يشكل التوظيف صاحب الأهمية الأكبر من قبل إدارة الائتمان والأكثر ربحية فهو النشاط الأكثر شيوعاً أنّ هذا النوع من الائتمان يمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في عمليات متفق عليها ومحددة بعقد الائتمان (انجرو، 2007:25)، يشمل الائتمان النقدي جميع الأرصدة النقدية القائمة لجميع أنواع التسهيلات الائتمانية النقدية والعمليات التمويلية ذات الطابع المباشر (المصرف المركزي العراقي، 2017:7) ويوضح الشكل (7) مكونات الائتمان النقدي ويمكن أن يقسم الى:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات

الشكل (7)

مكونات الائتمان النقدي

1-1 القروض Loans

يتم تعريف القروض على أنها مقدار الأموال التي يتم منحها من الطرف المقرض (المصرف) إلى الطرف المقترض (أفراد أو مؤسسات) يلتزم المقترض بسداد مبلغ القرض بالإضافة إلى الفائدة خلال مدة زمنية متفق عليها لذلك يمكن أيضاً وصف الائتمان بأنه القدرة على اقتراض الأموال (Gabgub,2009:15)، ويعد القرض هو دين مثل جميع أدوات الدين اذ يتلقى المقترض في البداية مبلغاً من المال من المقرض ويقوم بسداده على شكل أقساط منتظمة وتقدم هذه الخدمة بتكلفة تعرف بالفائدة على الدين ويجوز للمقرض إخضاع المقترض لقيود معينة تعرف باسم تعهدات القرض (Takang & Ntui, 2008:14) ، إنَّ القروض تعد من المكونات الرئيسة للائتمان المصرفي الذي يقدم بصورة مباشرة للزبون ويعرف القرض بصورة عامة على انه إمكانية شراء مادة أو استئانة مبلغ بموجب وعد بالسداد (الرفاعي, 2008: 146) ، ويمكن أن تعرف القروض على أنها العمليات المصرفية التي تقوم بها المصارف التجارية والتي تمنح بموجبها مبلغاً من المال إلى احد زبائنها (أفراد،مؤسسات) مقابل تعهد من قبل الزبون المقترض بسداد تلك الأموال مع الفائدة المتفق

عليها بين الطرفين وفي وقت محدد مسبقاً ومن خلال عقد يبرم بين الطرفين (Engelmann & Pham, 2020:1).

وتوجد تصنيفات متعددة للقروض أنّ القيام بعملية تصنيف القروض من قبل المصارف يسهل عليها عملية تتبع نشاطاته وتحديد أماكن الضعف والقوه ومن ضمن هذه التصنيفات ما يأتي:

1-1-1 حسب الآجل

(أ) قروض قصيرة الاجل Short-term loans

تشير القروض قصيرة الآجل إلى القروض التي تقترضها المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى لمدة عام واحد، أن الاقتراض قصير الآجل هو وسيلة مرنة للغاية للتمويل يمكن للشركات التقدم بطلب للحصول على قروض قصيرة الآجل للمصرف بالمؤهلات المناسبة وعند استخدام طريقة التمويل هذه يجب أن يكون مبلغ ووقت الأموال المستردة من المشروع الاستثماري للمؤسسة وفقاً لشروط الاستثمار (Zhang et al., 2017:244)، ويمكن أن تشمل القروض قصيرة الآجل الائتمان المتجدد هو قرض قصير الآجل ، يمنح عادة من قبل مصرف تجاري في حين أنه غالباً ما يكون قابلاً للاستدعاء من قبل المصرف في أي وقت مما يعني أنه يمكن للمصرف أن يطلب السداد بأقرب وقت إلا أنه غالباً ما يبقى مفتوحاً لمدد طويلة من الوقت تطلب بعض المصارف من الشركة سداد هذا القرض لمدة شهر واحد على الأقل خلال العام ويمكن أن يسمى هذا القرض أيضاً بقرض رأس المال العامل، وهناك حساب الرصيد الصفري يتميز هذا النوع من قروض رأس المال العامل قصير الآجل بميزة محددة للغاية تذهب مدفوعات الزبون مباشرة إلى المصرف ، والذي يستخدم الأموال لتقليل القرض المستحق هذا يفيد الشركة عن طريق تقليل مصروفات الفائدة عندما تقوم الشركة بتحرير الشيكات يقوم المصرف بإيداع أموال كافية في حساب الشركة لتغطية المدفوعات مما يؤدي إلى زيادة القرض المستحق ومن ثم فإن الحساب الجاري لديه دائماً رصيد صفر (Fields,2016:45).

(ب) قروض متوسطة الآجل Medium Term Loans

هي القروض التي يكون آجالها بين السنة إلى خمس سنوات وتوجه إلى تمويل بعض العمليات في المؤسسات والمشروعات الصناعية (صادق، 2011:259)، وتستخدم القروض متوسطة الآجل

لأغراض التجديد والتوسع الصناعي ويكون بمقدور المقترض سداد قيمة القرض من خلال الإرباح المتحققة (عبدالله والطراد، 2008:168)

ج) قروض طويلة الأجل long-term loans

هي قروض تتراوح بين 5-15 سنة قد يكون سعر القرض أو سعر الفائدة فيها ثابتاً لمدة معينة أو متغير إذ يكون تغيره حسب سعر السوق يمكن أن تختلف شروط السداد بالنسبة للقروض فقد يتم دفعها على أقساط متساوية أو يتم والفائدة بشكل منفصل أو يتم دفعها في نهاية مدة القرض (Suresh, & Paul, 2014:75)، و تعد القروض طويلة الأجل بمثابة عقد ملزم لكل من المقرض والمقترض ويتوجب على المقترض سداد أصل القرض والفوائد الدورية المترتبة عليه طيلة سنوات القرض ضمن ما يتم الاتفاق عليه من قبل الجهة المقرضة قد يكون هذا النوع من القروض مضمون برهن أو أصل معين وأما تكون غير مضمونة ويعتمد ضمانها أو عدم الضمان وفقاً لمركز المقترض المالي (النعيمي والتميمي، 2009:354)،

1-1-2 حسب الضمان

أ) قروض مضمونة Secured loans

هي نوع من أنواع القروض يطلب فيها من المقترضين الأكثر خطورة تقديم ضمانات ودفع فائدة أعلى بالإضافة إلى ذلك فإن التفاوض بشأن القروض المضمونة وإدارتها أكثر تكلفة بالنسبة للمقرض من التفاوض بشأن القروض غير المضمونة وإدارتها لذلك يطلب المقرض عادةً تعويضاً إضافياً في شكل رسوم خدمة أو معدل فائدة أعلى أو كليهما (Zutter,2022:793) .

ب) قروض غير مضمونة Unsecured loans

هي قروض نقدية غير مرتبطة بأي ضمانه تعد بمثابة ائتمان لا يتم ضمانه بواسطة أي أصول يمكن للمقرض اللجوء إليها في حالة فشل المقترض في الوفاء بالتزامات وتكون على شكل بطاقة ائتمان، السحب على المكشوف، الأوراق التجارية والقروض الشخصية (Khole,2014:2).

1-1-3 حسب القطاع

(أ) القروض التجارية commercial loans

هو نوع من أنواع القروض الذي تلجأ إليه المؤسسات لغرض تمويل جزء من رأسمالها العامل أو الجاري (أجور عمال ، مشتريات من المواد الأولية) ويكون عادة ائتمان قصير الأجل وتتمثل في الكمبيالات والسندات لأذنيه (هندي، 2002:8)

(ب) القروض الصناعية Industrial Loans

يختص هذا النوع من القروض بالقروض المقدمة إلى المؤسسات الصناعية وذوي المهن والحرفين تمنح بآجال متوسطة أو طويلة وذلك بالاعتماد على الدورة الصناعية للجهة المقترضة تمنح هذه القروض لتغطية شراء المواد الأولية ودفع الضرائب ودفع الأجور للموظفين (Rose & Hudgins, 2013:522).

(ج) القروض العقارية Real estate loans

يمنح هذا النوع من الائتمان إلى الأفراد أو المؤسسات لغرض تمويل المشاريع العقارية التي تتصف بأنها مشاريع عملاقة ضخمة والسبب في ذلك إلى أنها تحتاج إلى أموال هائلة ومدد طويلة قد تصل في بعض الأحيان إلى 15 سنة تقدم مقابل هذا الأموال ضمانات متمثلة بالعقار نفسه أن هذا النوع من الائتمان يمنح من قبل مصارف متخصصة (سوزان وآخرون، 2012:63)

(د) القروض الزراعية Agricultural Loans

نوع من أنواع القروض يكون المستفيد منه المزارعون يقترض لغرض المساعدة في عملية زراعة وحصاد المحاصيل وذلك من خلال تمويل شراء الآلات والمعدات الزراعية والأسمدة ويمكن عد هذا النوع من القروض قروضا موسمية والتي تتمتع بالمحدودية نتيجة ارتفاع المخاطر فيه لاعتماده على الظروف المناخية ذات الطبيعة المتغيرة (المزاري، 2009:28)

2-1 السحب على المكشوف Overdraft

هو نوع من أنواع التسهيلات الائتمانية تمنحه المصارف عادة للمقترضين من الشركات والأفراد تسمح تسهيلات السحب على المكشوف للمقترضين بسحب مبالغ تزيد عن الرصيد الدائن في حساباتهم الجارية عادةً ما يكون للسحب على المكشوف مدة محددة ، لا تتجاوز السنة يجوز للمقترض سحب واستخدام الأموال من السحب على المكشوف خلال فترة السداد يجب على المقترضين تقديم ضمانات ملموسة لتأمين السحب على المكشوف يتم تقييم حركة الزبون لمنحه التسهيلات حسب الضمانات والكفاءة المالية ويتم احتساب الفوائد على المبالغ المسحوبة فقط من حسابه(Onyiriuba, 2016:195) ، السحب على المكشوف هو حساب مصرفي يمنح الشركة امتياز تحرير الشيكات بأكثر من رصيدها وهو في الأساس خط ائتمان مرتبط بالحساب الجاري يمنح الشركة بعض المرونة النقدية ويضمن عدم ارتداد شيكاتها (Fields,2016:334) ، ومع ذلك من المهم للمصارف مراقبة استخدام الأموال الممنوحة بموجب تسهيلات السحب على المكشوف لأنه من خلال تمديد القرض يمكن للمقترض استخدام السحب على المكشوف للتمويل طويل الأجل نظراً لأن المصرف لن يكون قادراً على إلغاء السحب على المكشوف دون الإضرار بعملائه ، فقد يعرض المصرف على المقترض إعادة تمويل السحب على المكشوف بقرض لأجل لتجنب إساءة استخدام التسهيلات بدلاً من ذلك من أجل منع الاستخدام طويل الأجل تتضمن بعض عقود القروض فترة تخفيض أي مدة يجب خلالها تقليل الاستخدام إلى الصفر(Gregoriou, & Hoppe,2009:103).

3-1 خصم الأوراق التجارية Discount commercial papers

يقصد بها قبول المصرف شراء الكمبيالة من المستفيد قبل تاريخ استحقاقها مقابل ان يدفع المصرف مبلغاً اقل من قيمة الورقة الرسمية وبناء على ذلك تصبح قيمة الورقة التجارية ضمن أصول المصرف ويحق له استثمارها في مختلف المجالات كما يمكن للمصرف عادة خصم تلك الأوراق لدى البنك المركزي أو إعادة بيعها إلى مصرف آخر(ابو حمد،2005:260) ، وتعد عملية خصم الأوراق التجارية نوع من أنواع الائتمان المقدم من المصارف ويمتاز هذا النوع من الائتمان بطبيعته القصيرة اذ تتراوح الأجل بحدود اقل من سنة ويوفر خصم الأوراق التجارية أموالاً للمقترض يمكن استخدامها ، وتعمل المصارف عن طريق منح هكذا نوع من التسهيلات مساعدة المقترض الجيد للمصرف عند الظروف غير المواتية (Brigham,2006:586) .

2- الائتمان التعهدي Credit pledges

يمتاز هذا النوع من التسهيلات الائتمانية بان المستفيد منها يكون شخصاً آخر غير الزبون الذي قدم طلب الائتمان، لا يتضمن الائتمان التعهدي تقديم الأموال بيد الزبون أو المستفيد إنما تعهدات خطيه يتكفل المصرف بموجبها زبائنه تجاه الآخرين بالالتزام الذي قد يتحقق أو لا يتحقق تبعاً لتحقيق أو عدم تحقق الشروط الواردة في التعهد ومن أكثر أشكاله شيوعاً الاعتماد المستندي وخطابات الضمان (عبدالله والطراد،2008:172)، (الشمري،2012:81).

1-2 الاعتماد المستندي Letter of credit

هو التعهد الذي يصدر من قبل المصرف بناء على طلب المشتري بدفع مبلغ محدد من المال من خلال مصرف اخر إلى الشخص المستفيد خلال مدد محددة مقابل تقديم بعض المستندات المطلوبة مع الالتزام بالشروط والتعهدات الخاصة بالاعتماد المستندي (Gregoriou & Hoppe,2009:105) ، يسمح خطاب الاعتماد المستندي للمشتري والبائع بالتعاقد مع وسيط موثوق (مصرف) يضمن السداد الكامل للبائع شريطة أن يكون قد شحن البضائع والامتثال لشروط العقد المتفق عليه هذه الأداة على الرغم من بساطتها بطبيعتها يمكن أن تحتوي على العديد من الاختلافات يعمل خطاب الاعتماد على توزيع المخاطر بالتساوي بين المشتري والبائع نظراً لأن البائع مطمئن إلى الدفع عند استيفاء شروط خطاب الاعتماد ويكون المشتري مطمئناً بشكل معقول إلى استلام البضائع المطلوبة هذه طريقة شائعة للدفع ، خاصةً عندما تكون الأطراف المتعاقدة غير مألوفة لبعضها البعض عادةً ما تكون خطابات الاعتماد غير قابلة للإلغاء مما يعني أنه بمجرد إنشاء خطاب الاعتماد لا يمكن تغييره دون موافقة الطرفين (Giovannucci,2002:4) ، خطاب الاعتماد المستندي هو نوع من العقود التي تستخدمها المصارف لحماية عملائها عند القيام بأعمال تجارية دولية يتم إنشاء خطابات الاعتماد واستخدامها عندما لا يعرف الزبون والمورد بعضهما البعض جيداً وهناك شك حول ثقة المورد أو المشتري ببعضهما البعض للوفاء بالعقد في بعض الأحيان ، يُطلب خطاب اعتماد من قبل الدولة التي تمارس فيها الأعمال التجارية كطريقة للحكومة لمراقبة التجارة يطلب الزبون خطاب اعتماد لاستخدامه في أي معاملة عندما يكون هناك أي شك حول قدرة أي من الطرفين على الدفع أو توريد

البضائع وتعد خطابات الاعتماد إحدى الوسائل المهمة لتحويل الأموال والأوراق بين الزبون والمورد (Ward,2009:13)، يعد الاعتماد المستندي أحد أكثر وسائل التسوية فعالية عند تنفيذ المعاملات التجارية وخاصة معاملات التصدير والاستيراد يؤدي هذا المستند وظيفة تنفيذ اتفاقية تجارية ووظيفة ائتمانية في نفس الوقت ومن ثم فإن خطاب الاعتماد في نظام الدفع هو أداة قوية في العمليات التجارية التي تسمح للوكيل التجاري الماهر بدحض حتمية القروض في المعاملات وكسب الأمل في النجاح باستخدام المعلومات الظرفية ومجموعة متنوعة من تقنيات خطابات الاعتماد (Butakova,2020:72).

2-2 خطابات الضمان Letter of Guarantee

هو تعهد يصدر من قبل المصرف يضمن فيه احد زبائنه نتيجة للالتزام الملقى على عاتقه وضمان على أن الزبون سوف يؤدي التزاماته اتجاه الطرف الثالث في حدود مبلغ محدد ومدة معينة ولغرض معين يتخذ هذا النوع من الائتمان في المشاريع الإنشائية والمقاولات ويتصف خطاب الضمان بأنه التزام عرضي (غير فوري) إذ إنَّ المصرف لا يدفع المبلغ فوراً مثل القروض النقدية وإنما يقوم بالتعهد بدفع المبلغ في حال الطلب من قبل المستفيد (الزرقان، 2010:7) ، خطاب الضمان هو سند اتفاقية يتم إنشاؤه بواسطة المصرف نيابة عن أحد عملائه الذي شارك في صفقة مع مورد للسلع أو الخدمات حتى إذا تخلف عملاء المصرف عن السداد فإن خطاب الضمان يؤكد للمورد (المصدر) أنه سيتلقى المدفوعات لا يمكن الحصول على خطاب الضمان إلا إذا تقدم الزبون بطلب للحصول عليه (Sasikumar, A., et al,2022:65)، ويعرف خطاب الضمان من خلال قانون التجارة العراقي رقم(30) لسنة 1984 عرفت المادة(287) خطاب الضمان بأنه" تعهد يصدر من المصرف بناء على طلب احد المتعاملين معه (الأمر) بدفع مبلغ معين أو قابل للتعيين لشخص آخر (المستفيد) دون قيد أو شرط إذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب ويحدد في خطاب الضمان الغرض الذي صدر من اجله".

3- أشكال ائتمانية حديثة Modern forms of credit

ظهرت خلال المدة الأخيرة نتيجة الحاجة لها ونتيجة تطور العمل المصرفي بعض الصيغ التمويلية الحديثة ومن بين أهم الأشكال الائتمانية هي الاتي:

3-1 بطاقات الائتمان Credit cards

تعمل بطاقات الائتمان كوسيلة للدفع تقوم البطاقة باستبدال النقود والشيكات بقطعة بلاستيكية والتدفق الرقمي للمعلومات أحدث خطوة في التقدم التاريخي الطويل من الخرز والأصداف إلى العملات الذهبية والنقود الورقية تجعل بطاقة الدفع الرابط بين القيمة ووعائها المادي أكثر ضعفاً وفي الوقت نفسه تعد بطاقة الائتمان أيضاً أداة الحصول على الائتمان الاستهلاكي على هذا النحو فإنه يسمح للناس باستخدام الأموال التي ليس لديهم حتى الآن لشراء السلع الآن ودفع ثمنها لاحقاً وهي قوة رئيسة في التوسع السريع للائتمان الاستهلاكي وثقافة المستهلك وعليه يجب أن ندرك أن بطاقة الائتمان ليست منتجاً واحداً بل مزيجاً من منتجين بطاقة الدفع والقرض الاستهلاكي (Guseva, & Rona-Tas, 2014:3)، كانت بطاقات الائتمان موجودة منذ مدة طويلة قبل الحرب العالمية الثانية قامت العديد من المتاجر الفردية بإضفاء الطابع المؤسسي على حسابات الشحن من خلال تزويد الزبائن ببطاقات ائتمان تسمح لهم بإجراء عمليات شراء في هذه المتاجر بدون نقود لم يتم إنشاء بطاقات الائتمان على مستوى البلاد إلا بعد الحرب العالمية الثانية عندما طور داينرز كلوب بطاقة لاستخدامها في المطاعم في جميع أنحاء البلاد تكسب الشركة التي تصدر بطاقات الائتمان دخلاً من القروض التي تقدمها لحاملي بطاقات الائتمان ومن المدفوعات التي تسدها المتاجر على مشتريات بطاقات الائتمان تنشأ تكاليف برنامج بطاقة الائتمان من التخلف عن سداد القروض، والبطاقات المسروقة، والمصروفات المرتبطة بمعالجة معاملات بطاقات الائتمان (Mishkin, 2021:288)، تعد بطاقات الائتمان مرادفة لشكل من أشكال الائتمان المتجدد قصير الأجل لحامل البطاقة يتجدد الائتمان المتجدد تلقائياً عند الوفاء بأقساط القرض يتمتع حاملو البطاقات بخيار سداد كامل المبلغ المستحق على بطاقة الائتمان أو الحد الأدنى للدفع عادة يتم منح مدة سماح تبلغ حوالي شهر أو أكثر وخلالها لن يتم تحصيل أي فائدة على القرض (Suresh, & Paul, 2014:611)، توفر بطاقات الائتمان حدود ائتمانية محددة مسبقاً للزبائن في وقت إصدار البطاقات لا تشكل حدود بطاقة الائتمان أو الأرصدة المستحقة جزءاً من المعروض النقدي بدلاً من ذلك تسمح بطاقات الائتمان فقط لحاملها بالاقتراض حتى حد محدد مسبقاً ومع ذلك يمكن أن يؤثر استخدام بطاقات الائتمان على معدل دوران المعروض النقدي وقد يسهم في توسيع عرض النقود إذا أدى

اقتراض بطاقة الائتمان إلى تحفيز الطلب على السلع والخدمات ويجب على مستخدمي بطاقات الائتمان سداد ديونهم في النهاية (Melicher & Norton, 2013:37)

3-2 عقد البيع الإيجاري (الإيجار المنتهي بالتمليك) lease sale agreement

هو اتفاق للتأجير مع خيار الشراء على الرغم من أن الزبون يتمتع بخيار الشراء فإنه لا يحتاج إلى القيام بذلك ويمكنه إنهاء الاتفاقية وإعادة البضائع في أي وقت وفقاً لشروط وأحكام الاتفاقية وأحكام قانون ائتمان المستهلك ومع ذلك لا يحصل المشتري أو المستأجر على حق ملكية البضائع حتى يتم دفع سعر الائتمان الإجمالي، الذي يشمل جميع الرسوم في حالة التخلف عن السداد يجوز للمالك رفع دعوى قانونية لإعادة البضائع والمطالبة بالمبالغ المتأخرة المستحقة وقت إنهاء الاتفاقية يتم دفع الوديعة التي قد تشمل أي بدل مقايضة من قبل الزبون عند توقيع الاتفاقية يتم خصم هذه الدفعة الأولية من السعر النقدي للبضائع ويضاف إلى الرصيد رسوم الائتمان والتي ستختلف خلال مدة الائتمان المطلوبة وخيار شراء المبلغ يتم الدفع عادةً عن طريق الخصم المباشر أو الأمر الدائم (Edwards,2004:375)، ويعرف على أنه البيع الذي يبدو فيه المشتري كالمستأجر وتبدو الأموال المدفوعة كإقساط الإيجار ثم يتم الاتفاق بين الطرفين على أنه إذا أوفى المستأجر (المشتري) أقساط الاجرة كاملة تملك الاصل المؤجر (المبيع) بمجرد ايفاء الاقساط كاملة بدون ان يتحمل اي مبلغ اضافي أو انه يستطيع الاحتفاظ بالاصل ويمتلكه اذا ابدى رغبة في ذلك مقابل دفع المبلغ هو المتبقي من الثمن بعد خصم الاقساط كما يتضمن هذا الاتفاق انه اذا تخلف المستأجر عن دفع الاقساط وجب عليه رد الاصل مع احتفاظ البائع بالاقساط التي دفعت كلها أو بعضها اما لكونها اجرة أو تعويض عن فسخ العقد (عبدالرزاق، 2015:9) .

3-3 التآجير التمويلي (إيجار المبيعات) Financial Leasing

هو نوع من أنواع النماذج الائتمانية الحديثة اذ يقوم المقرض بشراء المعدات أو المركبات ويؤجرها لعملائه (Rose & Hudgins,2013:522)، هو عقد إيجار تمويلي مثل اقتراض الأموال هناك تدفق نقدي فوري لأن المستأجر يعفى من الاضطرار إلى دفع ثمن الأصل لكن المستأجر يفترض أيضاً التزاماً ملزماً بسداد المدفوعات المحددة في عقد الإيجار من الممكن أن يفترض المستخدم سعر الشراء الكامل للأصل من خلال قبول التزام ملزم بإجراء مدفوعات الفائدة والأصل للمقرض ومن ثمّ فإن عواقب التدفق النقدي للتأجير والاقتراض متشابهة في الحالتين كليهما تجمع الشركة الأموال الآن وتدفعها لاحقاً (Brealey et al,2020:664)، هناك العديد من الخصائص المرتبطة بعملية التآجير التمويلي ومن أهمها (Brigham, & Ehrhardt,2011:73):

1. المؤجر غير مسؤول عن تقديم خدمات الصيانة والتأمين ودفع الضرائب عن الأصل المستأجر
2. عقد غير قابل للإلغاء حتى يدفع المؤجر كامل دفعات الاستئجار وحسب الاتفاق بين الطرفين مما يجعله يشبه بعض القروض طويلة الأجل
3. يستنفذ بشكل كامل أي أن المدة التي يغطيها عقد الاستئجار تغطي معظم العمر الإنتاجي للأصل المؤجر وكذلك يحصل المؤجر على دفعات استئجار تساوي كامل التكلفة الأساسية للأصل المؤجر بالإضافة إلى عائد رأس المال المستثمر

رابعاً:السياسة الائتمانية وأسس منح الائتمان

Credit policy and foundations for granting credit

1-السياسة الائتمانية Credit Policy

تختلف السياسة الائتمانية من مصرف إلى آخر تبعاً لطبيعة عمل كل مصرف ومصادر أمواله ومدى تقييم القدرة التنافسية للمصرف وعليه يتم التعديل والتحديث على السياسة الائتمانية بدءاً من طلب الزبون الحصول على الائتمان مروراً بدراسة وتحليل قدرة الزبون والرغبة في سداد قرضه ومن ثم اتخاذ القرار المناسب بمنحه

القرض أو رفض ذلك والمتابعة المستمرة حتى انتهاء سداد ما في ذمته من أموال للمصرف واتخاذ الخطوات المناسبة لمعالجة التعثر في السداد أن حصل (Rafal & Monika,2016:36)، وتعد السياسة الائتمانية للمصرف جزءاً لا يتجزأ من السياسة المالية لأي بلد إذ إنها تساعد في دعم الاقتصاد المحلي وتنميته وعليه من أجل تعظيم ربحية المصرف الحفاظ على سياسة ائتمانية للإقراض عبر تقديم القروض لتمويل مشاريع إيجابية ذات قيمة حالية صافية لذا يجب أن يكون التغيير في مستوى الائتمان هو نتيجة للتغيير في الجودة الائتمانية للقرض الممنوح في جانب الطلب وبالخصوص في ظل غياب التغييرات في المعروض النقدي من قبل المصرف المركزي (Kathuria, & Whig, 2020:2)

2- أسس منح الائتمان Fundamentals of granting credit

إنَّ منح الائتمان من قبل المصارف يجب أن يستند إلى قواعد وأسس معينة متعارف ومتفق عليها وهي:

(أ) توفر الأمان Security

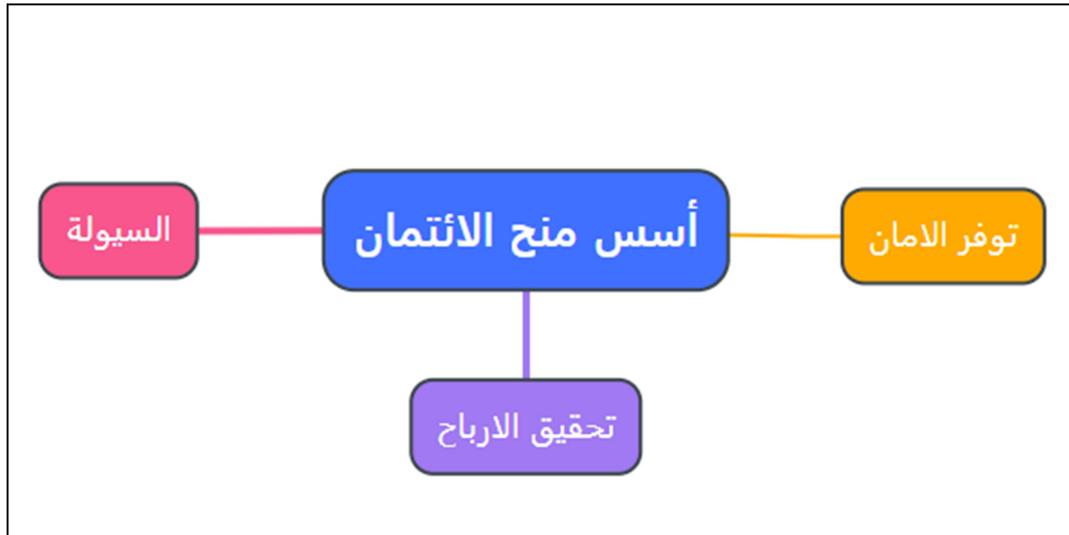
يعني ذلك أن المصرف حينما يمنح الائتمان إلى الزبون يجب أن يكون مطمئناً على إن الأموال الممنوحة للزبون (أفراد أو منشآت) لديها المقدرة على سداد القروض الممنوحة لها مع الفوائد المترتبة عليها في الموعد المتفق عليه (الشمري، 2010:15)

(ب) تحقيق الأرباح Achieving profits

إنَّ المصارف التجارية مؤسسات هادفة إلى الربح وعليه فإن السياسة الائتمانية المتبعة من المصارف سواء كانت مرنة أم متشددة يكون الهدف منها هو تحقيق الأرباح ولكن هذه الأرباح مقترنة بمستوى معين من المخاطرة وبذلك فإن المصرف يتحصل على الفوائد التي من خلالها يستطيع تسديد الفوائد على الودائع وتحقيق عائد على شكل إرباح صافية (Rafal & Monika,2016:33).

ج) السيولة Liquidity

يقصد بالسيولة مدى امتلاك المصرف الاموال المتاحة لمواجهة طلبات القروض المحتملة من المقترضين وكذلك مواجه طلبات سحب الودائع من قبل المودعين أي انه يتوجب على المصرف توفير الأموال بشكل نقدي أو أصول قابلة للتحويل إلى نقد بسرعة دون أي تأخير وتأخذ السيولة ثلاثة أبعاد هي (الوقت والمخاطرة والكلفة) وتتطلب عملية إدارة السيولة الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة وهو ما يتعارض مع هدف الربحية ويتوجب على إدارة المصرف التي تسعى إلى النجاح والمواءمة بين هدف الربحية والسيولة (الشمري،2010:15)، وتعرف على أنها قدرة المصرف على ضمان توفير الأموال اللازمة لتلبية الالتزامات المالية أو المستحقات بسعر معقول وفي مختلف الأوقات (Godwin,2015:5) كما يوضح الشكل (8) ادناه الى اسمنح الائتمان:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات

الشكل (8)

اسس منح الائتمان

خامساً: العوامل المؤثرة على حجم الائتمان

Factors affecting the amount of credit

تؤثر مجموعة من العوامل على حجم الائتمان لدى المصارف التجارية سواء في حالة التوسع أم الانكماش ومن بين أهم هذه العوامل هي (Mehta,2000:183):

1. معدل العائد Return rate

كلما ارتفع معدل العائد على الأموال كلما ارتفع حجم الائتمان إذ ان العلاقة طردية والعكس صحيح.

2. ظروف التجارة Trade conditions

خلال مدة الازدهار تكون هناك زيادة في الطلب على الأموال المقترضة إذ يدفع سعر فائدة أعلى على رأس المال المقترض وهناك ثقة عالية على تسويق المنتجات المالية وتحقيق مستوى مرتفع من الإرباح ولكن خلال مدة الكساد تتخفف الرغبة في الطلب على الأموال ولا يرغب الأفراد أو المؤسسات في المخاطرة بالاستثمار على الرغم من انخفاض سعر الفائدة نتيجة عدم القدرة على تسويق تلك المنتجات المالية.

3. نشاط المضاربة speculative activity

يرتبط حجم الائتمان بوضع المضاربة السائد إذ عندما تنتشر المضاربة يكون هناك توسع في حجم الائتمان نتيجة لزيادة المعاملات اليومية وعن انخفاض نشاط المضاربة ينخفض معه الائتمان وينكمش.

4. الظروف السياسية Political conditions

يؤثر الوضع السياسي السائد في البلد في تحديد حجم الائتمان في حالة وجود استقرار سياسي سائد في البلد فإن حجم الائتمان يتوسع على العكس من ذلك من فقدان الاستقرار السياسي يكون هناك تحفظ على الاستثمار الأموال في مشاريع جديدة.

كما يوضح الشكل (9) ادناه ابرز العوامل المؤثرة على حجم الائتمان



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات

الشكل (9)

العوامل المؤثرة في حجم الائتمان المصرفي

5. ظروف العملة Currency conditions

عند الزيادة في مستويات إصدار العملة (النقود الورقية) ينتج عنه انخفاض في قيمة العملة هذا الانخفاض بدوره يخفض من حجم الائتمان وعليه فان الاستقرار في قيمة العملة يؤدي إلى توسيع حجم الائتمان

6. الظروف المصرفية Banking conditions

كلما كانت الظروف المصرفية متطورة فان ذلك يساعد على التوسع في عمليات منح الائتمان من قبل المؤسسات المصرفية إلى حد كبير وبالعكس عدم التطور التكنولوجي في تقديم الخدمات المصرفية المتطورة يؤدي إلى انخفاض في مستويات الائتمان

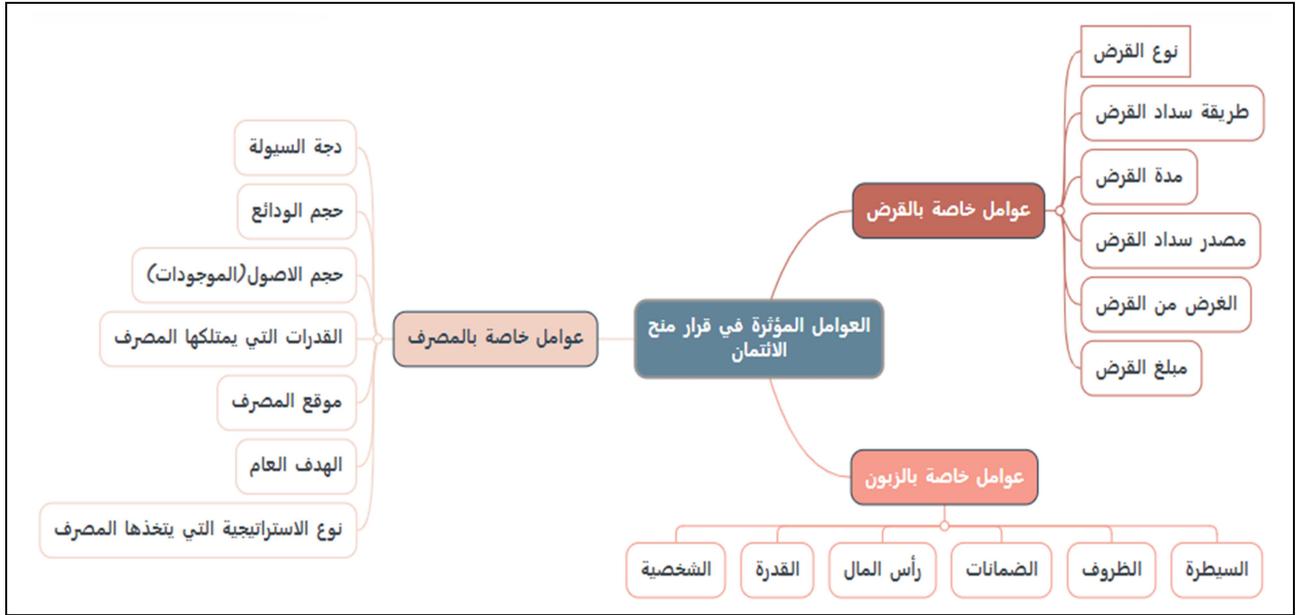
سادساً: مزايا الائتمان المصرفي Credit Advantages

تعتمد غالبية المعاملات المالية في الوقت الحاضر على الائتمان المصرفي أي أنها ابتعدت عن الصفة الفورية للتعاملات واكتسبت الصبغة الآجلة والتي بموجبها يتمتع احد طرفي العملية الائتمانية بفرصة دفع الدين في المستقبل وعليه يمكن أيضاً توضيح بعض المزايا للائتمان في ما يلي: (خبابة، 2000: 42)

- 1) الاقتصاد في استخدام النقود، فصيغة التعامل بالأجل تغني مؤقتاً التعامل بالنقود ويسهل من اتمام التعامل دون مشقة أو ضرورة اللجوء إليها أما في حالة المقاصة وتسوية الديون يتم الاستغناء عنها.
- 2) تقليص اللجوء إلى الإصدار النقدي (ذو طبيعة تضخمية) بتعبئة السيولة الموجودة .
- 3) الائتمان له فائدة على تشغيل الطاقات العاطلة فهو يفتح آفاق عمل أمام المشاريع التي بحاجة إلى التمويل اللازم لتنفيذ تلك المشاريع .
- 4) يستطيع المصرف من خلال استخدام نظام التأمين منح زبائنه قروضا بمبالغ كبيرة فعلى الرغم من احتفاظ المصارف باحتياطات نقدية قليلة نسبياً تقرض المصارف أضعاف ما يودع لديها .
- 5) يؤدي الائتمان دورا كبيرا في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد الإنتاجية في المجتمع سواء في مجال الإنتاج أم الاستهلاك وفائدة للاقتصاد بشكل عام.

سابعاً: العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان Factors affecting the decision of granting credit

تعتمد سلامة ومصداقية عملية منح الائتمان على قرارات ائتمانية موضوعية تضمن مستوى مقبولا من المخاطر فيما يتعلق بالعائد المتوقع ويجب أن تتضمن مراجعة عملية الإقراض تحليل أدلة الائتمان وغيرها من الإرشادات المكتوبة التي تطبقها الإدارات المختلفة للمصرف والقدرة والأداء الفعلي لجميع الإدارات المشاركة في وظيفة الائتمان (Greuning, & Bratanovic, 2009:187) ، وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في قرار منح الائتمان منها ما هو متعلق بالمصرف ومنها ما يخص الزبون وجزء آخر متعلق بمبلغ القرض كما موضح في الشكل (10) تلك العوامل:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات

الشكل (9)

العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان

(أ) عوامل خاصة بالمصرف Bank-specific factors

عند منح الائتمان من قبل المصارف التجارية هناك بعض الأسس والمعايير المتعارف عليها التي يجب مراعاتها وهي (الدغيم وآخرون، 2006:205)، (الصيرفي، 2006:62):

- 1- درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف والقدرة على توظيف الأموال في الآجل القصير والطويل إذ يلاحظ ان كلما زادت الأصول السائلة في المصرف كلما انخفضت القدرة على منح القروض .
- 2- حجم الودائع ونوعيتها لدى المصرف إذ إنَّ كلما زاد حجم الودائع زادت قدرة المصرف على الإقراض.
- 3- حجم الأصول المطلوبة لتشغيل المصرف فالعلاقة عكسية كلما زاد حجم الأصول انخفضت القدرة لدى المصرف على منح الائتمان .
- 4- القدرات التي يمتلكها المصرف وبالخصوص الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي .

- 5- موقع المصرف كلما كان موقع المصرف قريباً على زبائنه كلما زادت فرصته في منح القروض .
- 6- الهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه في المرحلة القادمة .
- 7- نوع الإستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها أي الرغبة في منح الائتمان بكثرة وهنا يستخدم المصرف إستراتيجية هجومية أو كانت هناك رغبة في التقليل من منح الائتمان وهنا يتخذ المصرف إستراتيجية دفاعية أو اتخاذ إستراتيجية معتدلة .

ب) عوامل خاصة بالزبون Customer-specific factors

أنموذج (6Cs) The six characteristics of credit

يتضمن هذا الانموذج دراسة مفصلة للجوانب الحرجة لطلب القرض: الشخصية، والقدرة، ورأس المال، والضمانات، والظروف فضلاً عن السيطرة أو التحكم، يجب أن تكون جميع شروط الائتمان مُرضية حتى يكون القرض جيداً من وجهة نظر المُقرض وكالاتي: (Rose Hudgins,2013:533)

1- الشخصية Character

إذا شعر المُقرض أن الزبون غير مخلص في وعده باستخدام الأموال المقترضة كما هو مخطط له وفي السداد كما هو متفق عليه، فلا ينبغي تقديم القرض (Golin, & Delhaise, 2013:10)، إذ تعد الشخصية تحديد درجة التزام المقترض وقدرته على سداد الديون وفقاً لشروط اتفاقية القرض عادة ما يكون صدق الفرد ونزاهته وأخلاقيات العمل دليلاً على الالتزام و لا ينبغي على المصرف إقراض أي مبلغ إذا بدا المقترض غير أمين وان هناك خداع أو نقص في المصادقية (Koch & MacDonald,2014:528) .

2- القدرة Capacity

يجب أن يتأكد مسؤول القرض من أن الزبون لديه السلطة لطلب قرض والمكانة القانونية لتوقيع اتفاقية قرض ملزمة، كما يجب أن يتأكد مسؤول القرض من أن ممثل الشركة التي تطلب الائتمان لديه السلطة المناسبة من مجلس إدارة الشركة للتفاوض على قرض وتوقيع اتفاقية ائتمان ملزمة للشركة ويمكن أن يثبت اتفاق

القرض الموقع من قبل أشخاص غير مصرح لهم أنه غير قابل للتحويل وينتج عنه خسائر كبيرة للمؤسسة المقرضة.

3- رأس المال Cash

يتمثل بالتدفق النقدي الذي يعكس قدرة الزبون المقترض على توليد نقود كافية لسداد القرض وبشكل عام لدى المقترض ثلاثة مصادر يستطيع من خلالها سداد القرض وهي التدفقات النقدية المتولدة من المبيعات (الدخل)، بيع الموجودات أو تصفيتها، الأموال التي تم جمعها عن طريق إصدار سندات الدين أو حقوق الملكية قد يوفر أي من هذه المصادر نقودًا كافية لسداد القرض ويعد النقص في التدفق النقدي من المؤشرات الشائعة لفشل الشركات وعلاقات القروض المتعثرة.

4- الضمانات Collateral

عند تقييم جانب الضمانات في طلب القرض يتوجب على الموظف المسؤول عن منح القروض أن يسأل هل يمتلك المقترض صافي ثروة كافية أو يمتلك موجودات جيدة بما يكفي لتوفير الدعم الكافي للقرض ويركز الموظف المسؤول بشكل خاص على الميزات مثل العمر والحالة ودرجة التخصص لأصول المقترض. وتؤدي التكنولوجيا دورًا مهمًا هنا إذا كانت موجودات المقترض قديمة من الناحية التكنولوجية فسيكون لها قيمة محدودة كضمان بسبب صعوبة العثور على مشتر لتلك الأصول في حالة تعثر دخل المقترض.

5- الظروف Conditions

يجب أن يكون الموظف المسؤول عن منح القروض ومحلل الائتمان على دراية بالاتجاهات الحديثة في مجال عمل المقترض أو الصناعة وكيف يمكن أن تؤثر الظروف الاقتصادية المتغيرة على القرض. إذ يمكن أن يبدو القرض جيدًا جداً على الورق، اما اذا انخفضت قيمته بسبب انخفاض المبيعات أو الدخل في مدة الركود أو بسبب ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة التضخم سيعاني المصرف من قلة السيولة (سالم، 2010:213).

6- السيطرة Control

إضافة إلى العناصر الخمسة التقليدية للائتمان التي تم ذكرها ، يضيف بعض خبراء القروض عنصراً سادساً إذ يركز عنصر السيطرة على أسئلة مثل ما إذا كانت التغييرات في القانون واللوائح يمكن أن تؤثر سلباً على المقترض وما إذا كان طلب القرض يفي بمعايير المقرض والسلطات التنظيمية لجودة القرض. كما يأخذ عامل السيطرة في الاهتمام بمدى كفاية المستندات الداعمة المصاحبة لكل قرض وما إذا كان القرض المقترح يبدو متسقاً مع سياسة القرض الحالية.

ج) عناصر خاصة بالقرض Factors specific to the loan

وهذه العناصر تكون كالآتي: (الدوري وآخرون، 2002:106) (عقل، 2006:82)

- 1- **مبلغ القرض:** تركز المصارف اهتماماتها التأكيد من أن مبلغ القرض كاف للغرض الذي يرغب الزبون تمويله حتى لا تواجه المصارف بطلبات اقتراض أخرى لا تستطيع منحها كما أن المصارف تواجه بعض المخاطر خصوصاً عندما تكون مبالغ القروض كبيرة إلى حد معين وعليه عالجت المصارف هذه الحالة من خلال المشاركة مع المصارف الأخرى في الحصول على تمويل للقرض الكبير وذلك لتوزيع المخاطر المحتملة.
- 2- **الغرض من القرض:** سابقاً كان بإمكان المقترض الحصول على القرض بمجرد تقديم طلب القرض إلى المصرف لذلك أصبح لزاماً على المصارف تغيير هذه النظرة لدى الزبائن من خلال المعرفة الدقيقة والمفصلة حول ما سوف يذهب إليه مبلغ القرض وماذا ينوي الزبون عمله بمبلغ القرض .
- 3- **مصدر سداد القرض:** يتعين على المصرف التعرف على مصدر السداد للقرض والذي يعد من المؤشرات المهمة كما أن المصرف يصر على معرفة مصادر الوفاء لدى المقترض فإذا كان القرض في نهاية الدورة الإنتاجية لذلك ينبغي التأكيد من قدرة الزبون على أتمام هذه الدورة بنجاح وكذلك التأكيد من وجود مصادر ثانوية للتسديد إلى جانب المصادر الرئيسية.

- 4- **مدة القرض:** عادةً تفضل المصارف التجارية القروض قصيرة الأجل ذات التصفية الطبيعية الذاتية والتي تتمتع بدرجة مخاطرة قليلة بالإضافة إلى تحقيق أرباح قليلة أيضاً أما القروض المتوسطة وطويلة الأجل تكون درجة مخاطرتها عالية وعوائد مرتفعة بالمقارنة مع قصيرة الأجل
- 5- **طريقة سداد القروض:** ينبغي تحديد ووضع برنامج سداد القرض لمعرفة هل سيتم سداده دفعة واحدة أم على دفعات متعددة أو في نهاية المدة
- 6- **نوع القرض:** إن معرفة نوع القرض بالنسبة للمصرف هي مسألة مهمة للإجابة على التساؤلات هل أن القرض يتناسب مع الغرض الذي منح القرض من أجله وهل أن القرض يتناسب مع السياسات المتبعة من المصرف وهل أن هناك عقبات تحول دون سداد القرض.

ثامناً: الميل الحدي والمتوسط للائتمان

Marginal propensity and average propensity to credit

يوضح معيار الميل الحدي للائتمان العلاقة بين التغيرات التي تحدث في الائتمان المصرفي وتغيرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (ثويني، 2004:10)، كما ويعرف على أنه الزيادة الحاصلة في الائتمان خلال سنة معينة مقاس بالزيادة التي حصلت في الناتج المحلي الحقيقي خلال نفس المدة (الزبيدي، 2011:252).

الميل الحدي للائتمان المصرفي = تغير إجمالي الائتمان / تغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

$$MPC = \Delta C / \Delta GDP$$

- (MPC) الميل المتوسط للائتمان.
- (ΔC) التغير في إجمالي الائتمان.
- (ΔGDP) التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

أما الميل المتوسط للائتمان يعرف على انه التطور غير المنتظم للائتمان في المصارف التجارية من خلال تقديم تحليل لشكل ذلك التطور الذي يصاحب العلاقة بين الائتمان والنشاط الاقتصادي (الزبيدي، 2011:251)، وكذلك أيضاً يعرف الميل المتوسط بأنه نسبة ما يقدم من ائتمان بأنواعه إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويمثل العلاقة بين الائتمان والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (ثويني، 2004:10).

الميل المتوسط للائتمان المصرفي = إجمالي الائتمان / الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

$$APC = C / GDP$$

- (APC) الميل المتوسط للائتمان.
- (C) إجمالي الائتمان.
- (GDP) الناتج المحلي الإجمالي.

تاسعاً: مخاطر الائتمان وإدارتها

Credit risk and its management

1. مخاطر الائتمان (Credit Risk)

مخاطر الائتمان هي المخاطر الناشئة عن احتمال فشل المقرض في سداد الديون (Vaughan, & Vaughan, 2007:15)، وتظهر هذه المخاطرة في كل مرة توجد فيها علاقة دين تستلزم التزاماً بالدفع لصالح المصرف والذي إذا لم يتم الوفاء به يمكن أن يؤدي إلى خسارة (La Torre, 2020:46)، او هي مخاطر الخسارة على الذمم المدينة غير المسددة أو بشكل عام على دين لم يتم دفعه في الوقت المحدد ويعتمد الأمر بشكل طبيعي على ثلاثة معايير هي مبلغ الدين، واحتمال التخلف عن السداد، وجزء الدين الذي سيتم تحصيله في حالة التخلف عن السداد (Quiry & Vernimmen, 2022:968)، وتعرف أيضاً على أنها احتمالية عدم قيام المقرضين بسداد مدفوعات الفائدة أو مبلغ القرض (Melicher & Norton, 2013:68) مخاطر الائتمان هي مخاطر تخلف الأطراف المقابلة في معاملات القروض عن السداد.

ولطالما كان هذا هو الخطر الأكبر الذي يواجه المصرف وعادة ما يكون هو الخطر الذي يتطلب رأس مال تنظيمي أكثر (Hull,2012:42)

2. إدارة مخاطر الائتمان Credit Risk Management

تعد إدارة مخاطر الائتمان مسألة ذات أهمية قصوى للمصارف والمؤسسات المالية وعليه فإن مهمة إدارة مخاطر الائتمان لهما أهمية واهتمام للمصارف التجارية والمؤسسات المالية مع وضع هذه الغاية في الاعتبار طورت بعض المصارف والمؤسسات المالية الرئيسية مؤخراً بعض الأدوات العلمية والرياضية للتأكد من مخاطر الائتمان (الجدارة الائتمانية) للمقترضين (الحالية والمستقبلية) وتقييمها تستند هذه الأدوات في المقام الأول إلى التجارب والخبرة الممتازة لموظفي المصرف (Rangarajan, & Mathur,2015:336)، ولإدارة مخاطر الائتمان، تستخدم المصارف مجموعة متنوعة من الأدوات أبسطها هو التنويع إذ يقدم المصرف مجموعة متنوعة من القروض المختلفة لتوزيع المخاطر وتحليل مخاطر الائتمان إذ يفحص المصرف تاريخ الائتمان للمقترض لتحديد سعر الفائدة المناسب لتحصيله (Cecchetti, et al,2006:312)، وتتضمن إدارة مخاطر الائتمان أيضاً مجموعة من الأساليب والمنتجات التي يمكن استخدامها للتخفيف من مخاطر الائتمان أو تقليل التعرض إلى مستويات مقبولة وهي تشمل مخفضات مخاطر الائتمان التقليدية مثل ضمانات القروض وخطابات الاعتماد الاحتياطية والمسؤولية المشتركة والمتعددة وربما الأكثر شيوعاً الضمانات في العقود الأخيرة كانت المنتجات مثل تأمين الرهن العقاري وبيع القروض أو توريقها ومبادلات من بين المنتجات التي تم استخدامها للتخلص من المخاطر (Golin & Delhaise,2013:684).

الفصل الثاني

المبحث الثالث

الأسواق المالية

تمهيد

يركز هذا الجزء على الأسواق المالية التي يتعامل فيها الأشخاص بالأوراق والمشتقات المالية مقابل تكاليف معاملات منخفضة. مثلًا تتضمن الأوراق المالية والأسهم والسندات والمعادن الثمينة. والتي تعد ضرورية لتعزيز كفاءة اقتصادية أكبر من خلال توجيه الأموال من الأشخاص الذين ليس لديهم استخدام منتج لها إلى أولئك الذين يترجمونها في أرض الواقع، وتعد الأسواق المالية التي تعمل بشكل جيد عاملاً رئيساً في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، كما أن ضعف أداء الأسواق المالية هو أحد أسباب استمرار فقر العديد من البلدان في العالم كون الأنشطة الاستثمارية في الأسواق المالية لها أيضاً تأثيرات مباشرة على الثروة الشخصية، وسلوك الشركات والمستهلكين، والأداء الدوري للاقتصاد.

أولاً: مفهوم الاسواق المالية **Financial markets concept**

الأسواق المالية هي الأماكن التي يتم فيها بيع وشراء الأدوات المالية وتعد بمثابة الجهاز العصبي المركزي للاقتصاد إذ تتفاعل مع أسواق المعلومات بسرعة وبشكل ينعكس على الأسعار عندما تعمل الأسواق بشكل جيد ومن ثم يمكن أن تبدأ الشركات الجديدة و أن تنمو الشركات القائمة (Cecchetti, et al, 2017:55)، السوق المالي هو سوق يمكن فيه شراء أو بيع الأصول المالية (الأوراق المالية) مثل الأسهم والسندات وتسهل الأسواق المالية تدفق الأموال ومن ثمّ تسمح بالتمويل والاستثمار من قبل الافراد والشركات والهيئات الحكومية (Madura, 2014:3)، كما يقوم فيه الأفراد تداول الأوراق المالية والمشتقات وينظر للسوق المالي على أنها مجموعة من الترتيبات التي تسمح بالتداول بين المشاركين فيه (De Haan et al, 2012:131)، وتكون الأسواق المالية مواقع فعلية أو مننديات إلكترونية تسهل تدفق الأموال بين المستثمرين والشركات والحكومات إذ يشمل مجال الاستثمار بيع أو تسويق أو تحليل الأوراق المالية وإدارة مخاطر الاستثمار من خلال تنويع المحفظة (Melicher & Norton, 2013:4)، ويعرف أيضاً على انه الآلية التي تمكن وتيسر

للمتعاملين فيها من القيام بإصدار وتداول أدوات الاستثمار القصيرة والطويلة الأجل بتكلفة معاملات منخفضة وأسعار تعكس سعر السوق (الغالي وعدنان، 2019:20)، ويعرف على انه الإطار الذي يجمع بائعي ومشتري الأوراق المالية بغض النظر عن وسيلة أو الية الجمع بينهم ولكن يشترط وجود قنوات اتصال فعالة بين المتعاملين في السوق بشكل يجعل الأسعار السائدة في أي لحظة زمنية معينة واحدة بالنسبة لأي ورقة مالية متداولة فيه (صافي والبكري، 2012، 16).

ثانياً: وظائف الأسواق المالية Functions of financial markets

تسهل الأسواق المالية زيادة رأس المال المالي من قبل الجهات الحكومية ومؤسسات الأعمال إذ يمكن للجهات الحكومية إصدار أو بيع سندات الدين لتمويل بناء الطرق والجسور أو لتقديم خدمات إضافية للناس، ويمكن للشركات بيع الأوراق المالية أو الأسهم لجمع الأموال ومن ثم الاستثمار في أعماله وتمييتها كما وتعمل الأسواق المالية على تسهيل نقل الديون والأوراق المالية الصادرة سابقاً من المستثمرين الحاليين إلى المستثمرين الجدد (Melicher, & Norton, 2013:14)، كما تؤدي الأسواق المالية مجموعة من الوظائف الاقتصادية ويمكن توضيح أهمها بالآتي:

(Mishkin, & Eakins, 2019:57)، (Cecchetti, et al, 2017:56)،

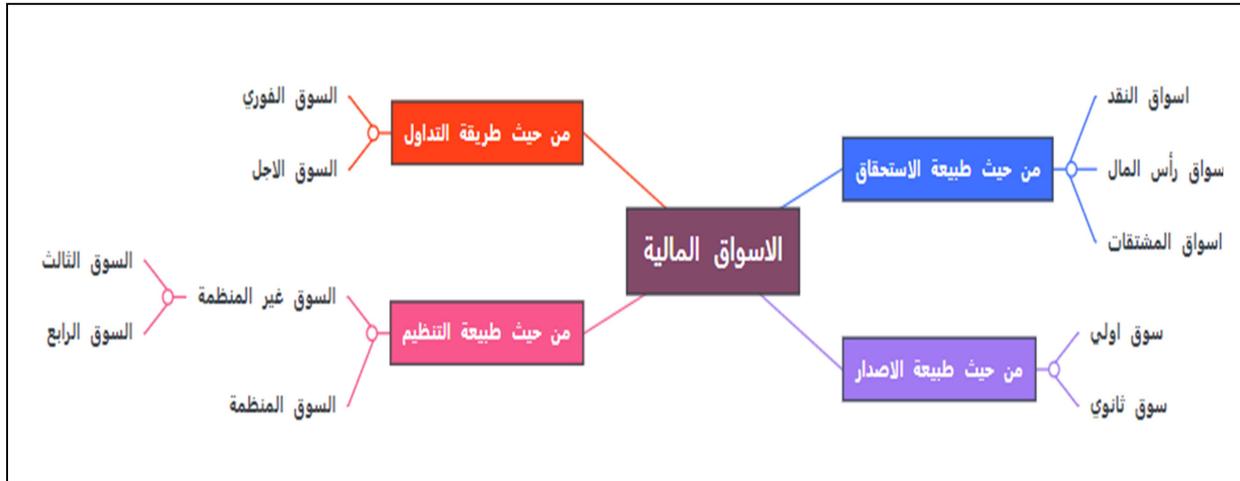
(Drake, & Fabozzi, 2010:18):

1. تؤدي الأسواق المالية الوظيفة الاقتصادية الأساسية لتوجيه الأموال من الافراد والشركات والحكومات التي وفرت الأموال الفائضة عن طريق إنفاق أقل من دخلها لأولئك الذين لديهم نقص في الأموال لأنهم يرغبون في إنفاق أكثر من دخلهم
2. تؤدي الأسواق المالية التي تعمل بشكل جيد أيضاً على تحسين رفاهية المستهلكين بشكل مباشر من خلال السماح لهم بتحديد وقت مشترياتهم بشكل أفضل.
3. تسمح للأموال بالانتقال من الأشخاص الذين يفتقرون إلى فرص الاستثمار المنتج إلى الأشخاص الذين لديهم مثل هذه الفرص.

4. توفر الاسواق المالية سيولة للمدخرين والمقترضين اذا ان بدون الأسواق المالية والهيكل المؤسسي الذي يدعمها، سيكون بيع الأصول التي نمتلكها صعباً للغاية إذ أن السيولة هي سمة حاسمة للأسواق المالية.
5. تجمع الأسواق المالية وتوصل المعلومات حول مُصدري الأدوات المالية، وتلخيصها في شكل سعر.
6. إنّ الأسواق المالية هي المكان الذي يمكننا من خلاله شراء وبيع المخاطر والاحتفاظ بالمخاطر التي نريدها والتخلص من المخاطر التي لا نريدها
7. يعني اكتشاف السعر أن تفاعلات المشترين والبائعين في السوق المالية تحدد سعر الموجود المتداول. وعلية فإنهم يحددون العائد المطلوب الذي يطلبه المشاركون في السوق المالية من أجل شراء أداة مالية.
8. توفر الأسواق المالية منبراً للمستثمرين لبيع أداة مالية ومن ثمّ توفير السيولة للمستثمرين

ثالثاً: أنواع الأسواق المالية Types of financial markets

تأخذ الأسواق المالية أشكالاً مختلفة ويمكن تصنيف الأسواق وفق أكثر من معيار كما موضح في الشكل (11) وبرزت هذه المعايير هي:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات

الشكل (11)

أنواع الأسواق المالية

1. المعيار الأول من اذ طبيعة الإصدار:

(أ) **الأسواق الأولية (Primary markets):** ويقصد بها الاسواق التي يقوم من خلالها المستثمرين بجمع اموالهم من خلال اصدار جديد اولي من الادوات المالية مثل الاسهم والسندات وفي الولايات المتحدة يتم التعامل في السوق من خلال مؤسسات مالية تسمى بنوك الاستثمار عن طريق إصدار السوق الأولية الأوراق المالية بمساعدة بنك استثماري (Saunders,et al,2021:4)، وعندما تقوم الشركة بإصدار أداة مالية لأول مرة ، يتم بيعها في السوق الأولية اذ تقوم الشركات ببيع إصدارات جديدة ومن ثمّ تعمل على إضافة رأس مال جديد في السوق لذلك فإن السوق هو الذي تولد مبيعاته عائدات للشركات المصدرة للأداة المالية ويتكون السوق الأولي من كل من سوق الاكتتاب العام وسوق الاكتتاب الخاص (Drake, & Fabozzi,2010:30).

(ب) **الأسواق الثانوية (Secondary markets):** يقصد به السوق الذي يتداول في الأدوات المالية المختلفة بمجرد إصدارها (Saunders,et al,2021:5)، او هو السوق الذي يتم فيه إعادة بيع الأدوات المالية بين المستثمرين لا يقوم مصدر الأوراق المالية بجمع رأس مال جديد في السوق الثانوية وعلية لا يكون هناك لقاء إصدار الأوراق المالية أي عائدات بيع يجوز للمستثمرين الذين يشترون ويبيعون الأوراق المالية في الأسواق الثانوية الحصول على خدمات سماسة الأوراق المالية والكيانات التي تشتري أو تبيع الأوراق المالية لعملائها (Drake,& Fabozzi,2010:30) ، تسهل الأسواق الثانوية تداول الأوراق المالية الموجودة باذ لا يضطر المستثمرون الذين اشتروها في البداية في السوق الأولية إلى الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (Madura,2014:4).

2. المعيار الثاني حسب طبيعة الاستحقاق:

(أ) **أسواق النقد (Money market):** الأسواق التي تتاجر في سندات الدين أو الأدوات ذات آجال استحقاق أقل من سنة واحدة (Saunders,et al,2021:4)، تسهل أسواق المال بيع سندات الدين قصيرة الأجل بوحدة العجز إلى الوحدات الفائضة. يشار إلى الأوراق المالية المتداولة في هذا السوق على أنها أوراق مالية لسوق المال، وهي عبارة عن سندات دين لها تاريخ استحقاق مدته سنة واحدة أو أقل. تتمتع هذه بشكل عام بدرجة عالية نسبياً من السيولة ، ليس فقط بسبب استحقاقها قصير الأجل

ولكن أيضًا لأنها مرغوبة لدى العديد من المستثمرين ومن ثمَّ يكون لديهم سوق ثانوية نشطة (Madura,2014:5)، تتعامل أسواق المال في سندات الدين قصيرة الأجل الاقتراض والإقراض بالجملة لمدة تقل عن عام واحد حتى تاريخ استحقاقها (Arnold,2012:31).

ب) **أسواق رأس المال (Capital Markets):** الأسواق التي تتاجر في أدوات الدين وحقوق الملكية بآجال استحقاق تزيد عن سنة واحدة (Saunders,et al,2021:4)، تسهل أسواق رأس المال بيع الأوراق المالية طويلة الأجل بوحدات العجز إلى وحدات الفائض. يشار إلى الأوراق المالية المتداولة في هذا السوق على أنها أوراق مالية لسوق رأس المال. يتم إصدار الأوراق المالية لسوق رأس المال عادة لتمويل شراء الأصول الرأسمالية، مثل المباني أو المعدات أو الآلات. هناك ثلاثة أنواع شائعة من الأوراق المالية في أسواق رأس المال وهي السندات و الرهن العقاري والأسهم (Madura,2014:5).

ج) **أسواق المشتقات (Derivatives markets):** الأسواق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية المشتقة (Saunders,et al,2021:4)، أو هي الأسواق التي يتداول فيها المستثمرون أدوات مثل العقود الآجلة والخيارات والمبادلات، والتي صممت أساسًا لنقل المخاطر في أسواق المشتقات يعقد المستثمرون اتفاقيات يتم تسويتها لاحقًا (Cecchetti, et al,2017:62).

3. المعيار الثالث من اذ طريقة التداول

تصنف الأسواق المالية حسب طريقة التداول على قسمين **السوق الفوري (spot market)** يتم من خلاله شراء العملات وبيعها للتسليم الفوري بعد يوم أو يومين **والأسواق الآجلة (forward markets)** اذ يتم في الوقت الحالي الاتفاق على الصفقة لتبادل العملات عند تاريخ محدد في المستقبل (Arnold,2012:7).

4. المعيار الرابع من اذ طبيعة التنظيم

أ) **السوق المنظمة (الرسمية) Organized Market :** هي الأسواق التي تكون على شكل بورصات وان ما يميز هذه الأسواق عن غيرها بان لها مكانا محددًا يتم من خلاله التداول في الأوراق المالية المسجلة في تلك الأسواق ، وان إدارة تلك الأسواق تكون من خلال مجلس من أعضاء السوق ويهتم الوسطاء العاملون في هذا السوق بإدارة عملية التبادل في هذا السوق، كما أن عملية ادرج الشركات في البورصة لا تتم بشكل عشوائي وإنما وفق لشروط من قبل لجنة إدارة السوق وتختلف الشروط

باختلاف السوق واختلاف الدول وخالصة القول يمكن التعبير عن السوق المنظمة بأنها سوق يتم فيها التقاء العرض بالطلب للتعامل في الأوراق المالية لمختلف الشركات المدرجة فيه (سلطان، 2014:25)

(ب) **السوق الغير المنظمة (الموازية) Unorganized Market**: يطلق على المعاملات التي تتم خارج السوق المنظمة (البورصة) بالسوق غير المنظمة لا تتمتع هذه الأسواق بكيان مادي معلوم تجري المعاملات فيه ويمكن أن تتمثل في (الهاتف، الانترنت، التلكس، الفاكس) يتم التواصل مابين المستثمرين والتجار الموزعين والمنتشرين داخل دولة ما ، اذ يكون في مقدور المستثمر من خلال هذه الشبكة اختيار تداول الأوراق غير المسجلة في البورصة (شندي، 2013:159)، ويحتوي السوق غير المنظمة على سوقين هما (Qassem, & Said, 2020:151) :

- **السوق الثالث Third Market** : يتم من خلال هذا السوق التداول بالأوراق المالية من قبل السماسرة غير المسجلين في السوق ذات الطابع المنظم ولديهم المقدرة والحق على التعامل بالأوراق المالية المسجلة في البورصة أو تلك غير مسجلة وبعدد غير محدد تلجأ الشركات والمؤسسات إلى الدخول لهذا السوق بسبب الكلفة المنخفضة وسرعة تنفيذ المعاملات وسهولة الإجراءات وهي ميزة غير متوفرة في السوق النظامي.
- **السوق الرابع Fourth Market** : يختلف السوق الرابع عن الثالث في طبيعة التعامل يلاحظ في هذا السوق عدم الحاجة إلى السماسرة أو حتى تجار الأوراق المالية اذ يتم التعامل بصورة مباشرة ويأتي ذلك الاستبعاد للحد من العمولات التي تدفع الى السماسرة في الصفقات الكبيرة على وجه الخصوص.

رابعاً: أهمية الأسواق المالية Importance of financial markets

تزداد أهمية الأسواق المالية كل يوم وهي ظاهرة تتماشى مع عولمة هذه الأسواق إذ لم يعد الاقتصاد الحديث اقتصاداً قائماً على الائتمان بل اصبح اقتصاد سوق رأس المال، فالشركات تطلب التمويل مباشرة من المستثمرين عن طريق إصدار الأسهم والسندات (Pascal, et al, 2009:285)، تسهل الأسواق المالية تدفق الأموال من أجل تمويل استثمارات الشركات والحكومات والأفراد. اما المؤسسات المالية هي اللاعب الرئيس

في الأسواق المالية لأنها تؤدي وظيفة الوساطة ومن ثمّ تحدد تدفق الأموال. اما المنظمون الماليون فلهم دور مراقبة وتنظيم المشاركين في النظام المالي (Darškuvienė,2010:6)، وبهذه الطريقة تحقق الشركة هدفها المتمثل في زيادة التمويل الذي سيبقى في الشركة لمدة طويلة واحتفظ المستثمر بالقدرة على تصفية (تحويله إلى نقد) عن طريق البيع إلى مستثمر آخر بالإضافة إلى ذلك يشجع التبادل المنظم جيداً الاستثمار عن طريق تقليل تكاليف البحث والاتفاق والمراقبة (Arnold,2012:20) ، لقد نجحت الأسواق المالية من خلال مسيرتها الطويلة من أثبات دورها الفاعل في النشاط الاقتصادي وبالخصوص في البلدان التي وفرت مستلزمات نجاحها وتمارس الأسواق المالية دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الأتي (الصيرفي،2007:88):

1. رفع الوعي المصرفي لدى الأفراد من خلال التعريف بأهمية التعامل في السوق المالية وزيادة الوعي الاستثماري لديهم من خلال قنوات المعلومات المختلفة كالإعلام وشبكات التواصل والمناهج الدراسية
2. تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومن ثمّ الاسهام من خلال تمويلها للمشاريع بتخفيف مشكلة البطالة بالإضافة إلى قدرتها على المشاركة في زيادة معدل دخول الأفراد على المستوى الفردي أو القومي بشكل عام.
3. تعد الأسواق المالية من أهم الروافد التي تدعم الحكومة وترفع من قدرتها على التخطيط وإدارة السياسة النقدية إذ إنّ وجود سوق مالي فعال يمنح البنك المركزي قدرة اكبر في التأثير على المعروض النقدي وفق للظروف الاقتصادية السائدة من خلال دخوله للسوق المالي بائع أو مشتري للموجودات المالية عن طريق عمليات السوق المفتوحة.

خامساً: ابرز مؤشرات السوق المالية Major global market indices

هناك مجموعة من المؤشرات العالمية حسب كل سوق ولعل ابرز هذه المؤشرات هي:

(Madura,2014:267)،(Mishkin, & Eakins,2019:65) :

1. متوسط داو جونز الصناعي: متوسط داو جونز الصناعي (DJIA) هو متوسط القيمة المرجحة لأسعار أسهم 30 شركة أمريكية كبيرة. ومن بين الأسهم المدرجة في المؤشر ExxonMobil و

- IBM و Coca-Cola Company. نظرًا لأن DJIA يعتمد على 30 سهمًا كبيرًا فقط ، فهو ليس دائمًا مؤشرًا دقيقًا للسوق الكلي أو للأسهم الصغيرة
2. **مؤشر Standard & Poor's 500** : هو مؤشر قيم لأسعار الأسهم لـ 500 شركة أمريكية كبيرة ونظرًا لأن هذا المؤشر يحتوي على مثل هذا العدد الكبير من الأسهم ، فهو أكثر تمثيلًا لسوق الأسهم الأمريكية من داو جونز و نظرًا لأن مؤشر S&P 500 يركز على الأسهم الكبيرة ، فإنه لا يعمل كمؤشر مفيد لأسعار أسهم الشركات الصغيرة.
3. **مؤشرات بورصة ناسداك** تقدم الرابطة الوطنية لتجار الأوراق المالية (NASD) عروض أسعار لمؤشرات الأسهم المتداولة في بورصة ناسداك هذه المؤشرات هي مؤشرات مفيدة لأداء الأسهم الصغيرة لأن العديد من الأسهم الصغيرة يتم تداولها في تلك البورصة.
4. **FTSE 100** :مؤشر لأكثر 100 شركة بريطانية من اذ رؤوس الأموال والمدرجة في بورصة لندن.
5. **DAX** :مؤشر لأكثر 30 شركة ألمانية تتداول في بورصة فرانكفورت للأوراق المالية.
6. **CAC 40** :مؤشر لأكثر 40 شركة فرنسية يتم تداولها في Euronext Paris
7. **Hang Seng** : هو مؤشر لأكثر الشركات المتداولة في بورصات هونغ كونغ.
8. **Strait Times** : هو مؤشر لأكثر 30 شركة يتم تداولها في بورصة سنغافورة.

سادساً: سوق العراق للأوراق المالية Iraq stock market

تأسس سوق العراق للأوراق المالية بموجب القانون رقم (24) لعام 1991 وكان هذا السوق سوقاً حكومياً استطاع إدراج (113) شركة مساهمة عراقية كان بعض منها شركات خاصة والبعض الآخر كان مختلطاً يعرف حينها باسم (سوق بغداد للأوراق المالية) وامتد العمل فيه خلال المدة من عام 1992 إلى عام 2003 والذي أغلق وفق قرار صادر من مجلس إدارته وكانت معدلات التداول له في آخر عام له تجاوزت (17) مليون دولار ونصف بقليل (Khalifa, & Battal,2019:242).

في 18 نيسان 2004 تأسس سوق العراق للأوراق المالية بموجب القانون (74) المؤقت الذي تم بموجبه تأسيس مؤسستين مهمتين في قطاع سوق رأس المال وهما هيئة الأوراق المالية العراقية وسوق العراق للأوراق

المالية وكانت هيئة الأوراق المالية المسؤولة عن إصدار الموافقة بمزاولة سوق العراق للأوراق المالية في 2004/6/14 كهيئة حكومية مستقلة تتمثل وظيفتها في الاسهام لتحقيق تنمية اقتصادية من خلال جذب الاستثمارات الخارجية وكذلك تكوين رأس مال بما تمارسه من أنشطة منح التراخيص ومراقبة المشاركين في السوق (الكريطي، 2013:15)

سابعاً: أهداف سوق العراق للأوراق المالية The objectives of the Iraq Stock Exchange

يعد السوق شخصية معنوية لا يهدف إلى تحقيق ربح وتكون مستقلة إدارياً ومالياً تتأط مهمة إدارة السوق إلى مجلس المحافظين وله الحق في تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وبضمنها العقارات ويهدف السوق إلى تحقيق الأتي: (Jassib, & Outhman, 2019:51)

1. يهدف السوق إلى حماية وتعزيز ثقة المستثمرين به من خلال القيام بعملية التنظيم والتدريب للأعضاء وكذلك الشركات المدرجة في السوق.
2. العمل على إنشاء سوق يتسم بالأمان والشفافية وان تكون سوق ذات فعالية وتنافسية لتعزيز مصالح المستثمرين .
3. تنظيم وتبسيط تعاملات الأوراق المالية بصورة عادلة وفعالة ومنظمة وبضمنها عمليات المقاصة والتسوية لهذه التعاملات .
4. العمل على تحديد حقوق والتزامات مختلف الأطراف وتوفير الحماية لمصالحهم المشروعة وذلك من خلال تنظيم تعاملات أعضائه بكل ما يتعلق بعملية شراء وبيع الأوراق المالية.
5. تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تطوير سوق المال في العراق لتحقيق ذلك الهدف وكذلك تقديم المساعدة للشركات في بناء رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار .
6. تقديم التوعية اللازمة للمستثمرين المحليين و الأجانب بشأن فرص الاستثمار في السوق.
7. جمع وتحليل ونشر الإحصاءات والمعلومات الضرورية لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا النظام.

8. انشاء حلقة وصل بين سوق العراق والأسواق الخارجية المختلفة العربية والعالمية لتحقيق هدف تطوير السوق.

9. القيام بخدمات ونشاطات ضرورية أخرى لدعم أهدافه .

ثامناً: مؤشرات تداول سوق العراق للأوراق المالية Indicators of the Iraq Stock Exchange trading

1-1 المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية The general index of the Iraqi Stock Exchange

يعطي المؤشر العام صورة إلى التغير في أسعار الأسهم طبقاً للعوامل الموضوعية الخاصة والتي يمكنها التأثير على البيئة الاستثمارية بشكل مباشر أو غير مباشر مثل أسعار الصرف، أسعار الفائدة، النشاط الاقتصادي، الأزمات السياسية فضلاً عن الجوانب النفسية للمستثمر وهو من أهم الوسائل المؤثرة في قرارات المستثمرين الاستثمارية، ويعكس هذا الحالة المالية للسوق تبعاً للعوامل المؤثرة عليه مثل المتغيرات الأمنية والاقتصادية إذ أن ارتفاعه أو انخفاضه يؤثر في تطور السوق المالي بشكل خاص والنشاط الاقتصادي بشكل عام إذ إنّ الارتفاع في قيمة هذا المؤشر في الوقت الراهن يدل على تقدم السوق وتطوره إما انخفاضه يدل على تراجع السوق المالي (بريهي و فاضل، 2019:400)، يمثل مؤشر احصائي يقيس الاداء الكلي للسوق ويتكون هذا المؤشر من معدل اسعار مجموعة من الاسهم ، تستخدم مقياساً للحركة العامة للسوق، مع وجود عدد من الاسهم في كل سوق مالية ، ولصعوبة قياس الاتجاه العام لنشاط السوق، كان لا بد من التوصل الى استخراج مؤشر خاص لكل سوق مالي، وهو يمثل متوسط اسعار الاسهم للشركات المدرجة في السوق لحساب المؤشر يومياً، ويتم الاستناد اليه، في عمليات التداول اليومية، لذا يلاحظ ان لكل سوق مالي مؤثره الخاص به ، ويحتل المؤشر العام لأسعار الاسهم اهمية كبيرة لكافة المتعاملين في السوق المالي لما لهذا المؤشر من تأثير في تحديد القرارات الاستثمارية للمستثمرين في السوق (الموسوي ، 2009:57)

2-1 مؤشرات أداء السوق المالي Market performance indicators

1-2-1 مؤشر القيمة السوقية Market capitalization index

يعبر هذا المؤشر عن قيم أسعار إغلاق أسهم الشركات في اليوم الأخير من الشهر أو السنة إذ يمثل الحجم الكلي لرأسمال السوق نهاية السنة وتبرز أهمية هذا المؤشر في انه يستخدم لرصد التطورات الحاصلة في النشاط الاستثماري للشركات المتداولة في السوق والاقتصاد إذ أن الزيادة في قيمة المؤشر تعبر عن الزيادة في قيمة المشاريع الاستثمارية التي تمول بطرح الأسهم ولكن في بعض الأحيان تلك الزيادة قد تعبر عن ارتفاع في أسعار الأوراق المالية (حمزة وعبد الحميد، 2012:16)

2-2-1 مؤشر سيولة السوق Market Liquidity Index

يعد معدل الدوران من ابرز المؤشرات المستخدمة لقياس سيولة سوق رأس المال أن معدل الدوران العالي يستخدم في كثير من الأحيان بوصفه مؤشر على أن كلف إكمال المعاملات المالية منخفضة وهنا يجب التنكير أن أسواق الأسهم كبيرة الحجم ليس بالضرورة أسواق مالية ذات سيولة عالية لتحقيق ذلك يجب أن تكون أسواقا مالية ذات كفاءة وهذا بدوره يؤدي إلى أن يكون معدل الدوران مرتقعا (الموسوي والصافي، 2017:168)، هناك العديد من المؤشرات التي من خلالها يمكن تحديد درجة السيولة إلا أننا سنعتمد مؤشرين أساسيين هما (صيوان، 2016:402):

(أ) **معدل القيمة الكلية المتبادلة (TVT)**: يمثل هذا المؤشر نسبة القيمة الكلية للأسهم المحلية التي يتم

تبادلها في السوق المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة معينة.

(ب) **معدل دوران السهم (TOR)**: يتمثل بالقيمة الكلية للأسهم المحلية المتبادلة خلال مدة زمنية كنسبة

مئوية من متوسط القيمة السوقية لتلك المدة و لاستخراج قيمة هذا المؤشر نستخدم القانون الآتي:

$$\text{معدل دوران السهم} = (\text{أجمالي الأسهم المتداولة} / \text{القيمة السوقية}) * 100\%$$

1-2-3 مؤشر حجم التداول Volume Indicator

يمثل مؤشر حجم التداول في قيمة الأسهم التي تتداول في السوق خلال مدة معينة ما يعطي مؤشر حجم التداول بعض الإشارات المهمة عن قوة السوق وإمكانية صعوده وهبوطه في المستقبل تولد عمليات البيع والشراء الكثيفة للأسهم خلال مدة معينة حجماً كثيفاً من التداول والذي بدوره ينتج عنه زيادة في مستوى الطلب في المدة عينها وهذا يفسر احتمالية الصعود في الأسعار هي الخطوة القادمة هذا من شأنه أن يزيد من تفاؤل المستثمرين مما يدفع المستثمرين إلى الدخول إلى السوق الأوراق المالية ورفع الأسعار والعكس صحيح فإن قلة تداول الأسهم يدعو المستثمرين إلى التشاؤم ومن ثم تصفية مراكزهم الاستثمارية هذه التصفية تسبب ضغطاً على الأسعار تؤدي إلى انخفاضها وخلاصة القول أن الطلب على الأسهم ليس العامل الوحيد المؤدي إلى زيادة الأسعار بل أن كمية التداول وزيادة الأسعار هي من تولد الطلب و ثم زيادات جديدة في الأسعار (عبد الحكيم و دلول، 2016:257)

1-2-4 مؤشر عدد الصفقات

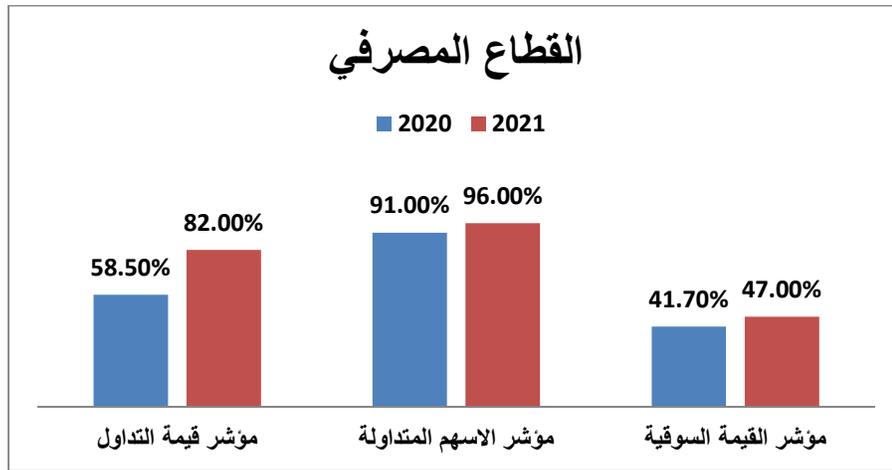
هو مؤشر يوضح من خلاله عدد الصفقات المنفذة للشركات المدرجة في السوق خلال مدة معينة ويتكون المؤشر من رمز السهم والسعر وعدد أسهم الصفقة ويتم عرض السعر باللون الأخضر إذا كان سعر الصفقة أعلى من سعر الإغلاق وباللون الأحمر إذا كان سعر الصفقة اقل من سعر الإغلاق (سوق العراق للأوراق المالية، 2020:9).

1-3 مؤشرات التداول حسب القطاع Trading indicators by sector

بلغ عدد الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية نهاية العام 2021 والتي تم تداوله أسهمها إلكترونياً (105) شركات مساهمة كان عدد الشركات المتداولة (84) شركة وعدد الشركات المتوقعة كان (21) شركة مقسمة على القطاعات الاتية: (التقرير السنوي لسوق العراق، 2021:15)

1. القطاع المصرفي (Banking sector):

يتكون القطاع المصرفي في العراق لعام 2021 من (44) شركة كان عدد الشركات المتداولة (37) والمتوقعة (7) اذ بلغت قيمة التداول لعام 2021 (82%) بالمقارنة مع عام 2020 إذ بلغت (58.5%) من إجمالي قيمة التداول، وبلغت نسبة القطاع (96%) من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة بالمقارنة مع نسبة (91%) لعام 2020، أما مؤشر القيمة السوقية كانت نسبة القطاع المصرفي لعام 2021 هي (47%) بالمقارنة مع (41.7%) لعام 2020 كما في الشكل (12) ادناه



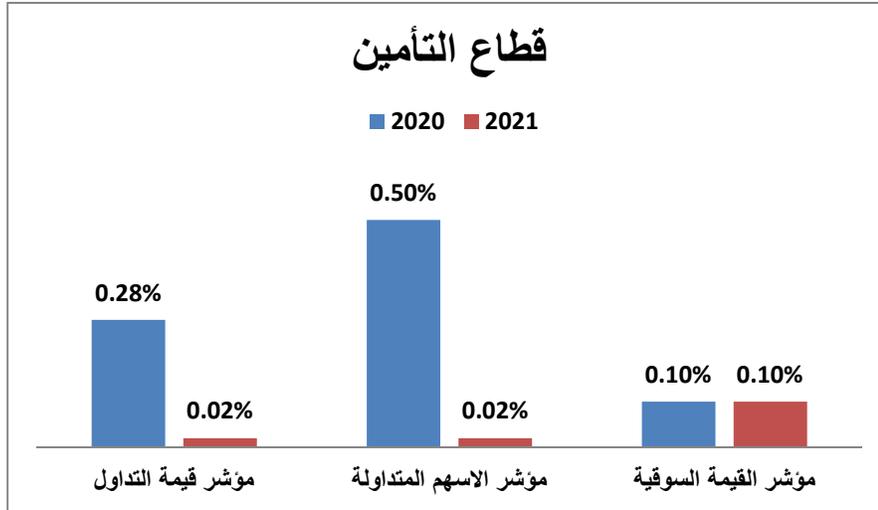
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للاوراق المالية

الشكل (12)

مقارنة بين نسب مؤشرات قيمة التداول والأسهم المتداولة والقيمة السوقية للقطاع المصرفي بين عام (2020 و 2021)

2. قطاع التأمين (Insurance Sector):

يتكون قطاع التأمين في العراق من خمس شركات كانت جميعها متداولة اذ بلغت حصتها من قيمة التداول لعام 2021 (0.02%) بالمقارنة مع (0.28%) لعام 2020، وبلغت نسبة القطاع (0.02%) لعام 2021 من إجمالي الأسهم المتداولة بينما كانت نسبتها في عام 2020 (0.50%)، كذلك بلغت حصة القطاع من القيمة السوقية للقطاعات في عام 2021 (0.10%) والتي لم تتغير عن السنه السابقة اذ كانت النسبة ذاتها كما في الشكل (13) ادناه:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للاوراق المالية

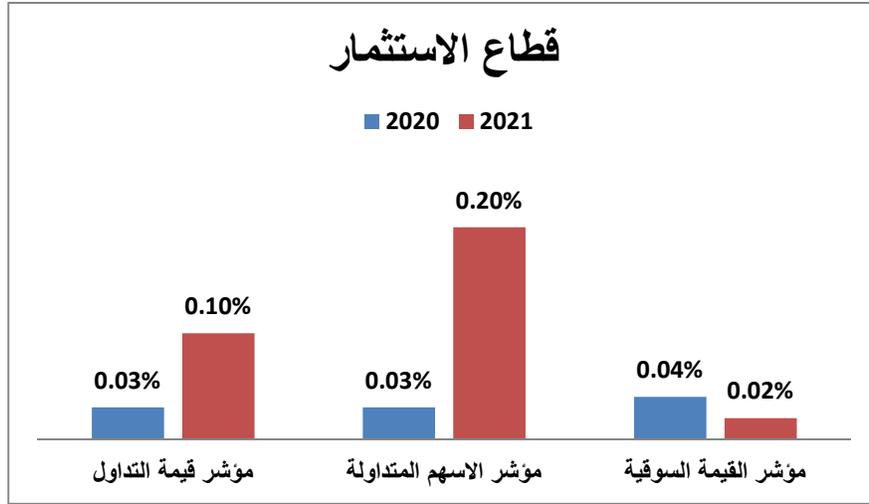
الشكل (13)

مقارنة بين نسب مؤشرات قيمة التداول والأسهم المتداولة والقيمة السوقية للقطاع التأمين بين

عام (2020 و 2021)

3. قطاع الاستثمار (Investment Sector):

كان عدد شركات الاستثمار في سوق العراق في عام 2021 (6) شركات المتداول منها (4) والمتوقفة (2) اذ بلغت قيمة التداول لعام 2021 (0.10%) بالمقارنة مع عام 2020 اذ شكلت (0.03%) من إجمالي قيمة التداول، وبلغت نسبة القطاع (0.20%) من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة بالمقارنة مع نسبة (0.03%) لعام 2020، أما مؤشر القيمة السوقية كانت نسبة القطاع المصرفي لعام 2021 هي (0.02%) بالمقارنة مع (0.04%) لعام 2020 كما في الشكل (14) ادناه:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للاوراق المالية

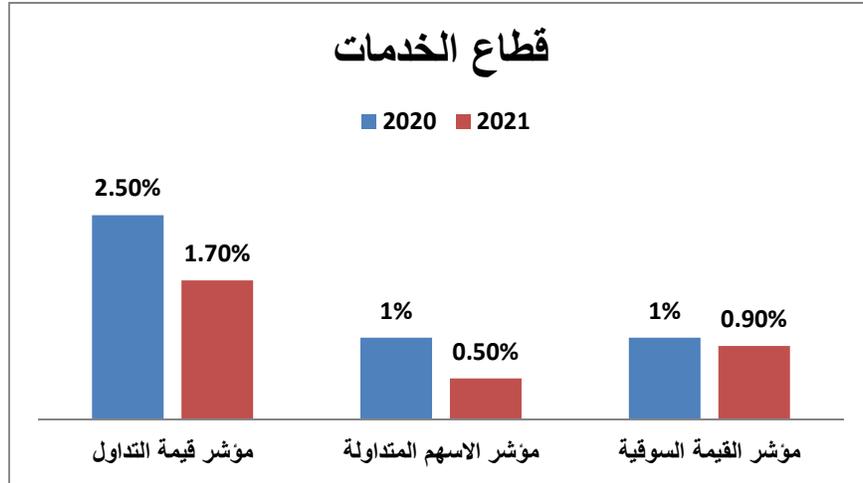
الشكل (14)

مقارنة بين نسب مؤشرات قيمة التداول والأسهم المتداولة والقيمة السوقية لقطاع الاستثمار بين عام

(2021 و 2020)

4. قطاع الخدمات (Services sector):

كان عدد الشركات في سوق العراق 2021 الخاص بقطاع الخدمات (10) شركات اذ كانت عدد الشركات المتداولة خلال السنة (7) والباقي متوقف اذ بلغت نسبة القطاع من إجمالي التداول (1.7%) لعام 2021 بينما كانت تمثل (2.5%) في العام السابق، أما بالنسبة لمؤشر قيمة الأسهم المتداولة كانت (1%) أما في 2020 كانت (0.5%) ، وكانت حصتها من مؤشر القيمة السوقية لعام 2021 (0.9%) والتي كانت تشكل نسبة (1%) لعام 2020 كما في الشكل (15) ادناه:



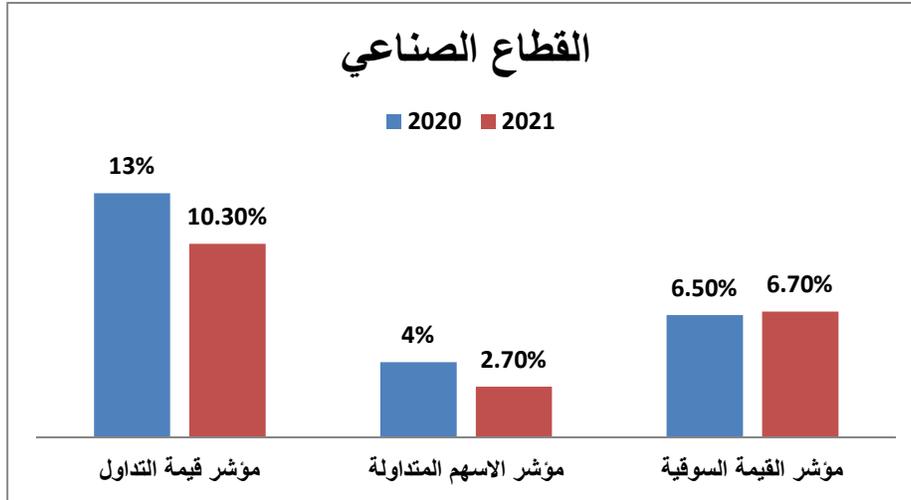
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للاوراق المالية

الشكل (15)

مقارنة بين نسب مؤشرات قيمة التداول والأسهم المتداولة والقيمة السوقية لقطاع الخدمات بين عام (2021 و 2020)

5. القطاع الصناعي (Industrial sector):

عدد الشركات العاملة في القطاع الصناعي في عام 2021 كان (21) شركة العاملة منها كانت (16) والمتوقعة (5) اذ بلغت قيمة التداول لعام 2021 (10.3%) بالمقارنة مع عام 2020 اذ شكلت (13%) من إجمالي قيمة التداول، وبلغت نسبة القطاع (2.7%) من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة بالمقارنة مع نسبة (4%) لعام 2020، أما مؤشر القيمة السوقية كانت نسبة القطاع المصرفي لعام 2021 هي (6.7%) بالمقارنة مع (6.5%) لعام 2020 كما في الشكل (16) ادناه:



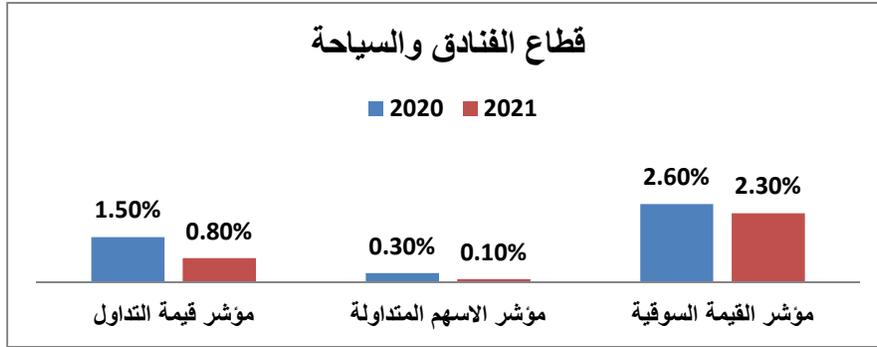
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للاوراق المالية

الشكل (16)

مقارنة بين نسب مؤشرات قيمة التداول والأسهم المتداولة والقيمة السوقية لقطاع الصناعة بين عام (2020 و 2021)

6. قطاع الفنادق والسياحة (The hotel and tourism sector):

كان عدد الشركات في سوق العراق 2021 الخاص بقطاع الفنادق والسياحة (10) شركات اذ كانت عدد الشركات المتداولة خلال السنة (8) والباقي متوقف اذ بلغت نسبة القطاع من إجمالي التداول (0.8%) لعام 2021 بينما كانت تمثل (1.5%) في العام السابق، أما بالنسبة لمؤشر قيمة الأسهم المتداولة كانت (0.1%) اما في 2020 كانت (0.3%) ، وكانت حصتها من مؤشر القيمة السوقية لعام 2021 (2.3%) والتي كانت قد بلغت عام 2020 (2.6%) كما في الشكل (17) ادناه:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للاوراق المالية

الشكل (17)

مقارنة بين نسب مؤشرات قيمة التداول والأسهم المتداولة والقيمة السوقية لقطاع السياحة بين عام (2020 و 2021)

7. القطاع الزراعي (Agricultural sector):

يتكون قطاع الزراعي في العراق من (7) شركات كان المتداول منها (5) والباقي متوقف إذ بلغت حصته من قيمة التداول لعام 2021 (1.4%) بالمقارنة مع (2%) لعام 2020، وبلغت نسبتها (0.1%) لعام 2021 من إجمالي الأسهم المتداولة بينما كانت نسبتها في عام 2020 (0.3%)، كذلك بلغت حصتها من القيمة السوقية للقطاعات في عام 2021 (1.6%) والتي كانت في 2020 تبلغ (1.1%) كما في الشكل (18) ادناه:

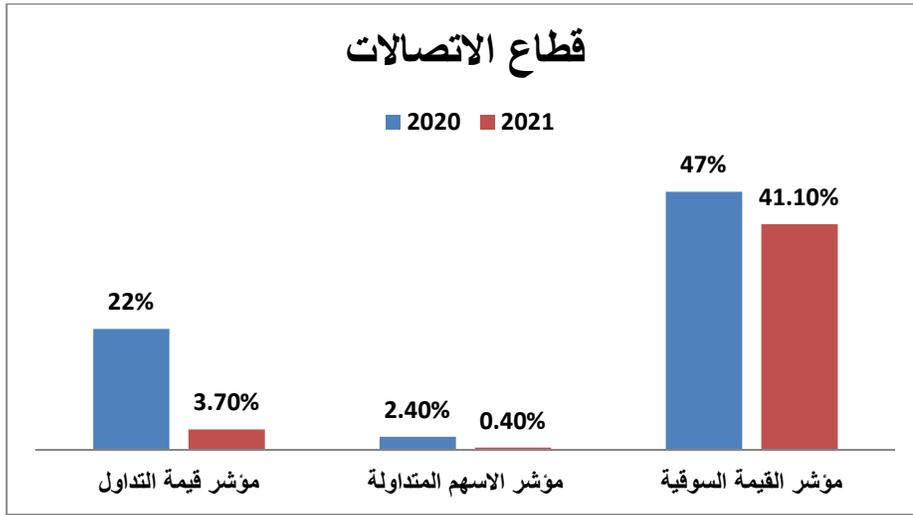


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للاوراق المالية

الشكل (18)

مقارنة بين نسب مؤشرات قيمة التداول والأسهم المتداولة والقيمة السوقية لقطاع الزراعة بين عام (2020 و 2021)

8. قطاع الاتصالات (Telecom sector): كان عدد الشركات في سوق العراق 2021 الخاص بالاتصالات شركتين وكانت الشركتان كلتاهما عاملتين اذ بلغت نسبة القطاع من إجمالي التداول (3.7%) لعام 2021 بينما كانت تمثل (22.1%) في العام السابق، أما بالنسبة لمؤشر قيمة الأسهم المتداولة كانت (0.4%) أما في 2020 كانت (2.4%) ، وكانت حصتها من مؤشر القيمة السوقية لعام 2021 (41.1%) والتي كانت قد بلغت عام 2020 (47%) كما في الشكل (19) ادناه:



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للاوراق المالية

الشكل (18)

مقارنة بين نسب مؤشرات قيمة التداول والأسهم المتداولة والقيمة السوقية لقطاع الاتصالات بين عام (2020 و 2021)

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي لمتغيرات الدراسة

المبحث الأول

توصيف وصياغة النموذج

المبحث الثاني

التحليل المالي لمتغيرات الدراسة

المبحث الثالث

التحليل الإحصائي واختبار الاثر

الفصل الثالث

المبحث الاول

توصيف وصياغة النموذج

أولاً: توصيف الانموذج القياسي

اشتملت الدراسة على عدد من المتغيرات وقد تم توصيفها كما يأتي:

1. المتغيرات المستقلة:

تضمنت الدراسة متغيرين مستقلين هما الميل الحد للايداع والائتمان (X_1) والميل المتوسط للايداع والائتمان (X_2)

2. المتغيرات التابعة (المعتمدة):

وتمثلت بمؤشر القيمة السوقية (Y_1) ومؤشر قيمة التداول (Y_2) ومؤشر عدد الاسهم المتداولة (Y_3) ومؤشر عدد الصفقات (Y_4) والمؤشر العام (Y_5)

ثانياً: صياغة النموذج القياسي

خضعت متغيرات الدراسة للقياس والتحليل وقد تم توظيف الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) بنسخته الرابعة والعشرون (SPSS_{v24})، وعن طريقه تم استخراج مؤشرات النزعة المركزية كمرتكزات للاحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) والتي تمثلت بالمتوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري (Standard Deviation) لجميع المتغيرات ، ولغرض بيان العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات المعتمدة قيس معامل الارتباط لبيرسون (Pearson's Correlation Coefficient) لمعرفة قوة واتجاه الارتباط واستعمل اختبار (t-test) لاختبار معنوية الارتباط وقياس أثر المتغيرين المستقلين في المتغيرات المتعددة تم استعمال تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis لاختبار أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، واستخراج المعادلة الخطية :

$$\gamma = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + e_i$$

اذ أن:

$$\beta_1 = \text{ميل الانحدار } y \text{ على المتغير المستقل الاول}$$

$$\beta_2 = \text{ميل الانحدار } y \text{ على المتغير المستقل الاول}$$

$$X_1 = \text{المتغير المستقل الاول}$$

$$X_2 = \text{المتغير المستقل الثاني}$$

تم اختبار معنوية الاثر بدلالة اختبار (F-test) كما تم قياس قيمة تأثير المتغير المستقل في المتغير المعتمد بدلالة قيمة معامل التحديد (R^2) والذي يقيس مقدار التغير الحاصل في تباين المتغير المعتمد بسبب تأثير المتغير المستقل.

الفصل الثالث

المبحث الثاني

التحليل المالي للمتغيرات الدراسية

توطئة

قبل إجراء التحليل الإحصائي بين متغيرات الدراسة لابد من الاطلاع على طبيعة اتجاهات هذه المتغيرات عن طريق حساب النسب المالية ومعدلات والمتوسطات لكل قيم عبر استخدام الأهمية النسبية وتحليل أسباب ارتفاعها أو انخفاضها كل نسبة فيها للقطاعات عينة الدراسة خلال مدة الدراسة ، لذا سنعمل في هذا المبحث على تحليل معدلات الميل المتوسط والحدي لكل من الإيداع والائتمان والمؤشر العام ومؤشرات الأداء للسوق (القيمة السوقية، القيمة المتداولة، عدد الاسهم، عدد الصفقات) لكل قطاع من القطاعات عينة الدراسة والتعرف على اعلى وادنى قيمة يحققها كل قطاع خلال مدة الدراسة من 2005-2021 .

يهدف هذا المبحث إلى التحليل المالي للمؤشرات الخاصة بالمتغير المستقل للدراسة والمتمثلة في الميل الحدي والمتوسط للايداع والائتمان (APD,MPD,APC,MPC) والمتغير التابع والمتمثلة بالمؤشرات المالية في القطاعات عينة الدراسة وكالاتي:

اولا : تحليل اتجاه الوظيفة الايداعية والائتمانية :

1. الميل المتوسط للايداع (APD)

يعكس هذا المؤشر تأثير ودائع المصارف التجارية في النشاط الاقتصادي معبراً عنه بمقدار الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ولبيان اتجاه الميل المتوسط للايداع للمصارف التجارية يتضح من الجدول (1) اتخاذه مستويات متقاربة خلال المدة (2005-2021) اذ تراوحت بين (1.58%) كحد ادنى في عام(2005) ، وكحد اعلى ما قيمة (4.3%) في عام(2020)، انّ الميل المتوسط يكشف عن تراجع دور المصارف التجارية في الاقتصاد العراقي وهو ما يعني فقدان حلقة مهمة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال ادوار

المصارف التنموية التي تملك ادوات من الممكن ان تكون سببا في حدوث ثورة تنموية كبيرة، والنقطة الجوهرية تدور حول الوعي المصرفي لدى الجمهور ومقدار توافر اجواء الثقة بالمؤسسات المالية المصرفية والتي تكون سببا في تخلي الوحدات الاقتصادية عن اموالها المكتنزة لتكون ضمن دورة النقد الفعال في الاقتصاد وهذا يستلزم مراجعة من قبل السلطة النقدية بالتنسيق مع المصارف التجارية لوضع خطة عمل وآلية لتعظيم دورها الاقتصادي، في الجدول (1) نلاحظ ان هناك تباينا في معدلات الميل المتوسط للايداع والتي يمكن تحليلها كما يأتي :

- الميل المتوسط للايداع = اجمالي الودائع / اجمالي الناتج المحلي الاجمالي
الجدول (1)

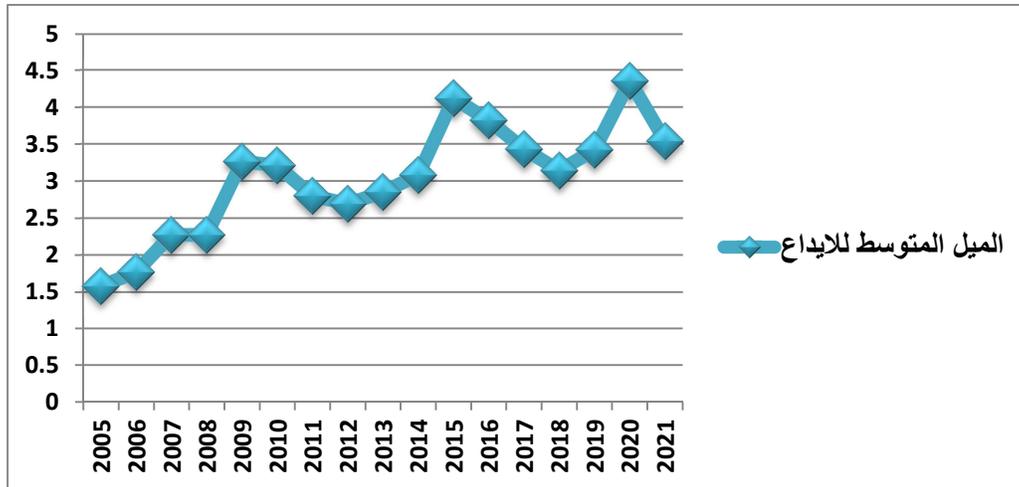
معدلات الميل المتوسط للايداع المبحوثة للمدة 2005-2021

السنة	الناتج المحلي	اجمالي الودائع	الميل المتوسط للايداع
2005	73533598.6	116249002	%1.58
2006	95587954.8	169010214	%1.77
2007	111455813.4	253390034	%2.27
2008	157026061.6	355774768	%2.27
2009	130643200.4	425818700	%3.26
2010	162064565.5	520579722	%3.21
2011	217327107.4	608130598	%2.80
2012	254225490.7	684291505.3	%2.69
2013	273587529.2	779595735.8	%2.85
2014	266332655.1	819926309	%3.08
2015	194680971.8	801213472	%4.12
2016	196924141.7	752799400	%3.82
2017	221665709.5	760440176	%3.43
2018	268918874	844264474	%3.14
2019	276157867.6	945690427	%3.42
2020	219768798.4	955392580	%4.35
2021	301439533.9	1067041369	%3.54
MEAN	201255286.7	638800499.2	%3.04
MAX	301439533.9	1067041369	%4.35
MIN	73533598.6	116249002	%1.58

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج الاكسيل

اذ اظهرت النتائج ان معدل الميل المتوسط للايداع خلال المدة المبحوثة هو (304%) اذ بلغت نسبة الميل (158%) في سنة 2005 وهي اقل نسبة متحققة ويعود السبب في ذلك الى الوضع الاقتصادي في العراق بعد الاحتلال والذي اثر في الناتج المحلي الاجمالي وحجم المبالغ المودعة في المصارف التجارية، اما في عام 2006 كانت النسبة (177%) بمعدل زيادة عن العام السابق بمقدار (19%) وكانت النسب في الاعوام (2007،2008) على التوالي بحدود (227%) وكانت مقدار الزيادة في النسبة عن عام 2006 بحدود (50%) كانت السبب في ارتفاع النسبة هو زيادة الثقة في المصارف وتحسن الوضع الاقتصادي للبلاد عن الاعوام السابقة، وعند مقارنة نتائج الميل للسنوات من (2005-2008) مع معدل الميل المتوسط للايداع نلاحظ ان هناك تراجع في النسب عن المعدل، اما في عام 2009،2010 كانت نسبة الميل (320%) بمعدل زيادة (80%) والسبب في هذه الزيادة استمرار التحسن في الوضع الاقتصادي والزيادة في الثقة بالنظام المصرفي للجمهور وعند المقارنة مع المعدل لوحظ ان هناك تقدم ما على مستوى الميل المتوسط ، ثم عاودت النسب الى الانخفاض في السنوات الثلاث اللاحقة (2011،2012،2013) كانت النسب (280% ، 270% ، 275%) على التوالي وكان السبب في ذلك ان نسبة اجمالي الودائع الى للناتج المحلي الاجمالي اقل من ما كانت تشكله سابقا اذ كانت بداية احتجاجات في عام 2011 نتيجة تردي الوضع الاقتصادي وانتشار البطالة الامر الذي بدوره ادى الى انخفاض في حجم المبالغ المودعة بالمقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي للعام ذاته والذي استمر تدهور الوضع الامني في الاعوام اللاحقة وكان لذلك تأثير كبير على الوضع الاقتصادي وعند مقارنة نتائج الميل للسنوات المذكورة مع معدل الميل المتوسط للايداع نلاحظ ان هناك تراجعا في النسب عن المعدل ،اما في عام 2014 كانت نسبة الميل بحدود (308%) بمعدل زيادة طفيفة بمقدار (25%) عن العام السابق اذ شهد العراق في هذا العام تدهورا اقتصاديا وامنيا كبيرا جراء سيطرة الجماعات الارهابية على عدد من محافظات عراقية ، وفي عام 2015 كانت نسبة الميل تشكل (41%) وهي النسبة الاعلى بالنسبة للسنوات السابقة اذ كانت نسبة الناتج المحلي الاجمالي اقل عن الاعوام السابقة والسبب في ذلك انخفاضا اسعار النفط الى (\$35) للبرميل اما بالنسبة لحجم الودائع الاجمالي لم يتغير بشكل كبير عن العام السابق اما عام 2016 كانت نسبة الميل (380%) وهي اقل من العام السابق بمقدار (30%) اذ شهدت هذه السنة انخفاضا في اجمالي الودائع بالمقارنة مع العام السابق مع بقاء الناتج المحلي بنفس المستوى تقريبا، اما في الثلاث سنوات اللاحقة (2017،2018،2019) كانت نسبة

الميل تتراوح بين (34%،31%،34%) على التوالي كان ذلك استمرارا لانخفاض العام السابق ويعود السبب في ذلك الانخفاض الى الزيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي عن المدة السابقة مع بقاء حجم الودائع بمستويات متقاربة عن الاعوام السابقة ،اما في عام 2020 كانت نسبة الميل هي الاعلى اذ شكلت نسبة مقدارها (43%) وكانت نسبة الزيادة بحدود (9%) عن العام السابق اذ ارتفعت اجمالي الودائع مع الانخفاض في الناتج المحلي اذ شهد هذا العام العراق تظاهرات حاشدة مع بلوغ جائحة كوفيد19 ذروتها كان من شأن هذه الاحداث التأثير على حجم الناتج المحلي ، وفي 2021 كانت نسبة الميل (35%) بمعدل انخفاض (8%-) اذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي اعلى مستوى له خلال مدة الدراسة المبحوثة كذلك شهدت الودائع ارتفاع ايضا عن العام السابق لكن الزيادة كانت اقل بالمقارنة مع الزيادة بحجم الناتج المحلي اذ شهد العراق قيام البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة وكان لهذا القرار تأثير كبير على الارتفاع في حجم الناتج المحلي الاجمالي ويلاحظ عند مقارنة النسب المتحققة للميل من (2014_2021) مع معدل الميل المتوسط كانت هناك النسب تعبر عن ارتفاع في نسب الميل المتوسط كما يوضح الشكل (20) المسار للميل المتوسط للايداع خلال المدة المبحوثة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

الشكل (20)

المسار الزمني للميل المتوسط للودائع في المصارف التجارية للمدة 2005 - 2021

2. الميل الحدي للإيداع (MPD)

يعكس هذا المؤشر تأثير التغير في ودائع المصارف التجارية على النشاط الاقتصادي معبراً عنه بمقدار التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ولبيان اتجاه الميل الحدي للإيداع للمصارف التجارية يتضح من الجدول (2) اتخاذه مستويات متفاوتة خلال المدة (2005-2021) إذ تراوحت بين (-2158%) كحد أدنى في عام (2016)، وكحد أعلى ما قيمة (1401%) في عام (2019) في الجدول (2) نلاحظ ان هناك تباينا كبيرا في معدلات الميل الحدي للإيداع والتي يمكن تحليلها كما يأتي :

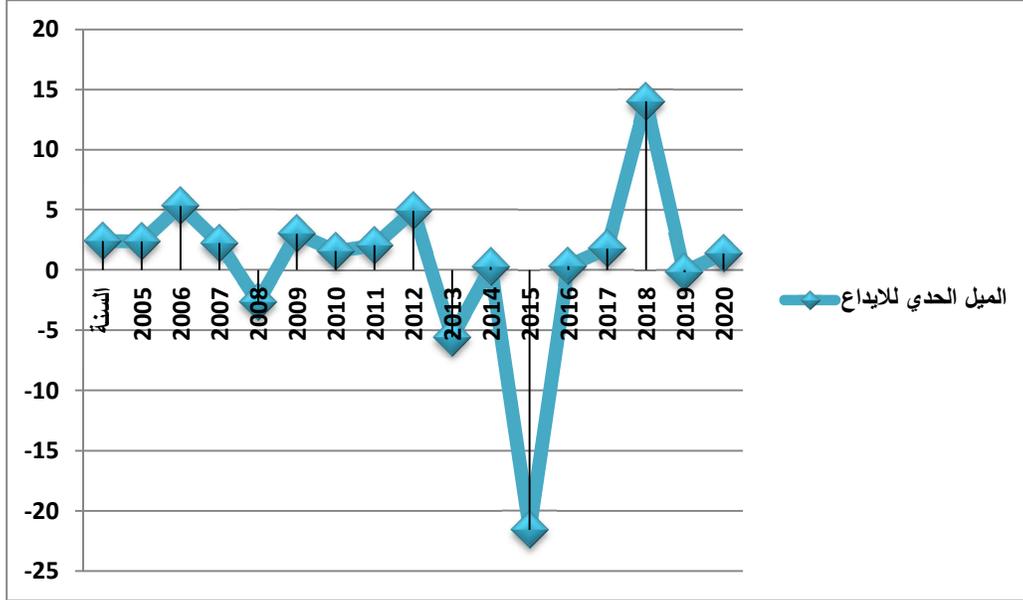
- الميل الحدي للإيداع = التغير في اجمالي الودائع / التغير اجمالي الناتج المحلي الاجمالي
الجدول (2)

معدلات الميل الحدي للإيداع المبحوثة للمدة 2005-2021

السنة	التغير في الناتج المحلي	التغير في الودائع	الميل الحدي للإيداع
2005	20298240	49033052	2.42%
2006	22054356.2	52761212	2.39%
2007	15867858.6	84379820	5.32%
2008	45570248.2	102384734	2.25%
2009	-26382861.2	70043932	-2.65%
2010	31421365.1	94761022	3.02%
2011	55262541.9	87550876	1.58%
2012	36898383.3	76160907.32	2.06%
2013	19362038.5	95304230.51	4.92%
2014	-7254874.1	40330573.17	-5.56%
2015	-71651683.3	-18712837	0.26%
2016	2243169.9	-48414072	-21.58%
2017	24741567.8	7640776	0.31%
2018	47253164.5	83824298	1.77%
2019	7238993.6	101425953	14.01%
2020	-56389069.2	9702153	-0.17%
2021	81670735.5	111648789	1.37%
MEAN	14600245.61	58813259.94	0.69%
MAX	81670735.5	111648789	14.01%
MIN	-71651683.3	-48414072	-21.58%

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج الاكسيل

اذ اظهرت النتائج ان معدل الميل الحدي للايداع خلال المدة المبحوثة هو (69%) ، وكذلك نلاحظ من الجدول (2) تذبذب قيم هذا الميل والتي هي انعكاس لتذبذب النشاط الاقتصادي ، اذ ان هناك اختلافا كبيرا بين قيم MPD اذ كانت هناك قيم سالبة في الاعوام (2009،2014،2016،2020) ، بلغت نسبة الميل عام 2009 ما مقداره (-265%) وفي عام 2014 كانت النسبة بحدود (-556%) اما في عام 2016 بلغت(-2158%) وهي اعلى نسبة سلبية خلال المدة المبحوثة وفي 2020 كانت نسبة الميل (-017%) ويعود السبب لسلبية الميل الحدي الى انخفاض الودائع رغم الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي لذلك فان الانخفاض في قيمة التغير في اجمالي الودائع عام 2009 لما مقداره (70043932) مليون دينار مقارنة بعام في 2008 كانت (102384734) مليون دينار وكذلك يوجد انخفاض في التغير في اجمالي الودائع عام 2014 بلغت (40330573.17) مليون دينار مقارنة بعام 2013 بلغت (95304230.51) مليون دينار اما في عام 2016 بلغت (-48414072) مليون دينار مقارنة بعام 2015 كانت(-18712837) مليون دينار وبالانتقال الى عام 2020 بلغت قيمة التغير في اجمالي الودائع (9702153) مليون دينار مقارنة بعام 2019 كانت (101425953) مليون دينار وعند مقارنة نسب الاعوام اعلاه مع معدل متوسط الميل الحدي (69%) يلاحظ انّ الميل في حالة تراجع كبير ، وعلى الجانب الاخر كانت هناك قيم موجبة في الاعوام (2015-2017) لكنها كانت اقل من المعدل اذ في عام 2015 بلغت (25%) اما في عام 2017 كانت تشكل نسبته (31%) ، اما في (2005،2006،2007،2008) بلغت (242%) ، (239% ، 532% ، 225%) على التوالي وذلك بسبب المنحنى التصاعدي للتغير في حجم الودائع لدى المصارف التجارية ، اما في الاعوام (2010،2011،2012،2013) كانت نسبة الميل تشكل (302%) ، (158% ، 206% ، 492%) على التوالي وهي نسب جيدة عند مقارنتها مع معدل الميل الحدي ويعود السبب في ذلك الى الزيادة في حجم الودائع لدى المصارف التجارية ، وكانت نسبة الميل قد بلغت (177%) ، (1401%) في الاعوام (2018 ، 2019) اذ كانت النسبة الاعلى خلال مدة الدراسة المبحوثة في عام 2019 ، وفي 2021 كانت نسبة الميل (137%) وهي نسبة اعلى من المعدل المتوسط للميل الحدي ، كما يوضح الشكل (21) المسار الزمني للميل الحدي للايداع خلال المدة المبحوثة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

الشكل (21)

المسار الزمني للميل الحدي للودائع في المصارف التجارية للمدة 2005-2021

ويلاحظ من اتجاهات الميل الحدي للمدة (2005-2021) بأنها منخفضة في قيمتها بل وأن بعض القيم كانت سالبة اي أنّ الودائع لدى المصارف التجارية تتخضع رغم الزيادات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي أنّ الميل الحدي يكشف عن تراجع دور المصارف التجارية في الاقتصاد العراقي وهو ما يعني فقدان حلقة مهمة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال ادوار المصارف التتموية التي تملك ادوات ممكن ان تكون سببا في حدوث ثورة تنموية كبيرة، والنقطة الجوهرية تدور حول الوعي المصرفي لدى الجمهور ومقدار توافر اجواء الثقة بالمؤسسات المالية المصرفية والتي تكون سببا في تخلي الوحدات الاقتصادية عن اموالها المكتنزة لتكون ضمن دورة النقد الفعال في الاقتصاد وهذا يستلزم مراجعة من قبل السلطة النقدية بالتنسيق مع المصارف التجارية لوضع خطة عمل وآلية لتعظيم دورها الاقتصادي وعند استخدام الميل المتوسط والحدي لتقييم الوظيفة الايداعية (APD,MPD) أثبتت عدم كفاءة اداء الوظيفة الايداعية في المصارف التجارية بل انها تكاد عديمة الصلة بالنشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الاجمالي .

3. الميل المتوسط للائتمان (APC)

يعكس هذا المعيار النسبة القائمة بين مقدار القروض والائتمان المقدم من المصارف التجارية في سنة معينة وحجم الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في تلك السنة، او يمثل نسبة ما تقدمه المصارف التجارية من ائتمان بكافة انواعه الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ولبيان اتجاه الميل المتوسط للائتمان للمصارف التجارية يتضح من الجدول (3) اتخاذه مستويات مقاربة خلال المدة (2005-2021) اذ تراوحت بين (17%) كحد ادنى في عام (2005)، وكحد اعلى ما قيمة (246%) في عام (2020) وقد كانت قيم الميل المتوسط للائتمان للمصارف التجارية منخفضة في كل سنوات الدراسة ويعكس ضعف النشاط الائتماني والتمويلي للمصارف التجارية، في الجدول (3) نلاحظ ان هناك تباينا في معدلات الميل المتوسط للائتمان والتي يمكن تحليلها كما يأتي :

• الميل المتوسط للائتمان = اجمالي الائتمان / الناتج المحلي الاجمالي

الجدول (3)

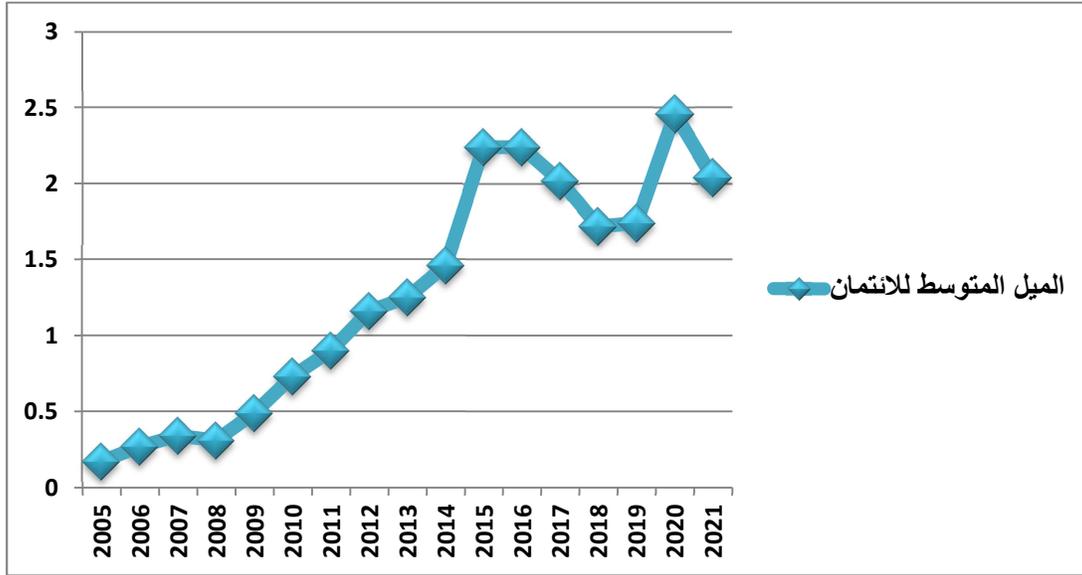
معدلات الميل المتوسط للائتمان المبحوثة للمدة 2005-2021

السنة	الناتج المحلي	اجمالي الائتمان	الميل المتوسط للائتمان
2005	73533598.6	12401761	0.17%
2006	95587954.8	25551310	0.27%
2007	111455813.4	37838100	0.34%
2008	157026061.6	48173281	0.31%
2009	130643200.4	64053594	0.49%
2010	162064565.5	118644439	0.73%
2011	217327107.4	196389172	0.90%
2012	254225490.7	296112170	1.16%
2013	273587529.2	342886150	1.25%
2014	266332655.1	389674658	1.46%
2015	194680971.8	435256719	2.24%
2016	196924141.7	441813734	2.24%
2017	221665709.5	447255771	2.02%
2018	268918874	461789547	1.72%
2019	276157867.6	481534922	1.74%
2020	219768798.4	541529213	2.46%
2021	301439533.9	613493170	2.04%
MEAN	201255286.7	291435159.5	1.27%
MAX	301439533.9	613493170	2.46%
MIN	73533598.6	12401761	0.17%

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج الاكسيل

اذ اظهرت النتائج ان معدل الميل المتوسط للائتمان خلال المدة المبحوثة هو (127%) ، في عام 2005 كانت نسبة الميل الحدي للائتمان (17%) وعند مقارنة النسبة مع معدل الميل نلاحظ ان النسبة اقل من المعدل ويعود السبب في تدني النسبة الى الازواج السياسية التي يمر فيها البلد في تلك المدة كانت المصارف تمنح الائتمان بكميات قليلة نتيجة التخوف من عدم السداد والايفاء من قبل المقترضين ، في عام 2006 شكل الميل نسبة (27%) وكانت النسبة اعلى من العام السابق وفي الوقت ذاته اقل من نسبة معدل الميل ويعود السبب في ارتفاع النسبة هو ان المصارف زادت من نسبة منح الائتمان نتيجة تحسن الازواج الامنية والاقتصادية ولكن هذه الزيادة لم تكن بالمستوى المطلوب ، واستمرت الزيادة بالتدريج في الاعوام (2007-2013) كانت نسب الميل تتراوح بين (34%، 125%) وكان السبب في هذا المنحنى التصاعدي للميل هو استمرار التحسن في الوضع الامني والاقتصادي وانخفاض مستوى التخلف على السداد نتيجة اتخاذ المصارف بعض السياسات التي تقلل من التخلف على السداد من قبل المقترض مثل طلب بعض الضمانات والتي سببت ارتفاع حجم الائتمان الممنوح ولكن على الرغم من ذلك كان نسب الميل المتوسط اقل من معدل الميل (127%) ، في عام 2014 كانت نسبة الميل (146%) وعند مقارنة هذه النسبة مع المعدل نلاحظ ان النسبة كانت اعلى من المعدل ولا يعود السبب في هذا الارتفاع الى ارتفاع مبالغ الائتمان الممنوحة وانما الى الانخفاض في مستوى النمو الاقتصادي نتيجة ما شهدته الساحة العراقية من سيطرة المجرم الارهابية على مساحات واسعة من العراق ، اما في عام (2015،2016) كانت نسبة الميل تساوي(224%) كان الانخفاض في اسعار النفط والعمليات العسكرية الاثر الكبير في ضعف النمو الاقتصادي واستمرار انخفاض الناتج المحلي وعند مقارنة النسب مع معدل الميل المتوسط كانت النسب تشير الى تقدم في مستوى الميل، اما في الثلاثة اعوام اللاحقة (2017،2018،2019) كانت نسبة الميل تتراوح بين (202%،172%،174%) على التوالي ويعود السبب في ذلك الانخفاض الى الزيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي عن المدة السابقة مع بقاء حجم الائتمان الممنوح بمستويات متقاربة خلال الاعوام الثلاثة، اما في عام 2020 كانت نسبة الميل هي الاعلى اذ شكلت نسبة مقدارها (246%) اذ كان السبب في ذلك الى الانخفاض في الناتج المحلي اذ شهد هذا العام العراق تظاهرات حاشدة مع بلوغ جائحة كوفيد19 ذروتها كان من شأن هذه الاحداث التأثير على حجم الناتج المحلي ومعدل النمو الاقتصادي، وفي 2021 كان التحسن في النمو الاقتصادي والزيادة في حجم الناتج المحلي مع بقاء احجام

الائتمان الممنوح على نفس المستوى تقريبا كانت نسبة الميل المتوسط للائتمان تشكل (204%) وعند المقارنة مع المعدل للميل المتوسط فهي نسبة جيدة لكن اقل من العام السابق اذ شهد العراق قيام البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة وكان لهذا القرار التأثير الكبير على الارتفاع في حجم الناتج المحلي الاجمالي ويلاحظ عند مقارنة النسب المتحققة للميل من (2014_2021) مع معدل الميل المتوسط للائتمان كانت هناك النسب تعبر عن منحنى تصاعدي في نسب الميل اغلب السنوات كما يوضح الشكل (22) نسب الميل المتوسط للائتمان خلال المدة المبحوثة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

الشكل (22)

المسار الزمني للميل المتوسط للائتمان في المصارف التجارية للمدة 2005 - 2021

4. الميل الحدي للائتمان (MPC)

هذا المؤشر يعكس العلاقة بين التغيرات في الائتمان المصرفي وبين التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، اذ كانت قيمة هذا المؤشر متذبذبة بين السالب والموجب خلال المدة (2005-2021) وتراوحت بين (-645%) كحد ادنى في عام(2014)، وكحد اعلى ما قيمة (292%) في عام (2016) وان هذه القيم المستخرجة خلال مدة الدراسة المبحوثة ماهي الا انعكاس لضعف النشاط الائتماني للمصارف التجارية ، في جدول(4) نلاحظ ان هناك تباين في معدلات الميل الحدي للائتمان والتي يمكن تحليلها كما ياتي :

- الميل الحدي للائتمان = التغيير في اجمالي الائتمان / التغيير في الناتج المحلي الاجمالي
الجدول (4)

معدلات الميل الحدي للائتمان المبحوثة للمدة 2005-2021

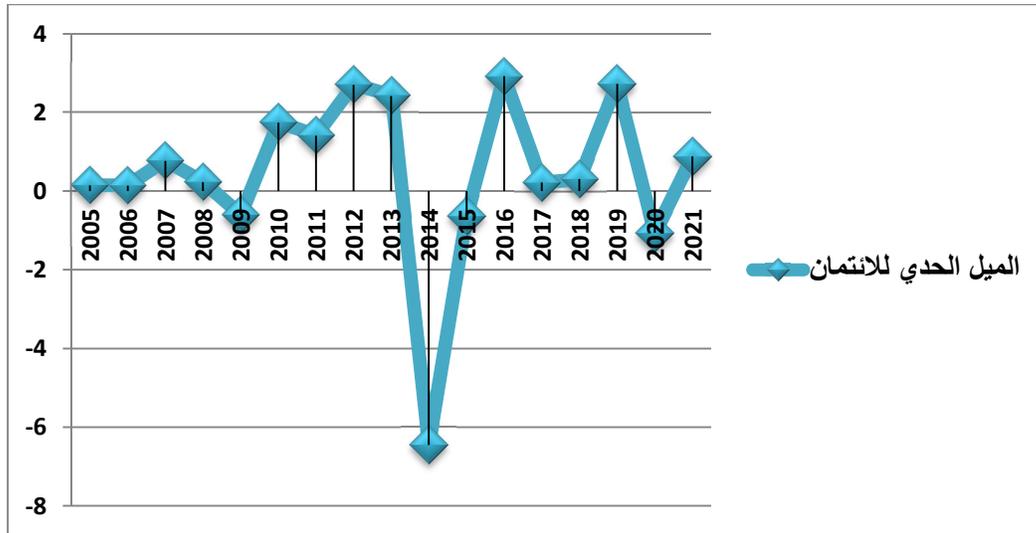
السنة	التغيير في الناتج المحلي	التغيير في الائتمان	الميل الحدي للائتمان
2005	20298240	3100431	0.15%
2006	95587954.8	13149549	0.14%
2007	15867858.6	12286790	0.77%
2008	45570248.2	10335181	0.23%
2009	-26382861.2	15880313	-0.6%
2010	31421365.1	54590845	1.74%
2011	55262541.9	77744733	1.41%
2012	36898383.3	99722998	2.7%
2013	19362038.5	46773980	2.42%
2014	-7254874.1	46788508	-6.45%
2015	-71651683.3	45582061	-0.64%
2016	2243169.9	6557015	2.92%
2017	24741567.8	5442037	0.22%
2018	47253164.5	14533776	0.31%
2019	7238993.6	19745375	2.73%
2020	-56389069.2	59994291	-1.06%
2021	81670735.5	71963957	0.88%
MEAN	18925751.41	35540696.47	0.46%
MAX	95587954.8	99722998	2.92%
MIN	-71651683.3	3100431	-6.45%

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج الاكسيل

اذ اظهرت النتائج ان معدل الميل المتوسط للائتمان خلال المدة المبحوثة هو (46%) ، في 2005 كانت نسبة الميل الحدي للائتمان (15%) اذ كان التغيير في اجمالي الائتمان (3100431) مليون دينار ويعود السبب في ذلك الى الاوضاع الاقتصادية غير المستقرة في تلك المدة بالاضافة الى الاوضاع الامنية ، اما في عام 2006 وعلى الرغم من التغيير في الائتمان الممنوح ارتفع الى (13149549) مليون دينار كانت نسبة الميل (14%) لان تلك الزيادة في حجم الائتمان رافقتها زيادة ايضاً في حجم الناتج المحلي نتيجة استمرار التحسن الاقتصادي ، في عام 2007 كانت نسبة الميل الحدي (77%) وكان التغيير في الائتمان (12286790) مليون دينار وهو اقل من التغيير في العام السابق ، في عام 2008 عاودت نسبة الميل الى

الانخفاض اذ كانت (23%) ويعود السبب في ذلك الى الانخفاض المزدوج في التغير لكل من حجم الناتج المحلي واجمال الائتمان الممنوح وكان التغير في اجمالي الائتمان (10335181) مليون دينار ، اما في 2009 ظهرت اول نسبة سالبة للميل خلال مدة الدراسة فعلى الرغم من الزيادة في حجم الائتمان كانت نسبة الميل بحدود (6%-) والسبب في ذلك ان الانخفاض الكبير في حجم الناتج المحلي الامر الذي ادى الى ظهوره بنتيجة سلبية ، في عام 2010 كانت نسبة الميل (174%) وهي نسبة جيدة عند مقارنتها مع معدل التغير في اجمالي الائتمان اذ شكل التغير في اجمالي الائتمان (54590845) مليون دينار وفي عام 2011 كانت نسبة الميل (141%) و ارتفع اجمالي التغير في الائتمان الى (77744733) مليون دينار لكن يلاحظ ان نسبة الميل اقل من العام السابق ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع التغير في الناتج المحلي ايضاً ، وفي عام 2012 كانت نسبة الميل (27%) اذ بلغ اجمالي التغير في الائتمان (99722998) مليون دينار في الوقت ذاته انخفض التغير في اجمالي الناتج المحلي عن العام السابق ، اما عام 2013 كانت نسبة الميل الحدي للائتمان (242%) وهي نسبة اكبر من العام السابق على الرغم من انخفاض اجمالي الائتمان الممنوح الى (46773980) ولكن هذا الانخفاض لم يؤثر كثيراً والسبب في ذلك الى الانخفاض الكبير في الناتج المحلي الاجمالي ، في عام 2014 و 2015 اشارة نسبة الميل الحدي الى السلبية اذ كانت (645%، 640%) على التوالي ظهر التغير في الناتج المحلي في هذه السنوات بقيمة سلبية ويعود ذلك الى الهبوط في النشاط الائتماني انما تفسره الاحداث الاقتصادية والامنية عام (2014) ولان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على مورد اساس يمثل الحقن الرئيس للاقتصاد بالتدفقات وبسبب الانخفاض في اسعار النفط العالمية والصدمة السعيرية السلبية ادى الى ان يتأثر النشاط الاقتصادي العراقي، اما في عام 2016 كانت نسبة الميل هي الاعلى خلال مدة الدراسة اذ كانت (292%) لم يكن السبب في هذه النسبة التغير في اجمالي الودائع اذ كانت اقل من السنوات السابقة وانما ماكانت تمثلة بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ، اما في عامي (2017، 2018) كانت نسب الميل الحدي للائتمان (22%، 31%) وهي نسب اقل من المعدل الاجمالي للتغير في الائتمان ، اما في عام 2019 كانت نسبة الميل (273%) اذ التغير في اجمالي الودائع اعلى من العام السابق فكان التغير في اجمالي الائتمان الممنوح (19745375) مليون دينار بالمقابل انخفض حجم التغير في الناتج المحلي ويعود السبب في ذلك الانخفاض ظهور جاحة كوفيد 19 بالاضافة الى ان العراق شهد في نهاية العام تظاهرات شعبية حاشدة في مختلف محافظات العراق ، اما في

عام 2020 كانت نسبة الميل سلبية اذ كانت (106%) وعلى الرغم من ارتفاع حجم الائتمان الممنوح الى (59994291) مليون دينار كانت التغير في الناتج المحلي يشير الى السلبية نتيجة بلوغ جائحة كوفيد 19 ذروتها ، واخيرا في عام 2021 كانت نسبة الميل بحدود (88%) وهي نسبة جيدة عند المقارنة مع نسبة معدل الميل الحدي للائتمان خلال مدة الدراسة اذ شهد العراق قيام البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة وكان لهذا القرار التأثير الكبير على الارتفاع في حجم الناتج المحلي الاجمالي ويلاحظ عند مقارنة النسب المتحققة للميل من (2021_2014) مع معدل الميل الحدي للائتمان كانت هناك النسب تعبر عن منحى متفاوت في نسب الميل اغلب السنوات كما يوضح الشكل (23) نسب الميل الحدي للائتمان خلال المدة المبحوثة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

الشكل (23)

المسار الزمني للميل الحدي للائتمان في المصارف التجارية للمدة 2005 - 2021

ويلاحظ من اتجاهات الميل الحدي للمدة (2005-2021) بأنها منخفضة في قيمتها بل وان بعض القيم كانت سالبة اي ان الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية تتخفف رغم الزيادات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي وعند استخدام الميل المتوسط والحدي لتقييم الوظيفة الائتمانية (APC, MPC) أثبتت عدم كفاءة اداء الوظيفة الائتمانية في المصارف التجارية بل انها تكاد عديمة الصلة بالنشاط الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الاجمالي .

يتضح من ما سبق صحة الفرضية الرئيسية الاولى والتي مفادها (تعاني المصارف التجارية العراقية من ضعف اداء وظائفها الايداعية والائتمانية)

ثانياً : مؤشرات القطاعات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق :

1. مؤشر القيمة السوقية

يتضح من الجدول (5) سيطرة القيمة السوقية لقطاع المصارف على بقية القطاعات الاخرى في السوق ، وكان معدل القيمة السوقية للقطاع المصرفي خلال مدة الدراسة المبحوثة (3282470.529) كما وسجلت ادنى قيمة سوقية للقطاع عام 2005 اذ بلغت (1450529) اما في عام 2021 كانت القيمة السوقية في اعلى مستوى لها اذ كانت تساوي (7457069) وان ابرز ما يلاحظ على القيمة السوقية من خلال الجدول ان منحى القيمة السوقية للقطاع انها ذات منحى تصاعدي مع الانتباه الى انه في عام 2014 بدأت القيمة بالانخفاض نتيجة الاوضاع الامنية التي شهدتها العراق بلاضافة الى الانخفاض القياسي في اسعار النفط العالمية ومن ثم استمر الانخفاض خلال السنوات اللاحقة وان هذا الانخفاض هو نتيجة ارتدادية لصدمة 2014 وعند الانتقال الى قطاع التأمين كان معدل القيمة السوقية خلال مدة الدراسة المبحوثة يبلغ (9818.1765) وكانت اقل قيمة للقطاع في عام 2018 اذ كانت (2306) فيما سجلت اعلى قيمة للقطاع خلال عام 2021 اذ بلغت (21828) وكما هو الحال في القطاع المصرفي كان منحى القيمة السوقية لقطاع التأمين ذات منحى تصاعدي استمر هذا التصاعد حتى العام 2014 بدأت بالانخفاض لنفس الاسباب المذكورة سابقا ، كانت القيمة السوقية لقطاع الاستثمار مقارنة لما هو عليه في قطاع التأمين اذ كان معدل القيمة السوقية خلال مدة الدراسة المبحوثة (8766.535714) كما سجلت اقل قيمة للقطاع خلال عام 2017 اذ بلغت (2240) اما في عام 2009 كانت القيمة السوقية (16987.5) وهي اعلى قيمة وصل لها القطاع خلال مدة الدراسة وان ابرز ما يلاحظ في جدول القيمة السوقية لقطاع الاستثمار هو التذبذب في القيمة خلال (2005-2011) ومن بدأت القيمة بالانخفاض التدريجي حتى عام 2018

الجدول (5)

القيمة السوقية حسب القطاعات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة (2005-2021)

مؤشر القيمة السوقية

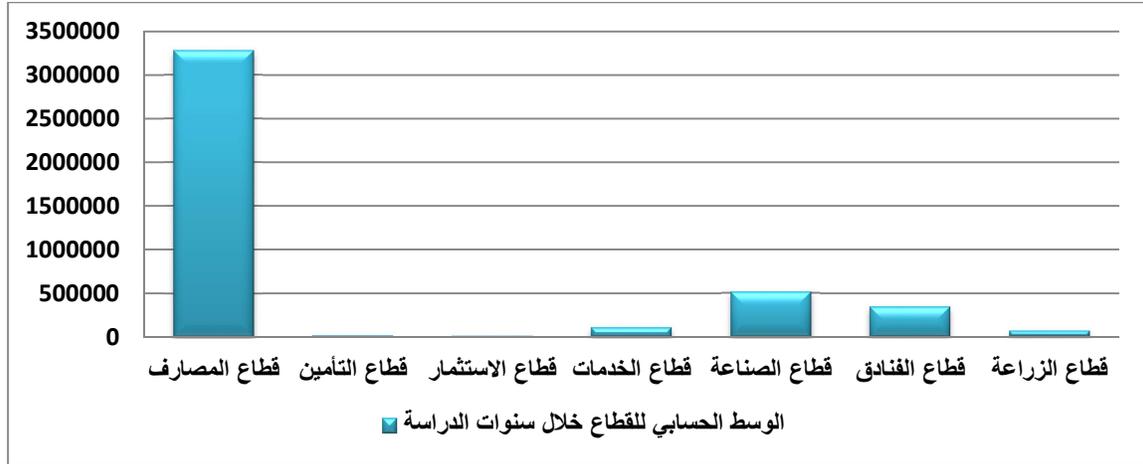
MIN	MAX	MEAN	قطاع الزراعة	قطاع الفنادق	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات	قطاع الاستثمار	قطاع التأمين	قطاع المصارف	السنة
7250	2534688	463837.8571	22452	234110	380062	53353	14950	7250	2534688	2005
6105	1450529	278364.2857	19420	211609	207345	39637	13905	6105	1450529	2006
6800	1588096.1	301173.9214	19044.25	187028.1	232318	62681	12250	6800	1588096.1	2007
7985	1722314.3	330293.5714	15109	219807.5	270911	63428.2	12500	7985	1722314.3	2008
9430	2382968.6	479356.9471	31828	393052.5	388142	133090.03	16987.5	9430	2382968.6	2009
10970	2408756	494610.7143	36055	455175	393190	141815	10970	16314	2408756	2010
13449	3811589	704456.1429	55855	413714	450793	168362	13449	17431	3811589	2011
9807	4293558	761050.1429	61807	390858	392692	163912	9807	14717	4293558	2012
4150	5228300	922306.7143	79422	427036	558755	144711	4150	13773	5228300	2013
3185	4801035	858638.5714	76755	502319	465126	148496	3185	13554	4801035	2014
2378	3402995	636365.7143	73853	301839	536193	129162	2378	8140	3402995	2015
2240	3202660	599544.2857	72092	364234	462720	85693	2240	7171	3202660	2016
2240	3670916	676242.5714	89921	306622	580325	76608	2240	7066	3670916	2017
2306	2703850	650978.1667	79541	308338	737574	74260	****	2306	2703850	2018
3422	2613300	649845.8333	93107	377552	712926	98768	****	3422	2613300	2019
3617	2529375	670175.8333	132801	358912	869461	126889	****	3617	2529375	2020
3720	7457069	1334643.714	253864	374375	1089483	142167	3720	21828	7457069	2021
● المبالغ بالمليون دينار			71348.60294	342740.0647	513412.7059	109001.8959	8766.535714	9818.1765	3282470.529	MEAN
			253864	502319	1089483	168362	16987.5	21828	7457069	MAX
			15109	187028.1	207345	39637	2240	2306	1450529	MIN

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للاوراق المالي

اصبحت القيمة السوقية لقطاع الاستثمار مساوية للصفر خلال الاعوام (2018-2020) ثم سجلت في عام 2021 عاودت القيمة للظهور وسجلت ماقيمته (3720) ، اما قطاع الخدمات كان معدل القيمة السوقية للقطاع خلال مدة الدراسة المبحوثة تبلغ (109001.8959) كما سجلت اقل قيمة للقطاع خلال عام 2006 اذ بلغت (39637) اما اعلى قيمة سوقية للقطاع كانت عام 2011 اذ بلغت (168362) ان ما يلاحظ من خلال جدول قطاع الخدمات عدم الانتظام والتذبذب خلال مدة الدراسة وعدم اتخاذ نهج ثابت سواء كان تصاعديا ام تنازليا، وعند الانتقال الى قطاع الصناعة كان معدل القيمة السوقية خلال مدة الدراسة (513412.7059) ويتضح من الجدول ان ادنى قيمة سوقية لقطاع الصناعة كانت عام 2006 اذ بلغت القيمة (207345) وكما سجل عام 2021 اعلى قيمة للقطاع خلال مدة الدراسة بقيمة سوقية بلغت (1089483) ويلاحظ من جدول القيمة السوقية كانت متذبذبة بين العصور والهبوط في القيمة وقد يعود

السبب في ذلك التذبذب الى التخبط في القرارات المتخذة والتي تؤثر على قطاع الصناعات ، اما في قطاع الفنادق والسياحة كان معدل القيمة السوقية للقطاع خلال مدة الدراسة (342740.0647) كما سجل عام 2007 اقل قيمة للقطاع اذ بلغت (187028.1) اما عند النظر الى اعلى قيمة سوقية كانت عام 2014 بلغت (502319) وشهد القطاع مدد متفاوتة بين الارتفاع في القيمة السوقية التدريجية وبين الانخفاض بالقيمة والسبب في ذلك الاوضاع الامنية المختلفة التي شهدها البلد خلال مدة الدراسة ، واخيرا عند الانتقال الى قطاع الزراعة كان معدل القيمة السوقية للقطاع (71348.60294) وكذلك كانت ادنى قيمة سوقية للقطاع عام 2008 اذ بلغت القيمة السوقية (71348.60294) اما في عام 2021 سجلت اعلى قيمة سوقية للقطاع الزراعي خلال مدة الدراسة المبحوثة بقيمة بلغت (71348.60294) ويلاحظ من خلال الجدول ان القيمة السوقية للقطاع الزراعي ذات منحنى تصاعدي في اغلب فترات الدراسة وكما انخفضت قيمة القطاع في عام 2014 واستمرت القيمة بلانخفاض في السنتين التاليتين ثم عاودت للصعود مرة اخرى اذ احتاج القطاع لتلك المدة للتعافي من الاوضاع الداخلية المتمثلة بسيطرة الجماعات الارهابية على مناطق متعددة من العراق وكذلك الاوضاع على المستوى العالمي من الانخفاض في اسعار النفط ، وعلى العموم يلاحظ من خلال الجدول ان القيمة السوقية لجميع القطاعات قد انخفضت في عام 2006 بالمقارنة مع 2005 .

بعد تحليل جميع القطاعات خلال مدة الدراسة المبحوثة وجد ان القطاع المصرفي هو صاحب اعلى قيمة سوقية بين القطاعات جميعا ويعود السبب في ذلك الى انه من اكثر القطاعات جذبا للمستثمرين كما ان عدد الشركات المدرجة في هذا القطاع هي الاعلى بين القطاعات الاخرى ومن ثم كان قطاع الصناعة بالمركز الثاني اما في المركز الثالث جاء قطاع الفنادق والسياحة كما حل قطاع الخدمات رابعا بين القطاعات اما المركز الخامس كان لقطاع الزراعة فيما كانت تتأوب قطاعا الاستثمار والتأمين على المركز السادس والسابع إذ سجل اقل قيمة بين القطاعات وهذا يعكس مدى ضعف القطاعين اذ وجود قطاع تأمين قوي سوف يدعم بشكل كبير القطاعات الاخرى كما هو الحال بالنسبة لقطاع الاستثمار الي يؤدي دورا كبيرا في عملية التنمية، ومن يتضح الضعف في اداء قطاعات الانتاجية كقطاع الاستثمار والتأمين فيما استحوذت قطاعات المصارف والصناعة والفنادق على نشاط السوق كما يوضح الشكل حجم القطاعات خلال سنوات الدراسة.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

الشكل (24)

القيمة السوقية لقطاعات سوق العراق للمدة المبحوثة (2005-2021)

2. مؤشر القيمة المتداولة

يتبين من الجدول (6) ان قيمة التداول لقطاع المصارف هي الاعلى بالمقارنة مع بقية القطاعات الاخرى في السوق ، وكان معدل قيمة التداول للقطاع المصرفي خلال مدة الدراسة المبحوثة (392910.4353) كما وسجلت ادنى قيمة تداول للقطاع عام 2019 اذ بلغت (58142.2) وكان لجائحة كوفيد 19 بالاضافة الى الاحتجاجات الشعبية في البلد الاثر الكبير في انخفاض حجم التداول اما في عام 2013 كانت قيمة التداول في اعلى مستوى لها اذ كانت تساوي (953874.3) وشهد العراق خلال العام اكبر موازنة اتحادية في تاريخه بلاضافة الى ارتفاع الاحتياطي من العملة الصعبة وان ابرز ما يلاحظ على القيمة المتداولة من خلال الجدول ان منحى القيمة المتداولة للقطاع انها ذات منحى تصاعدي مع الانتباه الى انه في عام 2014 بدأت القيمة بالانخفاض نتيجة الاوضاع الامنية التي شهدتها العراق بالاضافة الى الانخفاض القياسي في اسعار النفط العالمية ومن ثم استمر الانخفاض خلال السنوات اللاحقة وان هذا الانخفاض هو نتيجة ارتدادية لصدمة 2014 حتى عاد القطاع الى التعافي التدريجي خلال (2020-2021)، اما في قطاع التأمين كان معدل القيمة المتداولة خلال مدة الدراسة المبحوثة يبلغ (1323.4706) وكانت اقل قيمة للقطاع في عام 2021 اذ كانت (142.7) فيما سجلت اعلى قيمة للقطاع خلال عام 2011 اذ بلغت

(7830.1) وكانت القيمة المتداولة لقطاع التأمين للمدة (2005-2008) ذات منحى متذبذب بين الارتفاع والانخفاض ويعود السبب في ذلك الى الوضع الامني في البلد بعد الاحتلال وقلة الثقة من قبل المستثمرين من ثم بعد ذلك اتجهت القيمة المتداولة لقطاع التأمين الى الارتفاع التدريجي مع تحسن الوضع الامني

الجدول (6)

القيمة المتداولة حسب القطاعات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة

(2021-2005)

مؤشر القيمة المتداولة

السنة	قطاع المصارف	قطاع التأمين	قطاع الاستثمار	قطاع الخدمات	قطاع الصناعة	قطاع الفنادق	قطاع الزراعة	MEAN	MAX	MIN
2005	279695	373	1368	14550	612409	8968	612	131139.2857	612409	373
2006	115988	523	2220	5968	18191	3304	697	20984.42857	115988	523
2007	407175.4	203.7	1285.4	3360.6	9774	4949.4	619	61052.5	407175.4	203.7
2008	267156.1	503.8	651.3	2683.8	16147.3	13667.3	540.7	43050.04286	267156.1	503.8
2009	319235.4	1025	3461.8	14543.7	29934.4	42635.1	1093	58846.91429	319235.4	1025
2010	259411.9	2293.5	1141.6	20606.5	65530.6	50217.9	1158.1	57194.3	259411.9	1142
2011	705455.9	7830.1	3149.9	48946.5	126222.1	42560.5	7033.1	134456.8714	705455.9	3150
2012	677332.4	2031.3	942	27065.1	94726.9	29254	62473.6	127689.3286	677332.4	942
2013	953874.3	1157.8	1548.7	25980	70035.4	25005.2	10053.4	155379.2571	953874.3	1158
2014	763582.7	2218.3	17.6	21503.5	37916.5	59018.2	3088	126763.5429	763582.7	17.6
2015	355859.7	1317	342.6	24802.4	39760.9	19368.2	5941.5	63913.18571	355859.7	342.6
2016	312946.1	436.9	24.8	16122.2	55294.2	24727.3	3453.7	59000.74286	312946.1	24.8
2017	305821.5	1030.5	0.005	8311.3	37869.1	11269.2	4968.3	52752.84357	305821.5	0.005
2018	127372.8	193.3	****	9046	54852.6	12731.6	8109.8	35384.35	127372.8	193.3
2019	58142.2	876.8	****	7041.6	38825.7	8957.1	6881	20120.73333	58142.2	876.8
2020	103854.2	342.3	****	8209.3	39942.2	4818.9	6583	27291.65	103854.2	342.3
2021	666573.8	142.7	560	13970.3	83708.6	6859.9	11077.4	111841.8143	666573.8	142.7
	392910.4353	1323.4706	1193.836071	16041.81176	84184.73529	21665.4	7904.858824			
	953874.3	7830.1	3461.8	48946.5	612409	59018.2	62473.6			
	58142.2	142.7	0.005	2683.8	9774	3304	540.7			

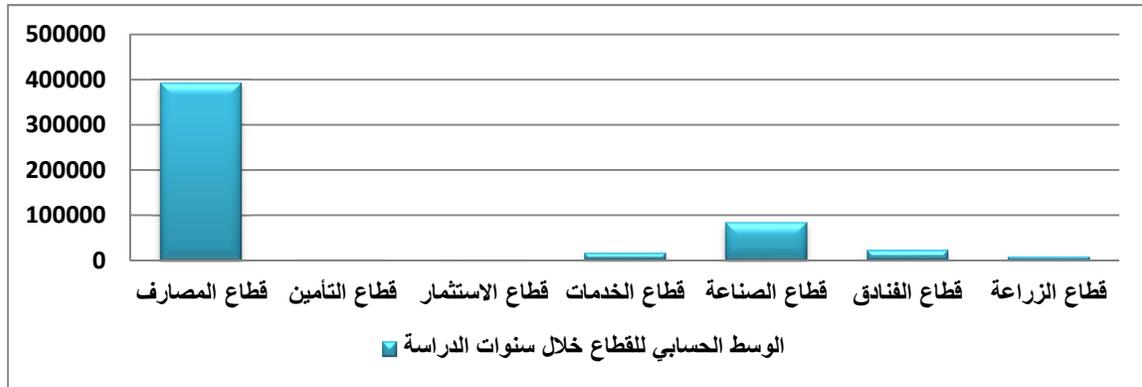
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للاوراق المالية

في البلد وكذلك زادت الثقة من قبل المتعاملين في السوق للاستثمار في القطاع واستمر هذا الارتفاع حتى عام 2012 ومن ثم بعد ذلك عادت القيمة المتداولة لقطاع التأمين الى التفاوت بين العام والآخر اذ شهدت تقلبا كبيرا مره اخرى وصولا الى عام 2021 اذ سجل القطاع ادنى قيمة له في ذلك العام ، كانت القيمة المتداولة لقطاع الاستثمار مقارنة لما هو عليه في قطاع التأمين اذ كان معدل القيمة المتداولة خلال مدة

الدراسة المبحوثة (1193.836071) كما سجلت اقل قيمة للقطاع خلال عام 2017 اذ بلغت (0.005) اما في عام 2009 كانت القيمة المتداولة (3461.8) وهي اعلى قيمة وصل لها القطاع خلال مدة الدراسة وان ابرز ما يلاحظ في جدول القيمة المتداولة لقطاع الاستثمار هو التذبذب في القيمة خلال (2005-2011) ومن ثم بدأت القيمة بالانخفاض التدريجي حتى عام 2018 اصبحت القيمة المتداولة للقطاع مساوية للصفر خلال الاعوام (2018-2020) ثم سجلت في عام 2021 عاودت القيمة للظهور وسجلت ماقيمته (560) ان الوضع الامني وعدم الاستقرار في البلد كان السبب الرئيس في تلك القيم الضعيفة لقطاع الاستثمار اذ يحتاج قطاع الاستثمار للعمل والنمو بصورة صحيحة الى وضع مستقر امني واقتصادي ليقوم بدوره بصورة صحيحة، اما قطاع الخدمات كان معدل القيمة المتداولة للقطاع خلال مدة الدراسة المبحوثة تبلغ (16041.81176) كما سجلت اقل قيمة للقطاع خلال عام 2008 اذ بلغت (2683.8) اما اعلى قيمة متداولة للقطاع كانت عام 2011 اذ بلغت (48946.5) ان ما يلاحظ من خلال جدول قطاع الخدمات عدم الانتظام والتذبذب خلال مدة الدراسة وعدم اتخاذ نهج ثابت سواء كان تصاعديا ام تنازليا وبعد سيطرة الجامعات المسلحة على مناطق من العراق وازمة اسعار النفط يلاحظ استمرار الانخفاض في القيمة المتداولة لسنوات لاحقة عن العام 2014 واستمر حتى 2021 عاودت للارتفاع مره اخرى مسجل (13970.3) ، وعند الانتقال الى قطاع الصناعة كان معدل القيمة المتداولة خلال مدة الدراسة (84184.73529) ويتضح من الجدول انّ ادنى قيمة متداولة لقطاع الصناعة كانت عام 2007 اذ بلغت القيمة (9774) وكما سجل عام 2005 اعلى قيمة للقطاع خلال مدة الدراسة بقيمة تداول بلغت (612409) ويلاحظ من جدول القيمة المتداولة كانت متذبذبة بين الصعود والهبوط في القيمة ويعود السبب في ذلك التذبذب الى التخبط في القرارات المتخذة والتي تؤثر على قطاع الصناعات من ناحية الاعتماد على المنتوجات المستوردة ومن ناحية اخرى ايقاف استيراد تلك المنتوجات والعمل على تصنيعها محليا ، اما في قطاع الفنادق والسياحة كان معدل القيمة المتداولة للقطاع خلال مدة الدراسة (21665.4) كما سجل عام 2006 اقل قيمة للقطاع اذ بلغت (3304) اما عند النظر الى اعلى قيمة متداولة كانت عام 2014 بلغت (59018.2) وشهد القطاع مددا متفاوتة بين التزايد في القيمة المتداولة التدريجية وبين الانخفاض بالقيمة والسبب في ذلك الاوضاع الامنية المختلفة التي شهدتها البلد خلال مدة الدراسة ، واخيرا عند الانتقال الى قطاع الزراعة كان معدل القيمة المتداولة للقطاع (7904.858824) وكذلك كانت ادنى قيمة متداولة

للقطاع عام 2008 اذ بلغت القيمة المتداولة (540.7) اما في عام 2012 سجلت اعلى قيمة متداولة للقطاع الزراعي خلال مدة الدراسة المبحوثة بقيمة بلغت (62473.6) ويلاحظ من خلال الجدول ان القيمة المتداولة للقطاع الزراعي ذات منحنى تصاعدي للمدة (2005-2013) وكما انخفضت قيمة القطاع في عام 2014 واستمرت القيمة بالتباين في السنوات اللاحقة ثم عاودت للصعود مرة اخرى اذ احتاج القطاع لتلك المدة للتعافي من الاوضاع الداخلية المتمثلة بسيطرة الجماعات الارهابية على مناطق متعددة من العراق وكذلك الاوضاع على المستوى العالمي من الانخفاض في اسعار النفط .

بعد تحليل جميع القطاعات وجد ان القطاع المصرفي هو صاحب اعلى قيمة متداولة بين القطاعات جميعاً ويعود السبب في ذلك الى ان عدد الشركات المدرجة فيه هي الاعلى ومن ثم كان قطاع الصناعة بالمركز الثاني اما في المركز الثالث جاء قطاع الفنادق والسياحة كما حل قطاع الخدمات رابعاً بين القطاعات اما المركز الخامس كان قطاع الزراعة فيما كانت تتأوب قطاعا التأمين والاستثمار على المركز السادس والسابع إذ سجلا اقل قيمة بين القطاعات وهذا يعكس مدى ضعف القطاعين اذ وجود قطاع تأمين قوي سوف يدعم بشكل كبير القطاعات الاخرى كما هو الحال بالنسبة لقطاع الاستثمار الي يؤدي دورا كبيرا في عملية التنمية ، ومن ثم يتضح الضعف في اداء قطاعات الانتاجية كقطاع الاستثمار والتأمين فيما استحوذت قطاعات المصارف والصناعة والفنادق على نشاط السوق كما يوضح الشكل حجم القطاعات خلال سنوات الدراسة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

الشكل (25)

القيمة المتداولة لقطاعات سوق العراق للمدة المبحوثة (2005-2021)

3. مؤشر عدد الاسهم

يتبين من الجدول (7) ان مؤشر عدد الاسهم المتداولة لقطاع المصارف هي الاعلى بالمقارنة مع بقية القطاعات الاخرى في السوق ، وكان عدد الاسهم المتداولة للقطاع المصرفي خلال مدة الدراسة المبحوثة (396503.6118) كما وسجلت ادنى قيمة لمؤشر الاسهم المتداولة للقطاع عام 2005 اذ بلغت (42517) وكان الوضع الامني المرتبك خلال مدة ما بعد الاحتلال الاثر الكبير في تسجيل هذا المستوى المنخفض من القيمة اما في عام 2021 كانت قيمة عدد الاسهم المتداولة في اعلى مستوى لها اذ كانت

الجدول (7)

عدد الاسهم المتداولة حسب القطاعات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة

(2021-2005)

مؤشر عدد الاسهم المتداولة

السنة	قطاع المصارف	قطاع التأمين	قطاع الاستثمار	قطاع الخدمات	قطاع الصناعة	قطاع الفنادق	قطاع الزراعة	MEAN	MAX	MIN
2005	42517	110	314	2311	10007	125	252	7948	42517	110
2006	43467	179	1010	2101	10355	129	735	8282.285714	43467	129
2007	140803	123	1047	1647	8409	197	766	21856	140803	123
2008	133199.3	486.5	711.9	1115.3	13307.5	1060	972.6	21550.44286	133199.3	486.5
2009	181933.5	792.6	4019.5	3890	17689.6	1686.9	1278.5	30184.37143	181933.5	792.6
2010	190784.3	1613.7	1170.3	6159.6	53298.1	2277.5	356	36522.78571	190784.3	356
2011	389159.3	3812.5	2783.6	9969.2	83799.6	1706.4	1140.9	70338.78571	389159.3	1141
2012	542328.5	1979.3	760.2	6709.4	63814.7	1642.7	8405.1	89377.12857	542328.5	760.2
2013	737227.9	1111.5	1062.1	6918.1	41413.2	2553.5	1302.5	113084.1143	737227.9	1062
2014	707114.4	1344	16.3	6749.3	23794.9	3515.6	623	106165.3571	707114.4	16.3
2015	539459.9	1398.5	399	8107	26185.4	1522	1332.4	82629.17143	539459.9	399
2016	864664.7	1054.1	52.2	7732.1	37133.3	3500.4	912.2	130721.2857	864664.7	52.2
2017	598565.6	1358.6	0.01	4830.2	21505.4	814.5	1225.5	89757.11571	598565.6	0.01
2018	333579.8	400.3	****	3731.1	34296.8	785.8	1618	62401.96667	333579.8	400.3
2019	173224.4	1845	****	3847.3	24220.8	559.2	1600.5	34216.2	173224.4	559.2
2020	229721.5	616.3	****	3617.9	17056.9	1153.7	1041.9	42201.36667	229721.5	616.3
2021	892811.3	206.7	2310.5	5011.7	25036.6	511.7	1137.6	132432.3	892811.3	206.7
MEAN	396503.6118	1084.2118	1118.329286	4967.482353	30077.87059	1396.523529	1452.923529			
MAX	892811.3	3812.5	4019.5	9969.2	83799.6	3515.6	8405.1			
MIN	42517	110	0.01	1115.3	8409	125	252			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للاوراق المالية

تساوي (892811.3) اذ شهد العراق خلال العام التحسن في الوضع الاقتصادي نوعا ما بعد مدة جائحة كوفيد19 التي كان لها الاثر الكبير على مختلف الاسواق العالمية ومن ضمنها سوق العراق ، وان من الملاحظ على قيمة عدد الاسهم المتداولة من خلال الجدول انّ منحى قيمة عدد الاسهم المتداولة للقطاع انها ذات منحى تصاعدي مع الانتباه الى انه في عام 2014 بدأت القيمة بالانخفاض نتيجة الاوضاع الامنية التي شهدتها العراق بالاضافة الى الانخفاض القياسي في اسعار النفط العالمية ومن ثم استمر التذبذب خلال السنوات اللاحقة وان هذا الانخفاض هو نتيجة ارتدادية لصدمة 2014 حتى عاد القطاع الى التعافي التدريجي خلال (2021)، اما بالنسبة لقطاع التأمين كان معدل قيمة عدد الاسهم المتداولة خلال مدة الدراسة المبحوثة يبلغ (1084.2118) وكانت اقل قيمة للقطاع في عام 2005 اذ كانت (110) فيما سجلت اعلى قيمة للقطاع خلال عام 2011 اذ بلغت (3812.5) وكانت القيمة المتداولة لقطاع التأمين للمدة (2017-2005) ذات منحى تصاعدي في اغلب السنوات من ثم بعد ذلك اتجهت القيمة الى الانخفاض بشكل كبير عام 2018 اذ سجلت قيمة (400.3) بانخفاض كبير عن السنة السابقة ثم عاودت لتذبذب في السنوات اللاحقة ، كانت قيمة عدد الاسهم المتداولة لقطاع الاستثمار مقارنة لما هو عليه في قطاع التأمين اذ كان معدل قيمة عدد الاسهم المتداولة خلال مدة الدراسة المبحوثة (1118.329286) كما سجلت اقل قيمة للقطاع خلال عام 2017 اذ بلغت (0.01) اما في عام 2009 كانت قيمة عدد الاسهم المتداولة (4019.5) وهي اعلى قيمة وصل لها القطاع خلال مدة الدراسة وان ابرز ما يلاحظ في جدول قيمة عدد الاسهم المتداولة لقطاع الاستثمار تذبذب في القيمة خلال (2011-2005) ومن ثم بعد ذلك بدأت القيمة بالانخفاض التدريجي حتى عام 2018 اصبحت قيمة عدد الاسهم المتداولة للقطاع مساوية للصفر خلال الاعوام (2020-2018) ثم سجلت في عام 2021 عاودت القيمة للظهور وسجلت ماقيمته (560) ان الوضع الامني وعدم الاستقرار في البلد كان السبب الرئيس في تلك القيم الضعيفة لقطاع الاستثمار اذ يحتاج قطاع الاستثمار للعمل والنمو بصورة صحيحة الى وضع مستقر امني واقتصادي ليقوم بدوره بصورة صحيحة، اما قطاع الخدمات كان معدل عدد الاسهم المتداولة للقطاع خلال مدة الدراسة المبحوثة يبلغ (4967.482353) كما سجلت اقل قيمة للقطاع خلال عام 2008 اذ بلغت (1115.3) اما اعلى قيمة متداولة للقطاع كانت عام 2011 اذ بلغت (9969.2) ان ما يلاحظ من خلال جدول قطاع الخدمات عدم الانتظام والتذبذب خلال مدة الدراسة وعدم اتخاذ نهج ثابت سواء كان تصاعديا ام تنازليا وبعد سيطرة

المجاميع الارهابية المسلحة على مناطق من العراق وازمة اسعار النفط يلاحظ استمرار الانخفاض في قيمة عدد الاسهم المتداولة لسنوات لاحقة عن العام 2014 واستمر حتى 2021 عاودت للارتفاع مرة اخرى مسجل (5011.7) ، وعند الانتقال الى قطاع الصناعة كان معدل قيمة عدد الاسهم المتداولة خلال مدة الدراسة (30077.87059) ويتضح من الجدول ان ادنى قيمة متداولة لقطاع الصناعة كانت عام 2007 اذ بلغت القيمة (8409) وكما سجل عام 2005 اعلى قيمة للقطاع خلال مدة الدراسة بقيمة بلغت (83799.6) ويلاحظ من جدول عدد الاسهم المتداولة كانت متذبذبة بين العصور والهبوط في القيمة ويعود السبب في ذلك التذبذب الى التخبط في القرارات المتخذة والتي تؤثر على قطاع الصناعات من ناحية الاعتماد على المنتوجات المستوردة ومن ناحية اخرى ايقاف استيراد تلك المنتوجات والعمل على تصنيعها محليا، اما في قطاع الفنادق والسياحة كان معدل عدد الاسهم المتداولة للقطاع خلال مدة الدراسة (1396.523529) كما سجل عام 2005 اقل قيمة للقطاع اذ بلغت (125) اما عند النظر الى اعلى قيمة سوقية كانت عام 2014 بلغت (3515.6) وشهد القطاع مددا متفاوتة بين التزايد في مؤشر عدد الاسهم المتداولة التدريجية وبين الانخفاض بالقيمة والسبب في ذلك الازمات الامنية المختلفة التي شهدتها البلاد خلال مدة الدراسة ، واخيرا عند الانتقال الى قطاع الزراعة كان معدل عدد الاسهم المتداولة للقطاع (1452.923529) وكذلك كانت ادنى قيمة متداولة للقطاع عام 2005 اذ بلغت قيمة عدد الاسهم المتداولة (252) اما في عام 2012 سجلت اعلى قيمة متداولة للقطاع الزراعي خلال مدة الدراسة المبحوثة بقيمة بلغت (8405.1) ويلاحظ من خلال الجدول ان قيمة عدد الاسهم المتداولة للقطاع الزراعي ذات منحنى تصاعدي للمدة (2009-2005) وكما انخفضت قيمة القطاع في عام 2014 واستمرت القيمة بالتباين في السنوات اللاحقة ثم عاودت للصعود مرة اخرى اذ احتاج القطاع لتلك المدد للتعافي من الازمات الداخلية المتمثلة بسيطرة الجماعات الارهابية على مناطق متعددة من العراق وكذلك الازمات على المستوى العالمي من الانخفاض في اسعار النفط .

بعد تحليل جميع القطاعات خلال مدة الدراسة المبحوثة وجد ان القطاع المصرفي هو صاحب اعلى قيمة في عدد الاسهم المتداولة بين القطاعات جميعا ويعود السبب في ذلك الى انه اكثر القطاعات جذبا للمستثمرين كما ان عدد الشركات المدرجة في هذا القطاع هي الاعلى بين القطاعات الاخرى ومن ثم كان قطاع

الصناعة بالمركز الثاني اما في المركز الثالث جاء قطاع الخدمات كما حل قطاع الزراعة رابعا بين القطاعات اما المركز الخامس كان قطاع الفنادق والسياحة فيما كانت تتأوب قطاعا الاستثمار والتأمين على المركز السادس والسابع إذ سجلا اقل قيمة بين القطاعات وهذا يعكس مدى ضعف القطاعين اذ وجود قطاع تأمين قوي سوف يدعم بشكل كبير القطاعات الاخرى كما هو الحال بالنسبة لقطاع الاستثمار الي يؤدي دورا كبيرا في عملية التنمية ، ومن يتضح الضعف في اداء قطاعات الانتاجية كقطاع الاستثمار والتأمين فيما استحوذت قطاعات المصارف والصناعة والفنادق على نشاط السوق كما يوضح الشكل حجم القطاعات خلال سنوات الدراسة.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

الشكل (26)

عدد الاسهم المتداولة لقطاعات سوق العراق للمدة المبحوثة (2005-2021)

4. مؤشر عدد الصفقات

يتبين من الجدول (8) ان مؤشر عدد الصفقات لقطاع المصارف هي الاعلى بالمقارنة مع بقية القطاعات الاخرى في السوق، وكان معدل عدد الصفقات للقطاع المصرفي خلال مدة الدراسة المبحوثة (40153.23529) كما وسجلت ادنى قيمة لمؤشر عدد الصفقات للقطاع عام 2020 اذ بلغ عدد الصفقات

(17176) اما في عام 2013 كانت قيمة عدد الصفقات في اعلى مستوى لها اذ كانت تساوي (69653) ويلاحظ من جدول عدد الصفقات للقطاع المصرفي انه خلال المدة (2005-2008) ان المؤشر ياخذ مستوى تنازليا سنة بعد اخرى اما في عام 2009 وكحال باقي القطاعات شهدت هذه السنة ارتفاعا في مؤشر عدد الصفقات للقطاع المصرفي مسجلة (28004) اما في عام 2014 انخفضت قيمة عدد الصفقات بسبب تدهور الوضع الامني في العراق كذلك الوضع الاقتصادي ومن ثم استمرت القيمة بالانخفاض في اغلب سنوات الدراسة حتى عام 2021 ، اما بالنسبة لقطاع التأمين كان معدل عدد الصفقات خلال مدة

الجدول (8)

عدد الصفقات حسب القطاعات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة

(2021-2005)

مؤشر عدد الصفقات

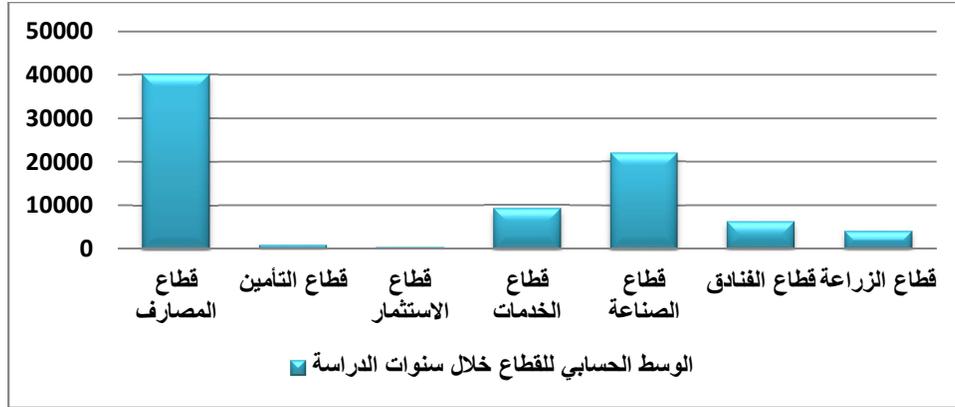
السنة	قطاع المصارف	قطاع التأمين	قطاع الاستثمار	قطاع الخدمات	قطاع الصناعة	قطاع الفنادق	قطاع الزراعة	MEAN	MAX	MIN
2005	32049	156	415	3142	17675	1093	532	7866	32049	156
2006	25264	183	636	1465	10355	507	217	5518.142857	25264	183
2007	21706	46	584	1226	6500	674	149	4412.142857	21706	46
2008	21156	85	268	1420	5674	2122	383	4444	21156	85
2009	28004	201	321	2673	10399	7077	664	7048.428571	28004	201
2010	26793	664	460	9829	20835	11563	1578	10246	26793	460
2011	64199	2558	1226	16735	34670	8185	5001	18939.14286	64199	1226
2012	67601	2602	365	13202	35168	10511	6590	19434.14286	67601	365
2013	69653	898	69	10675	29166	6667	4037	17309.28571	69653	69
2014	59388	719	55	10548	18110	11146	3581	14792.42857	59388	55
2015	55767	1203	39	19476	22818	9094	7064	16494.42857	55767	39
2016	51048	979	23	17949	21378	11047	5248	15381.71429	51048	23
2017	46980	1625	1	9940	19821	6215	6700	13040.28571	46980	1
2018	33346	297	****	7563	30742	5923	7006	14146.16667	33346	297
2019	21619	2250	****	8382	27970	7039	7323	12430.5	27970	2250
2020	17176	263	****	8421	28336	2747	5013	10326	28336	263
2021	40856	162	300	15103	35574	3575	8125	14813.57143	40856	162
MEAN	40153.23529	875.94118	340.1428571	9279.352941	22070.05882	6187.352941	4071.235294			
MAX	69653	2602	1226	19476	35574	11563	8125			
MIN	17176	46	1	1226	5674	507	149			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للاوراق المالية

الدراسة المبحوثة يبلغ (875.94118) وكانت اقل قيمة للقطاع في عام 2007 اذ كانت (46) فيما سجلت اعلى قيمة للقطاع خلال عام 2012 اذ بلغت (2602) وكانت قيمة عدد الصفقات لقطاع التأمين ذات منحى متقلب في اغلب السنوات ، كان معدل قيمة عدد الصفقات لقطاع الاستثمار خلال مدة الدراسة المبحوثة (340.1428571) كما سجلت اقل قيمة للقطاع خلال عام 2017 اذ بلغت (1) اما في عام 2011 كانت قيمة عدد الاسهم المتداولة (1226) وهي اعلى قيمة وصل لها القطاع خلال مدة الدراسة وان ابرز ما يلاحظ في جدول قيمة عدد الصفقات لقطاع الاستثمار التذبذب في القيمة خلال (2010-2005) ثم ارتفعت في عام 2011 مسجلة اعلى قيمة ومن ثم بعد ذلك بدأت القيمة بالانخفاض التدريجي حتى عام 2018 اصبحت قيمة عدد الصفقات للقطاع مساوية للصفر خلال الاعوام (2020-2018) ثم في عام 2021 عاودت القيمة للظهور وسجلت ما قيمته (300) ان الوضع الامني وعدم الاستقرار في البلد كان السبب الرئيس في تلك القيم الضعيفة لقطاع الاستثمار اذ يحتاج قطاع الاستثمار للعمل والنمو بصورة صحيحة الى وضع مستقر امني واقتصادي ليقوم بدوره بدوره بصوره صحيحة، اما قطاع الخدمات كان معدل عدد الصفقات للقطاع خلال مدة الدراسة المبحوثة يبلغ (9279.352941) كما سجلت اقل قيمة للقطاع خلال عام 2007 اذ بلغت (1226) اما اعلى قيمة متداولة للقطاع كانت عام 2015 اذ بلغت (19476) ان ما يلاحظ من خلال جدول قطاع الخدمات عدم الانتظام والتذبذب خلال مدة الدراسة كانت قيمة عدد الصفقات في عام 2005 وهي اول سنة في مدة الدراسة بحدود (3142) ثم انخفضت النسبة في الثلاث سنوات اللاحقة سجلت في عام 2009 قيمة بلغت الضعف تقريبا عن ما كانت عليه في عام 2008 واستمرت القيمة بالتقلب في باقي سنوات الدراسة ، وعند الانتقال الى قطاع الصناعة كان معدل قيمة عدد الصفقات خلال مدة الدراسة (22070.05882) ويتضح من الجدول ان ادنى قيمة عدد صفقات لقطاع الصناعة كانت عام 2008 اذ بلغت القيمة (5674) وكما سجل عام 2021 اعلى قيمة للقطاع خلال مدة الدراسة بقيمة بلغت (35574) ويلاحظ من جدول عدد الصفقات ان قيمة عدد الصفقات في عام 2005 كانت (17675) ثم انخفضت القيمة بشكل تدريجي في السنوات الثلاث اللاحقة ثم عاوت للارتفاع في عام 2009 مسجلة ضعف ما كانت عليه في عام 2008 ومن ثم اتخذت قيمة عدد الصفقات اتجاهها تصاعديا من عام (2013-2009) اما في عام 2014 وبسبب الوضع الامني في البلد و الاوضاع الاقتصادية العالمية والتي تأثر بها العراق انخفضت قيمة المؤشر ثم عاودت القيمة في التباين بين الارتفاع

والانخفاض في باقي سنوات الدراسة ويعود السبب في ذلك التذبذب الى التخبط في القرارات المتخذة والتي تؤثر على قطاع الصناعات من ناحية الاعتماد على المنتجات المستوردة ومن ناحية اخرى ايقاف استيراد تلك المنتجات والعمل على تصنيعها محليا ، اما في قطاع الفنادق والسياحة كان معدل عدد الصفقات للقطاع خلال مدة الدراسة (6187.352941) كما سجل عام 2006 اقل قيمة للقطاع اذ بلغت (507) اما عند النظر الى اعلى قيمة لعدد الصفقات كانت عام 2011 بلغت (11563) وشهد القطاع مدد متفاوتة بين التزايد في مؤشر عدد الاسهم المتداولة التدريجية وبين الانخفاض بالقيمة والسبب في ذلك الاوضاع الامنية المختلفة التي شهدها البلد خلال مدة الدراسة ، واخيراً عند الانتقال الى قطاع الزراعة كان معدل عدد الصفقات للقطاع (4071.235294) وكذلك كانت ادنى قيمة للقطاع عام 2007 اذ بلغت قيمة عدد الاسهم المتداولة (149) اما في عام 2021 سجلت اعلى قيمة للقطاع الزراعي خلال مدة الدراسة المبحوثة بقيمة بلغت (8125) ويلاحظ من خلال الجدول ان قيمة عدد الصفقات للقطاع الزراعي ذات منحنى متباين وكما انخفضت قيمة القطاع في عام 2014 واستمرت القيمة بالتباين في السنوات اللاحقة

بعد تحليل جميع القطاعات خلال مدة الدراسة المبحوثة وجد ان القطاع المصرفي هو صاحب اعلى قيمة في عدد الصفقات بين القطاعات جميعا ويعود السبب في ذلك الى انه اكثر القطاعات جذبا للمستثمرين كما ان عدد الشركات المدرجة في هذا القطاع هي الاعلى بين القطاعات الاخرى ومن ثم كان قطاع الصناعة بالمركز الثاني اما في المركز الثالث جاء قطاع الخدمات كما حل قطاع الفنادق والسياحة رابعا بين القطاعات اما المركز الخامس كان قطاع الزراعة فيما كانت تتأوب قطاعا التأمين والاستثمار على المركز السادس والسابع إذ سجلا اقل قيمة بين القطاعات وهذا يعكس مدى ضعف القطاعين اذ وجود قطاع تأمين قوي سوف يدعم بشكل كبير القطاعات الاخرى كما هو الحال بالنسبة لقطاع الاستثمار الذي ادى دورا كبيرا في عملية التنمية ، ومن يتضح الضعف في اداء قطاعات الانتاجية كقطاع الاستثمار والتأمين فيما استحوذت قطاعات المصارف والصناعة والفنادق على نشاط السوق كما يوضح الشكل حجم القطاعات خلال سنوات الدراسة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8)

الشكل (27)

عدد الصفقات لقطاعات سوق العراق للمدة المبحوثة (2005-2021)

5. المؤشر العام للسوق

يتضح من الجدول (9) ان معدل قيمة المؤشر العام للسوق خلال مدة الدراسة المبحوثة (3534.777)، كما وسجلت اعلى قيمة للمؤشر خلال عام 2015 إذ سجل ما مقداره (10463) وكانت اقل قيمة للمؤشر في 2006 إذ سجل قيمة بلغت (329.54) كما ويلاحظ من الجدول ان قيمة المؤشر في عام 2006 قد انخفضت الى النصف ويعود السبب في ذلك الى الانخفاض في مؤشرات اغلب قطاعات السوق ولعل ابرزها قطاع المصارف وقطاع الصناعة اذ كان هناك انخفاض في مؤشرات حجم التداول القيمة السوقية وكذلك عدد الاسهم المتداولة للقطاعين كليهما بشكل كبير، اما في عام 2007 شهد المؤشر العام ارتفاعا طفيفا في قيمته مسجل قيمة بلغت (385.986) وكان السبب في هذا الارتفاع هو ان القيمة المتداولة ومؤشر عدد

الجدول (9)

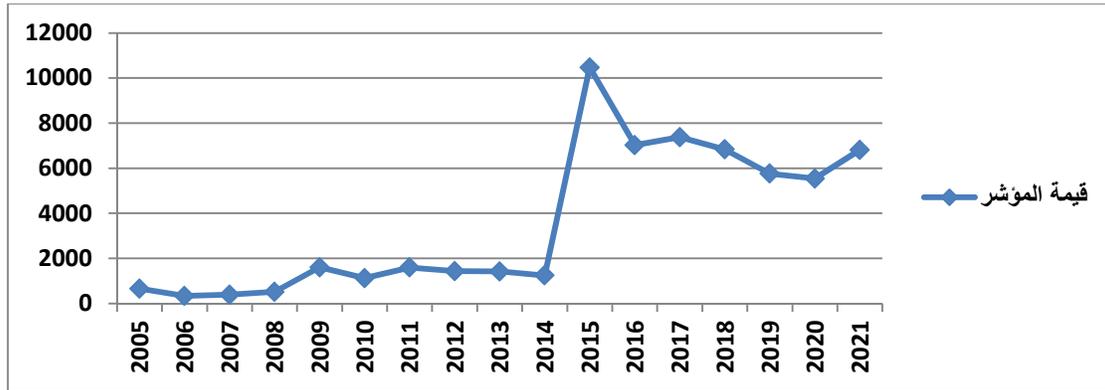
المؤشر العام لسوق العراق للاوراق المالية للمدة (2005-2021)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	MEAN	MAX	MIN
قيمة المؤشر	656.524	329.544	385.986	513.966	1602.702	1122.38	1596.26	1434.71	1416.49	1240.07	10462.507	7022.02	7371.74	6828.2	5757.94	5540.41	6809.76	3534.777	10462.507	329.544

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للاوراق المالية

الاسهم المتداولة للقطاع المصرفي شهد ارتفاعا كبيرا في قيمته عن العام السابق، بلغت قيمة المؤشر في 2008 ارتفاعا كبيرا في قيمته اذ بلغت قيمته (513.966) وكان السبب في هذا الارتفاع في اغلب مؤشرات قطاع التأمين ومؤشرات القيمة المتداولة والسوقية الاسهم المتداولة للقطاع الصناعي، في عام 2009 ارتفعت قيمة مؤشر السوق الى حدود (1602.702) كان هذا الارتفاع الكبير في قيمة المؤشر نتيجة ارتفاع مؤشرات جميع قطاعات سوق العراق خلال ذلك العام اذ شهد العراق خلال العام 2009 في الشأنين المالي والمصرفي استخدام البطاقة الذكية في المصارف ولأول مرة في العراق، والتحول إلى التداول الالكتروني في سوق العراق للأوراق المالية ، اما في عام 2010 بلغت قيمة المؤشر العام للسوق (1122.38) اذ انخفض عن ما كانت عليه في عام 2009 وكان السبب في ذلك هو تأثر القطاع المصرفي وقطاعي الاستثمار والزراعة اذ انخفضت قيمة التداول لقطاعي المصارف والاستثمار كذلك قيمة الاسهم المتداولة للمصارف وقطاع الزراعة ، في عام 2011 عاودت قيمة المؤشر الى الارتفاع اذ بلغت (1596.26) ارتفع خلال هذا العام قيم مؤشرات قطاعات السوق كافة اذ شهد العراق في هذا العام احتجاجات شعبية اتخذت الحكومة على اثرها بعض الاجراءات لتهدئة تلك الاحتجاجات ، اما في عام 2012 كانت قيمة المؤشر قد عاودت للانخفاض بقيمة بلغت (1434.71) اذ انخفضت قيم اغلب قطاعات سوق العراق خلال العام نتيجة الاوضاع الاقتصادية في البلد ، في عام 2013 كان استمرار للانخفاض في قيمة المؤشر اذ كانت قيمة المؤشر (1416.49) كان الانخفاض في قيم قطاعي الخدمات والصناعة وعلى الرغم من ان العراق قد شهد خلال هذا العام اكبر موازنة اتحادية وكذلك ارتفاع احتياطي العراق من العملة الصعبة الا ان قيمة المؤشر قد انخفضت خلال العام ، اما عام 2014 كانت قيمة المؤشر قد بلغت (1240.07) ويعود السبب في هذا الانخفاض الى ان اغلب قطاعات السوق قد عانت من انخفاض نتيجة سيطرة المخابرات المسلحة على اجزاء واسعة من العراق كذلك الازمة العالمية المتمثلة في هبوط اسعار النفط، في عام 2015 كانت قيمة المؤشر العام للسوق تبلغ (10462.507) وعلى الرغم من استمرار انخفاض أسعار النفط الى مستويات متدنية والتي بلغت الى اقل من 35 دولار للبرميل الا ان قيمة المؤشر ارتفعت بنسبة كبيرة عن العام السابق بحدود العشرة اضعاف ، اما في 2016 عاودت قيمة المؤشر الى الانخفاض مسجلة قيمة بلغت (7022.02) وهي اقل من العام السابق كان هذا الانخفاض مصاحبا لانخفاض في قيمة مؤشرات لقطاعات المصارف والخدمات والقطاع الصناعي اذ يلاحظ الانخفاض في القيمة السوقية للقطاعات الثلاثة كما

انخفض مؤشر القيمة المتداولة للمصارف والخدمات ، في عام 2017 كانت قيمة المؤشر (7371.74) وشكلت هذه القيمة ارتفاعا طفيفا في قيمة المؤشر عن العام السابق اذ شهد هذا العام الاعلان عن تحرير اراضي العراق بالكامل من سيطرة المجمع الارهابية وانتهاء الحرب في العراق، اما عام 2018 كانت قيمة المؤشر قد انخفضت مسجلة (6828.2) وهي اقل من العام السابق اذ شهد هذا العام بداية احتجاجات شعبية في محافظات عراقية مختلفة، إذ اثرت بدورها على الوضع الاقتصادي ،في عام 2019 كانت قيمة المؤشر العام قد بلغت (5757.94) شهد هذا العام جائحة عالمية اثرت على الاقتصاد العالمي وليس العراقي فقط اذ جائحة كوفيد 19 وما فرضته هذه الجائحة من اجراءات تباعد اجتماعي وكان من شأنها ان تؤثر على مستوى النمو الاقتصادي، في عام 2020 كانت قيمة المؤشر (5540.41) وهي اقل من العام السابق نتيجة استمرار تأثير الجائحة على النمو الاقتصادي ، واخيرا في عام 2021 شهدت قيمة المؤشر ارتفاعا نسبيا عن الاعوام الثلاث السابقة فقد سجل قيمة بلغت (6809.76) وجاء هذا النمو في قيمة المؤشر في اكتشاف لقاح ضد الفايروس كان من شأنه ان يقلل من الاجراءات الوقائية المتبعة والعودة التدريجية نوعا ما الى التقدم في النمو الاقتصادي في العراق والعالم ، ويوضح الشكل (26) المسار الزمني لقيمة المؤشر خلال مدة الدراسة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8)

الشكل (28)

المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية للمدة المبحوثة (2021-2005)

الفصل الثالث

المبحث الثالث

التحليل الاحصائي واختبار الاثر

توطئة

يهدف المبحث الى استخدام تحليلات الانحدار المتعدد (Multiple Linear Regression) لغرض اختبار علاقات الأثر المباشر بين أبعاد متغيرات الدراسة المستقلة (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للائتمان APC, الميل الحدي للائتمان MPC) والمتغير التابع (مؤشرات القطاعات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية). فضلا عن استخدام معامل التحديد (R^2) لتفسير مقدار تأثير المتغيرات المستقلة للمتغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد فضلاً عن المعامل المعياري للانحدار Beta والذي يقيس مدى استجابة المتغير المعتمد عندما يتغير المتغير المستقل بدرجة معيارية واحده . وباستخدام أسلوب الحذف التراجعي (Backward)، ومن اهم مزايا هذه الطريقة انها تقوم بإدراج المؤشرات المعنوية في الانموذج ، ويقوم بإزالة المؤشرات الواحدة تلو الاخرى التي تكون غير معنوية في اختبار كل نموذج وصولا الى المؤشر (او المؤشرات) الاكثر معنويا وفق قيمة Sig. في مؤشر المتغير المعتمد (Borboudakis& Tsamardinos,2019:4) ومن خلال البرنامج الاحصائي (SPSS v.24).

اولاً: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

أ- قطاع المصارف

يبين الجدول (10) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الأولى لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية.

الجدول (10)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية لقطاع المصارف

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3879628.571	2146787.903		1.807	.096
	APD	-866319.100-	1014458.263	-.433-	-.854-	.410
	MPD	-108683.177-	126031.824	-.244-	-.862-	.405
	APC	1507782.167	985123.390	.781	1.531	.152
	MPC	384849.101	393899.273	.279	.977	.348
2	(Constant)	2161377.997	740682.135		2.918	.012
	MPD	-103685.936-	124578.079	-.233-	-.832-	.420
	APC	770365.133	469179.702	.399	1.642	.125
	MPC	396893.898	389526.160	.288	1.019	.327
3	(Constant)	1991093.586	704008.570		2.828	.013
	APC	846948.502	454991.423	.439	1.861	.084
	MPC	223086.957	325189.692	.162	.686	.504
4	(Constant)	2148169.781	653881.346		3.285	.005
	APC	894946.759	441575.259	.464	2.027	.061

R²=0.215, Sig=.061 , F المحسوبة=4.108

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (10) أعلاه ما يلي:-

- (1) تضمن الانموذج الأول مؤشرات المتغير المستقل كلها (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للانتمان APC, الميل الحدي للانتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار جميع المؤشرات عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع (القيمة السوقية).
- (2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر APD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية باقي المؤشرات.
- (3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر MPD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر APC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير.
- (4) حذف مؤشر MPC لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير المعنوي وتم بناء الانموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر APC الى مؤشر القيمة السوقية (894946.759) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة السوقية لقطاع المصارف بمقدار (894946.759). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.027) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
 - بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الرابع (0.215) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (21.5%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر القيمة السوقية، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (4.108) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والانتمانية ومؤشر القيمة السوقية بالنسبة لقطاع المصارف وفق الفرضية الفرعية الاولى .

ب- قطاع التأمين

يبين الجدول (11) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الأولى لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية .

الجدول (11)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية لقطاع التأمين

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	7362.571	8207.014		.897	.387
	APD	1748.668	3878.200	.242	.451	.660
	MPD	-734.002-	481.810	-.457-	-1.523-	.154
	APC	-2877.927-	3766.055	-.413-	-.764-	.460
	MPC	2575.683	1505.848	.517	1.710	.113
2	(Constant)	10830.865	2772.458		3.907	.002
	MPD	-744.089-	466.310	-.463-	-1.596-	.135
	APC	-1389.449-	1756.193	-.199-	-.791-	.443
	MPC	2551.371	1458.041	.512	1.750	.104
3	(Constant)	9162.142	1775.209		5.161	.000
	MPD	-671.735-	451.105	-.418-	-1.489-	.159
	MPC	2283.251	1399.038	.458	1.632	.125
4	(Constant)	8634.525	1808.700		4.774	.000
	MPC	1211.763	1247.547	.243	.971	.347
5	(Constant)	9818.176	1334.198		7.359	.000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (11) أعلاه ما يلي:-

(1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للائتمان APC, الميل الحدي للائتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية

لمعامل انحدار جميع مؤشرات هي (APD، MPC، MPD، APD) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر APD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية باقي المؤشرات.

(3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر APC من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية باقي المؤشرات.

(4) تضمن الانموذج الرابع حذف مؤشر MPD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية المؤشر الاخير.

(5) تضمن الانموذج الخامس حذف المؤشر المتبقي وهو مؤشر الميل الحدي للائتمان MPC لعدم معنويته. يستدل الباحث من التحليل اعلاه قبول فرضية العدم (H0) و رفض فرضية الوجود (H1) بمعنى لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية بالنسبة لقطاع التأمين وفق الفرضية الفرعية الاولى

ج- قطاع الاستثمار

يبين الجدول (12) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الأولى لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية.

الجدول (12)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية لقطاع الاستثمار

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	11011.772	2908.432		3.786	.003
	APD	2786.983	1374.371	.382	2.028	.065
	MPD	-331.103-	170.746	-.204-	-1.939-	.076
	APC	-9024.716-	1334.629	-1.282-	-6.762-	.000
	MPC	375.256	533.648	.075	.703	.495
2	(Constant)	11162.915	2843.525		3.926	.002
	APD	2752.378	1346.520	.377	2.044	.062
	MPD	-267.045-	141.579	-.165-	-1.886-	.082
	APC	-8890.339-	1294.940	-1.263-	-6.865-	.000
R ² =0.902, Sig=.000 ^c , F _{المصوبة} =40.028						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (12) أعلاه ما يلي:-

- (1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للائتمان APC, الميل الحدي للائتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لمؤشر (MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في المؤشرات الاخرى (APD,MPD,APC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.
- (2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر MPC من الانموذج لعدم معنويته ، وتم إعادة بناء الانموذج الثاني والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر APD الى مؤشر القيمة السوقية (2752.378) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة السوقية لقطاع الاستثمار بمقدار (2752.378). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى

- (10%) من خلال قيمة Sig.، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.044) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
 - كان معامل انحدار مؤشر MPD الى مؤشر القيمة السوقية (-267.045) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة السوقية لقطاع الاستثمار بمقدار (-267.045). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig.، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-1.886) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
 - كان معامل انحدار مؤشر APC الى مؤشر القيمة السوقية (-8890.339) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة السوقية لقطاع الاستثمار بمقدار (-8890.339). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig.، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-6.865) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
 - بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الثاني (0.902) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (90.2%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر القيمة السوقية، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (40.028) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية بالنسبة لقطاع الاستثمار وفق الفرضية الفرعية الاولى.

د- قطاع الخدمات

يبين الجدول (13) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الأولى لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية.

الجدول (13)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الإيداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية لقطاع الخدمات

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-11334.412-	55201.812		-.205-	.841
	APD	49746.107	26085.453	.907	1.907	.081
	MPD	-3223.710-	3240.742	-.264-	-.995-	.339
	APC	-31076.400-	25331.145	-.587-	-1.227-	.243
	MPC	16678.787	10128.599	.441	1.647	.126
2	(Constant)	-19006.927-	54638.261		-.348-	.734
	APD	50950.910	26046.811	.929	1.956	.072
	APC	-29726.009-	25284.542	-.562-	-1.176-	.261
	MPC	11303.338	8563.163	.299	1.320	.210
3	(Constant)	26557.922	39035.067		.680	.507
	APD	23964.870	12477.544	.437	1.921	.075
	MPC	9937.395	8598.995	.263	1.156	.267
4	(Constant)	31790.922	39202.753		.811	.430
	APD	25438.883	12550.230	.464	2.027	.061

R²=0.215, Sig=.061^e, F_{المصوبة}=4.109

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (13) أعلاه ما يلي:-

(1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للائتمان APC, الميل الحدي للائتمان MPC), ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لثلاث مؤشرات هي (MPD, APC, MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع, بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في مؤشر (APD) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر MPD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر APD عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية باقي المؤشرات.

(3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر APC من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر APD عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير.

(4) حذف مؤشر MPC لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير المعنوي وتم بناء الانموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر APD الى مؤشر القيمة السوقية (25438.883) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة السوقية لقطاع الخدمات بمقدار (25438.883). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.027) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الرابع (0.215) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (21.5%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر القيمة السوقية، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (4.109) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية بالنسبة لقطاع الخدمات وفق الفرضية الفرعية الاولى .

هـ - قطاع الصناعة

يبين الجدول (14) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الأولى لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية.

الجدول (14)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية لقطاع الصناعة

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	246204.743	239576.950		1.028	.324
	APD	-16269.691-	113211.378	-.053-	-.144-	.888
	MPD	17932.216	14064.883	.265	1.275	.226
	APC	253714.735	109937.669	.864	2.308	.040
	MPC	-48123.389-	43958.318	-.229-	-1.095-	.295
2	(Constant)	213935.564	80324.876		2.663	.020
	MPD	18026.066	13510.139	.267	1.334	.205
	APC	239865.857	50881.208	.817	4.714	.000
	MPC	-47897.185-	42243.007	-.228-	-1.134-	.277
3	(Constant)	203391.060	80594.446		2.524	.024
	MPD	9813.719	11520.321	.145	.852	.409
	APC	226456.697	49990.001	.772	4.530	.000
4	(Constant)	231091.120	73066.048		3.163	.006
	APC	222747.616	49342.529	.759	4.514	.000

R²=.576, Sig=.000^e, F المحسوبة=20.379

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (14) أعلاه ما يلي:-

(1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للائتمان APC, الميل الحدي للائتمان MPC), ويتبين انه لا توجد معنوية

- لمعامل انحدار لثلاث مؤشرات هي (APD,MPD,MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في مؤشر (APC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.
- (2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر APD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر APC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية باقي المؤشرات.
- (3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر MPC من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر APC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير.
- (4) حذف مؤشر MPD لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير معنويا وتم بناء الانموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر APC الى مؤشر القيمة السوقية (222747.616) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة السوقية لقطاع الصناعة بمقدار (222747.616). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (4.514) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الرابع (0.576). وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (57.6%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر القيمة السوقية، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (20.379) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية بالنسبة لقطاع الصناعة وفق الفرضية الفرعية الاولى.

و- القطاع السياحي

يبين الجدول (15) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الأولى لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية.

الجدول (15)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية لقطاع السياحة

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	96177.295	118713.686		.810	.434
	APD	92782.864	56097.801	.782	1.654	.124
	MPD	-5114.706-	6969.344	-.194-	-.734-	.477
	APC	-47737.558-	54475.633	-.417-	-.876-	.398
	MPC	38333.182	21781.954	.469	1.760	.104
2	(Constant)	84004.160	115444.212		.728	.480
	APD	94694.394	55033.845	.798	1.721	.109
	APC	-45595.042-	53423.261	-.398-	-.853-	.409
	MPC	29804.548	18092.955	.364	1.647	.123
3	(Constant)	153893.500	80580.141		1.910	.077
	APD	53302.034	25757.410	.449	2.069	.057
	MPC	27709.405	17750.918	.339	1.561	.141
4	(Constant)	168485.184	83781.581		2.011	.063
	APD	57412.168	26821.537	.484	2.141	.049

R²=.234, Sig=.049^e, F_{المصوبة}=4.582

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (15) أعلاه ما يلي:-

(1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للانتمان APC, الميل الحدي للانتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار جميع المؤشرات (APD,MPD,APC,MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع

(2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر MPD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية باقي المؤشرات ايضاً.

(3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر APC من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر APD عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير.

(4) حذف مؤشر MPC لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير المعنوي وتم بناء الانموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر APD الى مؤشر القيمة السوقية(57412.168) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة السوقية لقطاع السياحة بمقدار(57412.168). علما ان هذه التأثير كان معنوياً عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.141) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور .
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الرابع (0.234). وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (23.4%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر القيمة السوقية، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنوياً عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (4.582) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور .

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية بالنسبة للقطاع السياحي وفق الفرضية الفرعية الاولى .

ز- القطاع الزراعي

يبين الجدول (16) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الأولى لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية.

الجدول (16)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية للقطاع الزراعي

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	35352.343	68017.237		.520	.613
	APD	-14913.405-	32141.344	-.199-	-.464-	.651
	MPD	1187.807	3993.099	.071	.297	.771
	APC	65247.027	31211.920	.902	2.090	.059
	MPC	-4320.533-	12480.013	-.084-	-.346-	.735
2	(Constant)	38179.355	64945.935		.588	.567
	APD	-15357.326-	30960.621	-.205-	-.496-	.628
	APC	64749.463	30054.548	.895	2.154	.051
	MPC	-2339.897-	10178.629	-.045-	-.230-	.822
3	(Constant)	35532.951	61717.528		.576	.574
	APD	-14846.999-	29818.033	-.198-	-.498-	.626
	APC	63812.042	28751.734	.882	2.219	.043
4	(Constant)	6472.607	19559.284		.331	.745
	APC	51186.215	13208.660	.707	3.875	.001

R²=.500, Sig=.001^e, F_{المحسوبة}=15.017

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (16) أعلاه ما يلي:-

- (1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للانتمان APC, الميل الحدي للانتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لثلاث مؤشرات هي (APD,MPD,MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في مؤشر (APC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.
- (2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر MPD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر APC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية باقي المؤشرات.
- (3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر MPC من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر APC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير.
- (4) حذف مؤشر APD لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير المعنوي وتم بناء الانموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر APC الى مؤشر القيمة السوقية (51186.215) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة السوقية للقطاع الزراعي بمقدار (51186.215). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (3.875) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الرابع (0.500). وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (50%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر القيمة السوقية، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (15.017) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية بالنسبة لقطاع الزراعي وفق الفرضية الفرعية الاولى.

1. اختبار الفرضية الفرعية الثانية

أ- قطاع المصارف

يبين الجدول (17) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الثانية لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة.

الجدول (17)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة لقطاع المصارف

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	595932.563	401542.290		1.484	.164
	APD	-97800.844-	189747.619	-.282-	-.515-	.616
	MPD	-31789.506-	23573.408	-.412-	-1.349-	.202
	APC	42466.451	184260.728	.127	.230	.822
	MPC	117214.210	73676.219	.490	1.591	.138
2	(Constant)	531718.726	278417.588		1.910	.078
	APD	-59468.237-	87937.247	-.171-	-.676-	.511
	MPD	-32080.664-	22666.049	-.416-	-1.415-	.180
	MPC	119645.484	70211.330	.500	1.704	.112
3	(Constant)	352975.694	85783.220		4.115	.001
	MPD	-29101.664-	21798.683	-.377-	-1.335-	.203
	MPC	110704.272	67605.555	.463	1.638	.124
4	(Constant)	330117.705	86221.153		3.829	.002
	MPC	64284.042	59470.845	.269	1.081	.297
5	(Constant)	392910.435	64048.662		6.135	.000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (17) أعلاه ما يلي:-

(1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للائتمان APC, الميل الحدي للائتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار جميع مؤشرات هي (APD, MPD, APD, MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر APC من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية باقي المؤشرات.

(3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر APD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية باقي المؤشرات.

(4) تضمن الانموذج الرابع حذف مؤشر MPD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية المؤشر الاخير.

(5) تضمن الانموذج الخامس حذف المؤشر المتبقي وهو مؤشر الميل الحدي للائتمان MPC لعدم معنويته يستدل الباحث من التحليل أعلاه قبول فرضية العدم (H0) و رفض فرضية الوجود (H1) بمعنى لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة بالنسبة لقطاع المصارف وفق الفرضية الفرعية الثانية.

ب- قطاع التأمين

يبين الجدول (18) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الثانية لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة.

الجدول (18)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الإيداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة لقطاع التأمين

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	42.248	2899.399		.015	.989
	APD	819.321	1370.102	.343	.598	.561
	MPD	-133.701-	170.215	-.252-	-.785-	.447
	APC	-1149.792-	1330.483	-.499-	-.864-	.404
	MPC	578.516	531.991	.351	1.087	.298
2	(Constant)	1667.283	985.635		1.692	.115
	MPD	-138.427-	165.778	-.261-	-.835-	.419
	APC	-452.380-	624.343	-.196-	-.725-	.482
	MPC	567.125	518.347	.345	1.094	.294
3	(Constant)	1123.976	628.761		1.788	.095
	MPD	-114.870-	159.777	-.216-	-.719-	.484
	MPC	479.830	495.525	.291	.968	.349
4	(Constant)	1033.751	606.106		1.706	.109
	MPC	296.600	418.061	.180	.709	.489
5	(Constant)	1323.471	440.884		3.002	.008

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (18) أعلاه ما يلي:-

(1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للائتمان APC, الميل الحدي للائتمان MPC)، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار جميع مؤشرات هي (APD,MPD,APC,MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر APD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية باقي المؤشرات.

- (2) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر APC من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية باقي المؤشرات.
- (4) تضمن الانموذج الرابع حذف مؤشر MPD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية المؤشر الاخير.
- (5) تضمن الانموذج الخامس حذف المؤشر المتبقي وهو مؤشر الميل الحدي للائتمان MPC لعدم معنويته يستدل الباحث من التحليل أعلاه قبول فرضية العدم (H0) و رفض فرضية الوجود (H1) بمعنى لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة بالنسبة لقطاع التأمين وفق الفرضية الفرعية الثانية.

ج- قطاع الاستثمار

يبين الجدول (19) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الثانية لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة.

الجدول (19)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة لقطاع الاستثمار

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	566.947	1193.443		.475	.643
	APD	872.260	563.958	.613	1.547	.148
	MPD	-81.334-	70.064	-.257-	-1.161-	.268
	APC	-1728.669-	547.650	-1.260-	-3.157-	.008
	MPC	176.076	218.977	.180	.804	.437
2	(Constant)	637.865	1173.888		.543	.596
	APD	856.023	555.882	.602	1.540	.148
	MPD	-51.277-	58.448	-.162-	-.877-	.396
	APC	-1665.617-	534.588	-1.214-	-3.116-	.008
3	(Constant)	419.122	1137.629		.368	.718

	APD	893.835	549.631	.628	1.626	.126
	APC	-1678.392-	529.976	-1.223-	-3.167-	.007
4	(Constant)	2168.644	389.679		5.565	.000
	APC	-918.278-	263.156	-.669-	-3.489-	.003
R ² =.448, Sig=.003 ^o , F _{المحسوبة} =12.177						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (19) أعلاه ما يلي:-

- (1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للائتمان APC, الميل الحدي للائتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لثلاث مؤشرات هي (APD,MPD,MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في مؤشر (APC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.
- (2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر MPC من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر APC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية باقي المؤشرات.
- (3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر MPD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر APC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير.
- (4) حذف مؤشر APD لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير معنويا وتم بناء الانموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر APC الى مؤشر القيمة المتداولة (-918.278-) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة المتداولة لقطاع الاستثمار بمقدار (-918.278-). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-3.489-) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الرابع (0.448). وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (44.8%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر القيمة المتداولة، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (12.177) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة بالنسبة لقطاع الاستثمار وفق الفرضية الفرعية الثانية بنسبة .

د- قطاع الخدمات

يبين الجدول (20) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الثانية لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة.

الجدول (20)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة لقطاع الخدمات

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	8497.506	16876.904		.503	.624
	APD	3505.035	7975.131	.231	.439	.668
	MPD	-1575.873-	990.795	-.468-	-1.591-	.138
	APC	-4138.637-	7744.516	-.283-	-.534-	.603
	MPC	5983.449	3096.626	.573	1.932	.077
2	(Constant)	15449.365	5698.911		2.711	.018
	MPD	-1596.091-	958.521	-.474-	-1.665-	.120
	APC	-1155.126-	3609.933	-.079-	-.320-	.754
	MPC	5934.717	2997.068	.568	1.980	.069
3	(Constant)	14062.062	3578.229		3.930	.002
	MPD	-1535.940-	909.277	-.456-	-1.689-	.113

	MPC	5711.814	2819.994	.547	2.025	.062
4	(Constant)	12855.654	3716.533		3.459	.004
	MPC	3261.828	2563.470	.312	1.272	.223
5	(Constant)	16041.812	2799.006		5.731	.000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (20) أعلاه ما يلي:-

- (1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للائتمان APC, الميل الحدي للائتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار ثلاث مؤشرات هي (APD,MPD,APC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في مؤشر (MPC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.
 - (2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر APD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر MPC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية باقي المؤشرات.
 - (3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر APC من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر MPC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير.
 - (4) تضمن الانموذج الرابع حذف مؤشر MPD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية المؤشر الاخير.
 - (5) تضمن الانموذج الخامس حذف المؤشر المتبقي وهو مؤشر الميل الحدي للائتمان MPC لعدم معنويته
- يستدل الباحث من التحليل أعلاه قبول فرضية العدم (H0) و رفض فرضية الوجود (H1) بمعنى لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة بالنسبة لقطاع الخدمات وفق الفرضية الفرعية الثانية.

هـ - قطاع الصناعة

يبين الجدول (21) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الثانية لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة.

الجدول (21)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة لقطاع الصناعي

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
		1	(Constant)	44496392422.212		
	APD	-15878602781.241-	10056127109.427	-.814-	-1.579-	.140
	MPD	204562417.237	1249328911.597	.047	.164	.873
	APC	7389997631.985	9765336236.246	.393	.757	.464
	MPC	-2606218733.281-	3904646749.410	-.194-	-.667-	.517
2	(Constant)	44983256366.267	20267863649.491		2.219	.045
	APD	-15955054313.592-	9661969640.187	-.818-	-1.651-	.123
	APC	7304307801.992	9379208820.321	.388	.779	.450
	MPC	-2265116470.414-	3176474014.471	-.168-	-.713-	.488
3	(Constant)	42421429088.902	19593655510.410		2.165	.048
	APD	-15461036248.147-	9466423496.838	-.792-	-1.633-	.125
	APC	6396845891.914	9127902455.824	.340	.701	.495
4	(Constant)	32770955858.826	13700005425.318		2.392	.030
	APD	-9610213527.281-	4385870863.125	-.492-	-2.191-	.045
R ² =.242, Sig=.045 ^e , F _{المحسوبة} =4.801						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (21) أعلاه ما يلي:-

- (1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للانتمان APC, الميل الحدي للانتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار جميع المؤشرات عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع
- (2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر MPD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج والذي اظهر عدم معنوية باقي المؤشرات.
- (3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر MPC من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية المؤشر الاخر
- (4) حذف مؤشر APC لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير معنويا وتم بناء الانموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر APD الى مؤشر القيمة المتداولة (-9610213527.281-) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة المتداولة لقطاع الصناعة بمقدار (-9610213527.281-). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig.، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-2.191-) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الرابع (0.242). وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (24.2%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر القيمة المتداولة، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (4.801) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والانتمانية ومؤشر القيمة المتداولة بالنسبة للقطاع الصناعي وفق الفرضية الفرعية الثانية .

و- قطاع السياحة

يبين الجدول (22) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الثانية لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة.

الجدول (22)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة لقطاع السياحة

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-17288.451-	23143.013		-.747-	.469
	APD	22282.531	10936.162	.973	2.038	.064
	MPD	-2194.493-	1358.661	-.431-	-1.615-	.132
	APC	-23841.263-	10619.924	-1.079-	-2.245-	.044
	MPC	6842.163	4246.352	.433	1.611	.133
2	(Constant)	-14532.616-	24455.718		-.594-	.563
	APD	21651.554	11580.734	.945	1.870	.084
	MPD	-1026.495-	1217.645	-.202-	-.843-	.414
	APC	-21391.115-	11137.122	-.968-	-1.921-	.077
3	(Constant)	-18911.565-	23649.487		-.800-	.437
	APD	22408.497	11425.947	.978	1.961	.070
	APC	-21646.854-	11017.353	-.980-	-1.965-	.070

R²=.226, Sig=.166^d, F_{المصوبة}=2.048

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (22) أعلاه ما يلي:-

(1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للائتمان APC, الميل الحدي للائتمان MPC)، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لمؤشر (MPD, MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في المؤشرات الاخرى (APD, APC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر MPC من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرات (APD,APC) عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير

(3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر MPD من الانموذج لعدم معنويته ، وتم إعادة بناء الانموذج الثالث والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر APD الى مؤشر القيمة المتداولة (22408.497) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة المتداولة لقطاع السياحة بمقدار (22408.497). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (1.961) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور .
- كان معامل انحدار مؤشر APC الى مؤشر القيمة المتداولة (-21646.854) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة المتداولة لقطاع السياحة بمقدار (-21646.854). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-1.965) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور .
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الثالث (0.226) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (22.6%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر القيمة المتداولة، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (2.048) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور .

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الابداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة بالنسبة لقطاع السياحي وفق الفرضية الفرعية الثانية.

ز- القطاع الزراعي

يبين الجدول (23) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الثانية لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة.

الجدول (23)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة للقطاع الزراعي

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	18999.211	20510.449		.926	.373
	APD	-8167.317-	9692.152	-.429-	-.843-	.416
	MPD	-1287.969-	1204.110	-.305-	-1.070-	.306
	APC	7153.578	9411.886	.390	.760	.462
	MPC	7827.947	3763.320	.597	2.080	.060
2	(Constant)	8182.232	14527.513		.563	.583
	APD	-1710.095-	4588.466	-.090-	-.373-	.715
	MPD	-1337.016-	1182.689	-.316-	-1.130-	.279
	MPC	8237.501	3663.547	.628	2.249	.043
3	(Constant)	3042.217	4422.798		.688	.503
	MPD	-1251.350-	1123.893	-.296-	-1.113-	.284
	MPC	7980.383	3485.597	.609	2.290	.038
4	(Constant)	2059.341	4368.292		.471	.644
	MPC	5984.348	3013.019	.456	1.986	.066

R²=.208, Sig=.066^o, F_{المصوبة}=3.945

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (23) أعلاه ما يلي:-

(1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للائتمان APC, الميل الحدي للائتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لثلاث مؤشرات هي (APD,MPD,APC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ،

بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في المؤشر الثاني (MPC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر APC من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر MPC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية باقي المؤشرات.

(3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر APD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر APC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير.

(4) حذف مؤشر MPD لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير معنويا وتم بناء الانموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر APC الى مؤشر القيمة المتداولة (5984.348) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر القيمة المتداولة للقطاع الزراعي بمقدار (5984.348). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (1.986) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الرابع (0.208). وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (20.8%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر القيمة المتداولة، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (3.945) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة المتداولة بالنسبة لقطاع الزراعي وفق الفرضية الفرعية الثانية .

2. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

أ- قطاع المصارف

الجدول (24) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الثالثة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الاسهم المتداولة.

الجدول (24)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الاسهم المتداولة لقطاع المصارف

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	389522.428	283345.562		1.375	.194
	APD	-136661.771-	133894.106	-.363-	-1.021-	.328
	MPD	-40392.910-	16634.414	-.483-	-2.428-	.032
	APC	308856.054	130022.318	.850	2.375	.035
	MPC	127942.268	51989.119	.493	2.461	.030
2	(Constant)	118468.534	98952.248		1.197	.253
	MPD	-39604.596-	16643.146	-.473-	-2.380-	.033
	APC	192528.574	62680.580	.530	3.072	.009
	MPC	129842.334	52039.177	.500	2.495	.027
R ² =.637, Sig=.003 ^c , F المحسوبة=7.592						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (24) أعلاه ما يلي:-

(1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للائتمان APC, الميل الحدي للائتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية

لمعامل انحدار مؤشر (APD) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في المؤشرات الأخرى (MPD,APC,MPC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع. (2) تضمن النموذج الثاني حذف مؤشر APD من النموذج لعدم معنويته ، وتم إعادة بناء النموذج الثاني والذي اظهر الآتي:

- كان معامل انحدار مؤشر MPD الى مؤشر عدد الاسهم المتداولة (-39604.596) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الاسهم المتداولة لقطاع المصارف بمقدار (-39604.596). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-2.380) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- كان معامل انحدار مؤشر APC الى مؤشر عدد الاسهم المتداولة (192528.574) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الاسهم المتداولة لقطاع المصارف بمقدار (192528.574). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (3.072) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- كان معامل انحدار مؤشر MPC الى مؤشر عدد الاسهم المتداولة (129842.334) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الاسهم المتداولة لقطاع المصارف بمقدار (129842.334). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.495) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) النموذج الثاني (0.637) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (63.7%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الاسهم المتداولة، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في النموذج ، فضلا عن ذلك كان النموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%) ، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة النموذج كانت (7.592) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الاسهم المتداولة بالنسبة لقطاع المصارف وفق الفرضية الفرعية الثالثة .

ب- قطاع التأمين

يبين الجدول (25) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الثالثة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الاسهم المتداولة.

الجدول (25)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الاسهم المتداولة لقطاع التأمين

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-458.023-	1382.284		-.331-	.746
	APD	568.341	653.194	.463	.870	.401
	MPD	-25.170-	81.150	-.092-	-.310-	.762
	APC	-415.803-	634.306	-.352-	-.656-	.524
	MPC	412.804	253.626	.488	1.628	.130
2	(Constant)	-517.927-	1320.289		-.392-	.701
	APD	577.748	629.400	.471	.918	.375
	APC	-405.260-	610.980	-.343-	-.663-	.519
	MPC	370.834	206.922	.439	1.792	.096
3	(Constant)	103.266	911.830		.113	.911
	APD	209.842	291.466	.171	.720	.483
	MPC	352.212	200.866	.417	1.753	.101
4	(Constant)	725.731	285.002		2.546	.022
	MPC	366.995	196.579	.434	1.867	.082
R ² =.189, Sig=.082 ^e , F _{المحسوبة} =3.485						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (25) أعلاه ما يلي:-

- (1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للانتمان APC, الميل الحدي للانتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار جميع المؤشرات عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع .
- (2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر MPD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر MPC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية باقي المؤشرات.
- (3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر APC من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية باقي المؤشرات.
- (4) حذف مؤشر APD لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير معنويا وتم بناء الانموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر MPC الى مؤشر عدد الاسهم المتداولة (366.995) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الاسهم المتداولة لقطاع التأمين بمقدار (366.995). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (1.867) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور .
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الرابع (0.189). وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (18.9%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الاسهم المتداولة ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%) ، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (3.485) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور .

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الاسهم المتداولة بالنسبة لقطاع التأمين وفق الفرضية الفرعية الثالثة بنسبة 25%.

ج- قطاع الاستثمار

يبين الجدول (26) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الثالثة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الاسهم المتداولة.

الجدول (26)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الاسهم المتداولة لقطاع الاستثمار

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1281.182-	1433.280		-.894-	.389
	APD	1550.295	677.292	1.053	2.289	.041
	MPD	-75.725-	84.144	-.231-	-.900-	.386
	APC	-1924.363-	657.707	-1.355-	-2.926-	.013
	MPC	143.136	262.983	.141	.544	.596
2	(Constant)	-1223.531-	1390.133		-.880-	.395
	APD	1537.095	658.282	1.044	2.335	.036
	MPD	-51.291-	69.214	-.157-	-.741-	.472
	APC	-1873.107-	633.066	-1.319-	-2.959-	.011
3	(Constant)	-1442.335-	1336.363		-1.079-	.299
	APD	1574.917	645.647	1.069	2.439	.029
	APC	-1885.885-	622.558	-1.328-	-3.029-	.009

R²=.402, Sig=.027^d, F_{المصوبة}=4.710

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (26) أعلاه ما يلي:-

- (1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للانتمان APC, الميل الحدي للانتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لمؤشر (MPD, MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في المؤشرات الأخرى (APD, APC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.
- (2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر MPC من الانموذج لعدم معنويته (لأنه أكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الأول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرات (APD, APC) عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الأخير
- (3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر MPD من الانموذج لعدم معنويته ، وتم إعادة بناء الانموذج الثالث والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر APD الى مؤشر عدد الاسهم المتداولة (1574.917) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الاسهم المتداولة لقطاع الاستثمار بمقدار (1574.917). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.439) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور .
- كان معامل انحدار مؤشر APC الى مؤشر عدد الاسهم المتداولة (-1885.885) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات لقطاع الاستثمار بمقدار (-1885.885). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-3.029) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور .
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الثالث (0.402) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (40.2%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الاسهم المتداولة، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%) ، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (4.710) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور .

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الاسهم المتداولة بالنسبة لقطاع الاستثمار وفق الفرضية الفرعية الثالثة .

د - قطاع الخدمات

يبين الجدول (27) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الثالثة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الاسهم المتداولة.

الجدول (27)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الاسهم المتداولة لقطاع الخدمات

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1014.462	2956.799		.343	.737
	APD	1094.796	1397.227	.332	.784	.448
	MPD	-355.686-	173.585	-.485-	-2.049-	.063
	APC	30.804	1356.823	.010	.023	.982
	MPC	1458.507	542.523	.641	2.688	.020
2	(Constant)	967.883	2045.679		.473	.644
	APD	1122.602	646.121	.340	1.737	.106
	MPD	-355.898-	166.539	-.485-	-2.137-	.052
	MPC	1460.271	515.879	.642	2.831	.014
3	(Constant)	4342.074	687.666		6.314	.000
	MPD	-412.133-	174.745	-.562-	-2.358-	.033
	MPC	1629.057	541.948	.716	3.006	.009
R ² =.415, Sig=.023 ^d , F المحسوبة=4.967						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (27) أعلاه ما يلي:-

(1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للانتمان APC, الميل الحدي للانتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لمؤشر (APD,APC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في المؤشرات الأخرى (MPD, MPC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر APC من الانموذج لعدم معنويته (لأنه أكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الأول)، وتم إعادة بناء الانموذج الأمر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرات (MPD, MPC) عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الأخير

(3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر APD من الانموذج لعدم معنويته ، وتم إعادة بناء الانموذج الثالث والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر MPD الى مؤشر عدد الاسهم المتداولة (-412.133-) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الاسهم المتداولة لقطاع الخدمات بمقدار (-412.133-). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-2.358-) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- كان معامل انحدار مؤشر MPC الى مؤشر عدد الاسهم المتداولة (1629.057) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات لقطاع الخدمات بمقدار (1629.057). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (3.006) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الثالث (0.415) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (41.5%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الاسهم المتداولة، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%) ، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (4.967) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الاسهم المتداولة بالنسبة لقطاع الخدمات وفق الفرضية الفرعية الثالثة .

هـ - قطاع الصناعة

يبين الجدول (28) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الثالثة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الاسهم المتداولة.

الجدول (28)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الاسهم المتداولة لقطاع الصناعي

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	7270984830.218	3477391365.310		2.091	.058
	APD	-2594653173.044-	1643230986.136	-.814-	-1.579-	.140
	MPD	33424786.795	204147775.488	.047	.164	.873
	APC	1207562419.845	1595714027.758	.393	.757	.464
	MPC	-425860106.325-	638042504.706	-.194-	-.667-	.517
2	(Constant)	7350536703.667	3311889052.810		2.219	.045
	APD	-2607145087.265-	1578823108.015	-.818-	-1.651-	.123
	APC	1193560999.952	1532618314.058	.388	.779	.450
	MPC	-370125184.115-	519054681.687	-.168-	-.713-	.488
3	(Constant)	6931928298.717	3201716752.870		2.165	.048
	APD	-2526421411.544-	1546868407.658	-.792-	-1.633-	.125
	APC	1045279659.486	1491552109.603	.340	.701	.495
4	(Constant)	5354988109.402	2238660061.339		2.392	.030
	APD	-1570364929.222-	716676645.786	-.492-	-2.191-	.045
R ² =.242, Sig=.045 ^e , F _{المحسوبة} =4.801						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (28) أعلاه ما يلي:-

- (1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للانتمان APC, الميل الحدي للانتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار جميع المؤشرات عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع .
- (2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر MPD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية باقي المؤشرات.
- (3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر MPC من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر عدم معنوية باقي المؤشرات.
- (4) حذف مؤشر APC لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير المعنوي وتم بناء الانموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر APD الى مؤشر عدد الاسهم المتداولة (-1570364929.222) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الاسهم المتداولة لقطاع الصناعة بمقدار (-1570364929.222). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig.، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-2.191-) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الرابع (0.242). وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (24.2%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الاسهم المتداولة ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (4.801) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والانتمانية ومؤشر عدد الاسهم المتداولة بالنسبة لقطاع الصناعة وفق الفرضية الفرعية الثالثة.

و- قطاع السياحة

يبين الجدول (29) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الثالثة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الاسهم المتداولة.

الجدول (29)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة عدد الاسهم المتداولة لقطاع السياحة

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-729.426-	1278.818		-.570-	.579
	APD	870.852	604.302	.619	1.441	.175
	MPD	-178.854-	75.076	-.572-	-2.382-	.035
	APC	-567.968-	586.827	-.419-	-.968-	.352
	MPC	636.573	234.641	.657	2.713	.019
2	(Constant)	129.404	918.623		.141	.890
	APD	358.172	290.144	.255	1.234	.239
	MPD	-174.960-	74.785	-.560-	-2.340-	.036
	MPC	604.056	231.658	.623	2.608	.022
3	(Constant)	1205.956	294.039		4.101	.001
	MPD	-192.903-	74.719	-.617-	-2.582-	.022
	MPC	657.908	231.731	.679	2.839	.013
R ² =.411, Sig=.025 ^d , F _{المصوبة} =4.885						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (29) أعلاه ما يلي:-

(1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للائتمان APC, الميل الحدي للائتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لمؤشر (APD,APC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في المؤشرات الاخرى (MPD, MPC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر APC من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرات (MPD, MPC) عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير

(3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر APD من الانموذج لعدم معنويته ، وتم إعادة بناء الانموذج الثالث والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر MPD الى مؤشر عدد الاسهم المتداولة (-192.903-) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الاسهم المتداولة لقطاع السياحة بمقدار (-192.903-). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-2.582-) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- كان معامل انحدار مؤشر APC الى مؤشر عدد الاسهم المتداولة (657.908) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الاسهم المتداولة لقطاع السياحة بمقدار (657.908). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.839) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الثالث (0.411) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (41.1%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الاسهم المتداولة، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (4.885) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الابداعية والائتمانية ومؤشر عدد الاسهم المتداولة بالنسبة لقطاع السياحة وفق الفرضية الفرعية الثالثة .

ز - القطاع الزراعي

يبين الجدول (30) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الثالثة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الاسهم المتداولة.

الجدول (30)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الاسهم المتداولة للقطاع

الزراعي

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2430.758	2718.903		.894	.389
	APD	-737.213-	1284.810	-.306-	-.574-	.577
	MPD	-140.797-	159.619	-.263-	-.882-	.395
	APC	545.929	1247.657	.235	.438	.669
	MPC	919.071	498.873	.554	1.842	.090
2	(Constant)	1605.256	1895.995		.847	.413
	APD	-244.427-	598.844	-.102-	-.408-	.690
	MPD	-144.540-	154.353	-.270-	-.936-	.366
	MPC	950.326	478.132	.573	1.988	.068
3	(Constant)	870.583	577.830		1.507	.154
	MPD	-132.295-	146.835	-.247-	-.901-	.383
	MPC	913.576	455.387	.551	2.006	.065
4	(Constant)	766.671	562.640		1.363	.193
	MPC	702.551	388.080	.423	1.810	.090

R²=.179, Sig=.090^o, F المحسوبة=3.277

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (30) أعلاه ما يلي:-

(1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للائتمان APC, الميل الحدي للائتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية

لمعامل انحدار لثلاث مؤشرات هي (APD,MPD,APC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في مؤشر (MPC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع. (2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر APC من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر (MPC) عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية باقي المؤشرات (3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر APD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر (MPC) عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير (4) حذف مؤشر MPD لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير المعنوي وتم بناء الانموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر MPC الى مؤشر عدد الاسهم المتداولة (702.551) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الاسهم المتداولة لقطاع الزراعة بمقدار (702.551). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig.، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (1.810) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الرابع (0.179). وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (17.9%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الاسهم المتداولة ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (3.277) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الاسهم المتداولة بالنسبة لقطاع الزراعة وفق الفرضية الفرعية الثالثة..

3. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

أ- قطاع المصارف

يبين الجدول (31) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الرابعة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات.

الجدول (31)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات لقطاع المصارف

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	58314.904	22916.484		2.545	.026
	APD	-12500.109-	10829.117	-.527-	-1.154-	.271
	MPD	-2960.326-	1345.362	-.562-	-2.200-	.048
	APC	13322.387	10515.973	.582	1.267	.229
	MPC	10063.796	4204.787	.616	2.393	.034
2	(Constant)	33522.285	8091.770		4.143	.001
	MPD	-2888.220-	1360.985	-.548-	-2.122-	.054
	APC	2682.204	5125.672	.117	.523	.610
	MPC	10237.590	4255.477	.626	2.406	.032
3	(Constant)	36743.602	5113.787		7.185	.000
	MPD	-3027.893-	1299.483	-.574-	-2.330-	.035
	MPC	10755.171	4030.164	.658	2.669	.018

R²=.374, Sig=.038^d, F_{المصوبة}=4.184

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (31) أعلاه ما يلي:-

(1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للائتمان APC, الميل الحدي للائتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لمؤشر (APD,APC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية

لمعامل انحدار في المؤشرات الاخرى (MPD, MPC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر APD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرات (MPD, MPC) عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير

(3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر APC من الانموذج لعدم معنويته ، وتم إعادة بناء الانموذج الثالث والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر MPD الى مؤشر عدد الصفقات (-3027.893-) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات لقطاع المصارف بمقدار (-3027.893-). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-2.330) وهي قيمة معنوية عند المستوى
- كان معامل انحدار مؤشر MPC الى مؤشر عدد الصفقات (10755.171) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات لقطاع المصارف بمقدار (10755.171). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.669) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور .
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الثالث (0.374) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (37.4%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الصفقات، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%) ، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (4.184) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور .

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والانتمائية ومؤشر عدد الصفقات بالنسبة لقطاع المصارف وفق الفرضية الفرعية الرابعة.

ب- قطاع التأمين

يبين الجدول (32) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الرابعة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات.

الجدول (32)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات لقطاع التأمين

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	420.941	1189.499		.354	.730
	APD	-127.470-	562.094	-.110-	-.227-	.824
	MPD	13.232	69.832	.051	.189	.853
	APC	316.453	545.840	.283	.580	.573
	MPC	419.524	218.253	.526	1.922	.079
2	(Constant)	452.434	1133.315		.399	.696
	APD	-132.415-	540.267	-.114-	-.245-	.810
	APC	310.910	524.456	.278	.593	.563
	MPC	441.589	177.618	.553	2.486	.027
3	(Constant)	191.057	370.441		.516	.614
	APC	197.633	239.411	.177	.825	.423
	MPC	444.710	171.111	.557	2.599	.021
4	(Constant)	420.331	242.510		1.733	.104
	MPC	466.431	167.271	.584	2.788	.014
R ² =.341, Sig=.014 ^e , F _{المصوبة} =7.776						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (32) أعلاه ما يلي:-

(1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للائتمان APC, الميل الحدي للائتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لثلاث مؤشرات هي (APD,MPD,APC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ،

بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في المؤشر الثاني (MPC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر MPD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر MPC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية باقي المؤشرات.

(3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر APD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر MPC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير.

(4) حذف مؤشر APC لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير المعنوي وتم بناء الانموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر MPC الى مؤشر عدد الصفقات (466.431) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات لقطاع التأمين بمقدار (466.431). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.788) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الرابع (0.341). وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (34.1%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الصفقات ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (7.776) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات بالنسبة لقطاع التأمين وفق الفرضية الفرعية الرابعة .

ج- قطاع الاستثمار

يبين الجدول (33) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الرابعة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات.

الجدول (33)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات لقطاع الاستثمار

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	573.628	414.730		1.383	.192
	APD	24.319	195.979	.057	.124	.903
	MPD	-21.990-	24.348	-.233-	-.903-	.384
	APC	-298.376-	190.312	-.728-	-1.568-	.143
	MPC	67.666	76.096	.231	.889	.391
2	(Constant)	621.861	139.019		4.473	.001
	MPD	-22.130-	23.382	-.234-	-.946-	.361
	APC	-277.676-	88.061	-.678-	-3.153-	.008
	MPC	67.328	73.111	.230	.921	.374
3	(Constant)	636.683	137.333		4.636	.000
	MPD	-10.586-	19.631	-.112-	-.539-	.598
	APC	-258.827-	85.183	-.632-	-3.038-	.009
4	(Constant)	606.802	122.653		4.947	.000
	APC	-254.826-	82.829	-.622-	-3.077-	.008
R ² =.387, Sig=.008 ^e , F المحسوبة=9.465						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (33) أعلاه ما يلي:-

- (1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للانتمان APC, الميل الحدي للانتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار جميع المؤشرات عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع .
- (2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر APD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر APC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية باقي المؤشرات.
- (3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر MPC من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر APC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير.
- (4) حذف مؤشر MPD لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير المعنوي وتم بناء الانموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر APC الى مؤشر عدد الصفقات (-254.826-) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات لقطاع الاستثمار بمقدار (-254.826-). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-3.077) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الرابع (0.387). وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (38.7%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الصفقات ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%) ، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (9.465) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات بالنسبة لقطاع الاستثمار وفق الفرضية الفرعية الرابعة .

د- قطاع الخدمات

يبين الجدول (34) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الرابعة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات.

الجدول (34)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات لقطاع الخدمات

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1367.265	5575.561		.245	.810
	APD	581.473	2634.715	.075	.221	.829
	MPD	-669.830-	327.325	-.387-	-2.046-	.063
	APC	3927.465	2558.528	.523	1.535	.151
	MPC	2804.197	1023.021	.523	2.741	.018
2	(Constant)	2520.554	1871.543		1.347	.201
	MPD	-673.184-	314.782	-.389-	-2.139-	.052
	APC	4422.419	1185.515	.589	3.730	.003
	MPC	2796.113	984.248	.521	2.841	.014
R ² =.696, Sig=.001 ^c , F _{المحصوية} =9.906						

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (34) أعلاه ما يلي:-

(1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للائتمان APC, الميل الحدي للائتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية

لمعامل انحدار لمؤشر (APD,APC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في المؤشرات الاخرى (MPD,MPC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع. (2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر APD من الانموذج لعدم معنويته ، وتم إعادة بناء الانموذج الثاني والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر MPD الى مؤشر عدد الصفقات (-673.184) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات لقطاع الخدمات بمقدار (-673.184). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig.، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (-2.139) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- كان معامل انحدار مؤشر APC الى مؤشر عدد الصفقات (4422.419) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات لقطاع الخدمات بمقدار (4422.419). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig.، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (3.730) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- كان معامل انحدار مؤشر MPC الى مؤشر عدد الصفقات (2796.113) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات لقطاع الخدمات بمقدار (2796.113). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig.، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.841) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الثاني (0.696). وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (69.6%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الصفقات، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (9.906) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات بالنسبة لقطاع الخدمات وفق الفرضية الفرعية الرابعة.

هـ - قطاع الصناعة

يبين الجدول (35) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الرابعة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات.

الجدول (35)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات لقطاع الصناعي

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	19378.973	11801.976		1.642	.127
	APD	-4340.726-	5576.989	-.337-	-.778-	.451
	MPD	-176.667-	692.861	-.062-	-.255-	.803
	APC	10159.839	5415.720	.817	1.876	.085
	MPC	3483.615	2165.463	.392	1.609	.134
2	(Constant)	18958.501	11258.116		1.684	.116
	APD	-4274.699-	5366.899	-.332-	-.796-	.440
	APC	10233.844	5209.835	.823	1.964	.071
	MPC	3189.028	1764.424	.359	1.807	.094
3	(Constant)	10520.591	3759.923		2.798	.014
	APC	6576.976	2429.989	.529	2.707	.017
	MPC	3289.795	1736.752	.370	1.894	.079

R²=.477, Sig=.011^d, F_{المصوبة}=6.396

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (35) أعلاه ما يلي:-

(1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للائتمان APC, الميل الحدي للائتمان MPC), ويتبين انه لا توجد معنوية

لمعامل انحدار لمؤشر (APD,MPD,MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ، بينما هناك معنوية لمعامل انحدار مؤشر (APC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر MPD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرات (APC,APD) عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير

(3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر APD من الانموذج لعدم معنويته ، وتم إعادة بناء الانموذج الثالث والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر APC الى مؤشر عدد الصفقات (6576.976) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات للقطاع الصناعي بمقدار (6576.976). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.707) وهي قيمة معنوية عند المستوى
 - كان معامل انحدار مؤشر MPC الى مؤشر عدد الصفقات (3289.795) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات للقطاع الصناعي بمقدار (3289.795). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (1.894) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور .
 - بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الثالث (0.477). وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (47.7%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الصفقات، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%) ، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (6.396) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور .
- يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات بالنسبة لقطاع الصناعة وفق الفرضية الفرعية الرابعة .

و- قطاع السياحة

يبين الجدول (36) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الرابعة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات.

الجدول (36)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة عدد الصفقات لقطاع السياحة

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-3800.238-	4417.265		-.860-	.406
	APD	3679.226	2087.366	.732	1.763	.103
	MPD	-396.606-	259.325	-.355-	-1.529-	.152
	APC	-1929.696-	2027.006	-.398-	-.952-	.360
	MPC	2247.979	810.493	.649	2.774	.017
2	(Constant)	-882.331-	3169.348		-.278-	.785
	APD	1937.374	1001.028	.386	1.935	.075
	MPD	-383.376-	258.017	-.343-	-1.486-	.161
	MPC	2137.501	799.246	.617	2.674	.019
3	(Constant)	-2040.938-	3201.692		-.637-	.534
	APD	2226.445	1023.420	.443	2.175	.047
	MPC	1505.612	705.298	.435	2.135	.051

R²=.425, Sig=.021^d, F_{المصوبة}=5.174

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (36) أعلاه ما يلي:-

(1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للائتمان APC, الميل الحدي للائتمان MPC), ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لمؤشر (APD,MPD,APC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع, بينما هناك معنوية لمعامل انحدار مؤشر (MPC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر APC من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشرات (APD, MPC) عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير

(3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر MPD من الانموذج لعدم معنويته ، وتم إعادة بناء الانموذج الثالث والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر APD الى مؤشر عدد الصفقات (2226.445) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APD بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات لقطاع السياحة بمقدار (2226.445). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.175) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور
 - كان معامل انحدار مؤشر MPC الى مؤشر عدد الصفقات (1505.612) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة MPC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات لقطاع السياحة بمقدار (1505.612). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (2.135) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
 - بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الثالث (0.425) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (42.5%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الصفقات، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%)، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (5.174) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.
- يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات بالنسبة لقطاع السياحة وفق الفرضية الفرعية الرابعة .

ز - القطاع الزراعي

يبين الجدول (37) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الرابعة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات.

الجدول (37)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات للقطاع الزراعي

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2247.147	2227.769		1.009	.333
	APD	-1347.104-	1052.726	-.352-	-1.280-	.225
	MPD	91.277	130.786	.107	.698	.499
	APC	4258.222	1022.284	1.155	4.165	.001
	MPC	308.925	408.758	.117	.756	.464
2	(Constant)	2464.389	2161.961		1.140	.275
	APD	-1381.217-	1030.636	-.361-	-1.340-	.203
	APC	4219.987	1000.474	1.145	4.218	.001
	MPC	461.128	338.833	.175	1.361	.197
3	(Constant)	-262.021-	752.169		-.348-	.733
	APC	3038.400	486.117	.824	6.250	.000
	MPC	493.687	347.436	.187	1.421	.177
4	(Constant)	85.586	735.041		.116	.909
	APC	3144.619	496.384	.853	6.335	.000

R²=.728, Sig=.000^e, F_{المحصوية}=40.133

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (37) أعلاه ما يلي:-

(1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للائتمان APC, الميل الحدي للائتمان MPC)، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لثلاث مؤشرات هي (APD,MPD,MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع،

بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في المؤشر الثاني (APC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر MPD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر APC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية باقي المؤشرات.

(3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر APD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر APC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير.

(4) حذف مؤشر MPC لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير معنويا وتم بناء الانموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر APC الى مؤشر عدد الصفقات (3144.619) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير مؤشر عدد الصفقات لقطاع الزراعة بمقدار (3144.619). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (6.335) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الرابع (0.728) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (72.8%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الصفقات ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%) ، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (40.133) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر عدد الصفقات بالنسبة للقطاع الزراعي وفق الفرضية الفرعية الرابعة .

4. اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

يبين الجدول (38) ادناه اختبار الفرضية الفرعية الخامسة لهذا القطاع عن طريق تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية والمؤشر العام للسوق.

الجدول (38)

تحليل التأثير بين مؤشرات الوظائف الايداعية والائتمانية والمؤشر العام للسوق

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1057.127-	2548.157		-.415-	.686
	APD	76.064	1204.124	.018	.063	.951
	MPD	111.933	149.595	.117	.748	.469
	APC	3717.705	1169.305	.899	3.179	.008
	MPC	-627.858-	467.544	-.212-	-1.343-	.204
2	(Constant)	-906.261-	853.749		-1.062-	.308
	MPD	111.495	143.595	.117	.776	.451
	APC	3782.451	540.801	.915	6.994	.000
	MPC	-628.915-	448.988	-.213-	-1.401-	.185
3	(Constant)	-723.153-	808.810		-.894-	.386
	APC	3700.100	522.723	.895	7.079	.000
	MPC	-442.019-	373.599	-.150-	-1.183-	.256
4	(Constant)	-1034.379-	774.965		-1.335-	.202
	APC	3604.998	523.344	.872	6.888	.000

R²=.760, Sig=.000^a, F المحسوبة=47.450

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الالكترونية

يتبين من الجدول (38) أعلاه ما يلي:-

(1) تضمن الانموذج الأول كل مؤشرات المتغير المستقل (الميل المتوسط للإيداع APD, الميل الحدي للإيداع MPD, الميل المتوسط للائتمان APC, الميل الحدي للائتمان MPC) ، ويتبين انه لا توجد معنوية لمعامل انحدار لثلاثة مؤشرات هي (APD,MPD,MPC) عند مستوى (10%) مع مؤشر المتغير التابع ،

بينما هناك معنوية لمعامل انحدار في مؤشر (APC) عند مستوى معنوي (10%) مع مؤشر المتغير التابع.

(2) تضمن الانموذج الثاني حذف مؤشر APD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر APC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية باقي المؤشرات.

(3) تضمن الانموذج الثالث حذف مؤشر MPD من الانموذج لعدم معنويته (لأنه اكثر المؤشرات غير معنوية في الانموذج الاول)، وتم إعادة بناء الانموذج الامر الذي اظهر معنوية معامل انحدار لمؤشر APC عند مستوى معنوي (10%) من خلال قيمة Sig. ، مع عدم معنوية المؤشر الاخير.

(4) حذف مؤشر MPC لأنه يمثل اكثر المؤشرات غير معنويا وتم بناء الانموذج الرابع ، والذي اظهر الاتي:

- كان معامل انحدار مؤشر APC الى المؤشر العام للسوق (3604.998) وهذا يعني وجود تأثير بين المؤشرين ، بمعنى انه في حالة زيادة نسبة APC بمقدار وحدة واحدة سوف يتغير المؤشر العام للسوق بمقدار (3604.998). علما ان هذه التأثير كان معنويا عند مستوى (10%) من خلال قيمة Sig. ، فضلا عن ذلك ان قيمة (t) المحسوبة لمعامل الانحدار كانت (6.335) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

- بلغت قيمة معامل تحديد (R^2) الانموذج الرابع (0.760) وهذا يعني ان المؤشر يفسر ما نسبته (76%) من التغيرات التي تطرأ على مؤشر عدد الصفقات ، اما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى غير داخله في الانموذج ، فضلا عن ذلك كان الانموذج معنويا عند مستوى معنوي (10%) ، فضلا عن قيمة (F) المحسوبة لمعادلة الانموذج كانت (47.450) وهي قيمة معنوية عند المستوى المذكور.

يستدل الباحث من التحليل أعلاه رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1) بمعنى يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للوظائف الايداعية والائتمانية والمؤشر العام للسوق وفق الفرضية الفرعية الخامسة .

ويوضح الجدول (39) نتائج الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية حسب القطاعات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

الجدول(39)

نتائج الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية

اسم القطاع	الفرضية الفرعية الاولى	الفرضية الفرعية الثانية	الفرضية الفرعية الثالثة	الفرضية الفرعية الرابعة	الفرضية الفرعية الخامسة
المصارف	قبول فرضية الوجود	رفض فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود
التأمين	رفض فرضية الوجود	رفض فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود
الاستثمار	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود
الخدمات	قبول فرضية الوجود	رفض فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود
الصناعة	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود
السياحة	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود
الزراعي	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود	قبول فرضية الوجود

يتضح من الجدول (39) اعلاه ما يلي:

1. عند اجراء تحليل الاثر للفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسية الثانية تبين ان هناك اثر للوظائف الايداعية والائتمانية للمصارف التجارية في مؤشر القيمة السوقية للقطاعات (المصارف, الاستثمار, الخدمات, الصناعة, السياحة, الزراعة) فيما لم يكن هناك اثر لتلك الوظائف في القيمة السوقية لقطاع التأمين.
2. عند اجراء تحليل الاثر للفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية تبين ان هناك اثر للوظائف الايداعية والائتمانية للمصارف التجارية في مؤشر القيمة المتداولة للقطاعات (الاستثمار,

- الصناعة, السياحة, الزراعة) فيما لم يكن اثر لتلك الوظائف في مؤشر القيمة المتداولة للقطاعات (المصارف, التأمين, الخدمات)
3. عند اجراء تحليل الاثر للفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية تبين ان هناك اثر للوظائف الايداعية والائتمانية للمصارف التجارية في مؤشر عدد الاسهم المتداولة لجميع القطاعات عينة الدراسة(المصارف, التأمين, الاستثمار, الخدمات, الصناعة, السياحة, الزراعة).
4. عند اجراء تحليل الاثر للفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية تبين ان هناك اثر للوظائف الايداعية والائتمانية للمصارف التجارية في مؤشر عدد الصفقات لجميع القطاعات عينة الدراسة(المصارف, التأمين, الاستثمار, الخدمات, الصناعة, السياحة, الزراعة).
5. عند اجراء تحليل الاثر للفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الثانية تبين ان هناك اثر للوظائف الايداعية والائتمانية للمصارف التجارية في المؤشر العام لسوق العراق للاوراق المالية

الفصل الرابع

المبحث الأول

الاستنتاجات

المبحث الثاني

التوصيات

الفصل الرابع

المبحث الأول

الاستنتاجات

1. إنَّ ضعف إدارة المصارف في أداء الوظائف الإيداعية والائتمانية يؤثر وبشكل كبير على النشاط الاقتصادي بشكل عام و على نشاط الاسواق المالية بشكل خاص وفي مختلف القطاعات العاملة فيها والسبب في ذلك أن الشركات المدرجة في الأسواق تحتاج إلى الحصول على التمويل اللازم للنمو وزيادة نشاطها لتحقيق الأرباح ولا يمكن ذلك دون وجود نظام مصرفي فعال يقوم بوظائفه بشكل صحيح.
2. هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تؤثر في أداء المصارف التجارية لوظائفها الايداعية والائتمانية ولعل ابرز هذه المعوقات تتمثل في انخفاض الوعي المصرفي لدى الجمهور وضعف الاستقرار الأمني وكذلك انخفاض نسبة الكثافة المصرفية وترهل الهيكل الإداري في اغلب المصارف وانخفاض الثقة في النظام المصرفي ومشاكل التخلف عن السداد للقروض الممنوحة.
3. أظهرت نتائج التحليل المالي للوظيفة الايداعية للمصارف التجارية ومن خلال مؤشرات الميل المتوسط للإيداع والميل الحدي للإيداع أن قيم مؤشر الميل المتوسط للإيداع المتحصل عليها كانت متباينة وضعيفة وكان هذا التباين في النسب بحدود موجبة على العكس من الميل الحدي للإيداع إذ كان التباين في النتائج كبيرا إذ تراوحت قيم المؤشر بين (-21.58%، 14.01%) وهذا يعبر عن التراجع في دور المصارف التجارية في الاقتصاد العراقي وذلك من خلال انخفاض الودائع

المصرفية بشكل كبير بسبب ضعف الثقافة المصرفية للجمهور من جانب وانخفاض الثقة بالنظام المصرفي من جهة أخرى وهو ما يعني فقدان حلقة مهمة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال وظائف المصارف التنموية.

4. أظهرت نتائج التحليل المالي للوظيفة الائتمانية للمصارف التجارية من خلال قياس مؤشرات الميل المتوسط للائتمان والميل الحدي للائتمان إلى أن الميل المتوسط للائتمان كان ذا منحنى تصاعدي في معظم سنوات الدراسة بينما كانت قيم مؤشر الميل الحدي للائتمان متذبذبة إذ تراوحت نسبة الميل الحدي بين (-6.45% ، 2.92%) وكانت قيم مؤشرات الوظيفة الائتمانية ضعيفة وليس بالمستوى المطلوب الذي من الممكن أن يساعد في تحقيق نمو اقتصادي ويعود السبب في ذلك إلى أن السياسة الائتمانية للمصارف التجارية تتأثر بعدم استقرار الوضع الأمني بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالزبائن ومشكلة التخلف عن السداد.

5. أظهرت نتائج التحليل المالي لمؤشرات (القيمة السوقية، حجم التداول ، عدد الصفقات، عدد الأسهم) لقطاعات سوق العراق للأوراق المالية خلال مدة الدراسة ان القطاع المصرفي هو صاحب أعلى قيمة لجميع المؤشرات المذكورة من بين جميع القطاعات العاملة في السوق إذ كان القطاع المصرفي صاحب السيطرة المطلقة على نشاط السوق وقد يعود السبب في ذلك إلى أن القطاع المصرفي هو صاحب أعلى عدد من الشركات المدرجة في سوق العراق كما انه أكثر القطاعات جذبا لدى المستثمرين كما يتمتع القطاع المصرفي بميزة في السوق بان الاستثمار فيه أفضل من الاستثمار في باقي القطاعات إذ يعود ضعف اغلب القطاعات إلى عوامل متعلقة بالسياسات

- الاقتصادية ووضع التجارة الخارجية من خلال الاعتماد على الاستيراد وعدم التصنيع داخل البلد الأمر الذي أدى إلى ضعف نشاط عمل هذه القطاعات وانعدام الفرص الاستثمارية فيها.
6. ضعف قيمة المؤشر العام للسوق واتخاذ مستويات متقاربة خلال اغلب سنوات الدراسة اذ ارتفعت قيمة المؤشر في عام 2015 ومن ثم عاودت للتذبذب مرة أخرى ولكن بمستويات اعلى عما كانت عليه سابقا. كما هذه القيم المنخفضة للمؤشر هي بسبب ضعف عمل سوق العراق للأوراق المالية بالإضافة إلى إن الأفراد تجد أن استثمارات السوق غير جذابة وان اكتناز الأموال أفضل وان اغلب القطاعات المدرجة في السوق هي ذات نشاط بسيط وقد يكون معدوما أحيانا.
7. تبين من خلال نتائج تحليل تأثير مؤشرات الوظيفة الايداعية والائتمانية في مؤشر القيمة السوقية للقطاعات العاملة في سوق العراق للأوراق المالية وجود علاقة اثر له دلالة معنوية بين اغلب القطاعات ومؤشر القيمة السوقية عند مستوى 10% اذ وجد أن هناك علاقة معنوية بين مؤشر الميل الحدي للائتمان لقطاعات (المصارف ، الصناعة، الزراعة) في مؤشر القيمة السوقية ، بينما كانت هناك علاقة بين مؤشر الميل الحدي للإيداع لقطاعات (الخدمات،الساحة) في مؤشر القيمة السوقية ، أما قطاع الاستثمار كانت أكثر علاقات الأثر ذات دلالة معنوية أما في قطاع التأمين لم يكون هناك علاقة اثر بين الوظائف الايداعية والائتمانية ومؤشر القيمة السوقية.
8. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لتأثير الوظائف الايداعية والائتمانية في مؤشر القيمة المتداولة للقطاعات المدرجة في سوق العراق كانت علاقة التأثير له دلالة معنوية في بعض القطاعات وينسب مختلفة لقطاعات (الاستثمار،السياحة،الصناعة،الزراعة) عند مستوى معنوي 10% فيما كانت

قطاعات (المصارف، التأمين، الخدمات) غير معنوية عند نفس المستوى اي انه لا يوجد تأثير للوظائف الايداعية والائتمانية في مؤشر قيمة التداول.

9. أثبتت الدراسة نتائج قياس علاقة الأثر للوظائف الايداعية والائتمانية في مؤشر عدد الأسهم المتداولة للقطاعات المدرجة في سوق العراق صحة الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية على وجود علاقة ذات تأثير له دلالة معنوية عند مستوى 10% للوظائف الايداعية والائتمانية في مؤشر عدد الأسهم المتداولة وبنسب متفاوتة لجميع القطاعات العاملة في السوق.

10. بينت نتائج الدراسة أن علاقة الأثر للوظائف الايداعية والائتمانية في مؤشر عدد الصفقات للقطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية أن هناك علاقة تأثير له دلالة معنوية بين الوظائف الايداعية والائتمانية للمصارف التجارية متمثلة بـ(الميل الحدي والمتوسط لكل من الإيداع والائتمان) اذ تراوحت علاقة الأثر (25%، 75%) في مختلف القطاعات العاملة.

11. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لعلاقة الأثر بين الوظائف الايداعية والائتمانية في المؤشر العام من خلال تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الحذف التراجعي بان مؤشرات الوظيفة الايداعية (الميل الحدي للإيداع ومؤشر الميل المتوسط للإيداع) وكذلك احد مؤشرات الوظيفة الائتمانية (مؤشر الميل المتوسط للائتمان) كانت غير معنوية عند مستوى 10% مع المؤشر العام للسوق إي لا يوجد تأثير بين هذه المؤشرات والمؤشر العام، بينما كان مؤشر الميل الحدي للائتمان للقطاعات أعلاه ذو دلالة معنوية عند 10% إي أن هناك علاقة تأثير بين هذا المؤشر و المؤشر العام للسوق والسبب في ذلك هو نمو الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية لمختلف القطاعات العاملة في السوق خلال مدة الدراسة (2005 – 2021).

المبحث الثاني

التوصيات

1. توصي الدراسة المصارف التجارية بضرورة اتخاذ استراتيجيات جذب الودائع مختلفة وجديدة لتحسين من وظيفتها الإيداعية وجذب الجمهور نحو الاستثمار في الأوراق المالية للاستثمار في قطاعات سوق العراق للأوراق المالية وكذلك التشجيع في إقامة مؤسسات ضمان الودائع والتي سوف تزيد من عامل الثقة لدى الجمهور لتحسين مستوى الإيداع وتحويل مبالغ ومكتنزة من الوحدات الاقتصادية إلى أرصدة في المصارف تستخدمها في منح الائتمان.
2. العمل على تطوير سوق العراق للأوراق المالية للاتقاء فيه إلى مستوى الأسواق في دول العالم الخارجي أو حتى الدول العربية المجاورة وكذلك العمل على تحقيق الاندماج في مجال الاستثمار مع مختلف الأسواق لتوسيع مجالات الاستثمار وكذلك العمل على جذب رؤوس الأموال لتحقيق النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
3. توظيف رؤوس الأموال المتاحة والتمويل المتمثل بالائتمان الممنوح من المصارف التجارية من خلال سوق الأوراق المالية للقطاعات لتحقيق التنمية المستدامة لتلك القطاعات.
4. العمل على توفير الأموال اللازمة للشركات المدرجة في مختلف القطاعات العاملة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال قيام المصارف بالوظيفة الائتمانية، إذ يحفز البنك المركزي المصارف التجارية على تقديم الائتمان الموجه نحو القطاعات المستهدفة لتحقيق النمو خلال مدد زمنية محددة.
5. يتوجب على المصارف التجارية القيام بالوظائف الأساسية الإيداعية والائتمانية بشكل صحيح من خلال تسهيل عملية منح الائتمان لتمويل المشاريع الاستثمارية للشركات المستثمرة من جهة ومن

- جهة أخرى العمل على تحقيق رغبات المدخرين لضمان تحقيق إرباح من خلال توجيه أموالهم في تشكيلة متنوعة من الأوراق المالية للقطاعات ومن ثم ازدياد تدفق الأموال من المدخرين إلى المستثمرين من خلال السوق المالي.
6. العمل على توعية وتنقيف المستثمرين في سوق العراق لأوراق المالية عن الاستثمار في القطاعات من خلال إقامة الدورات والبرامج التطويرية والاعلانات لتأهيل قدراتهم وخبراتهم الاستثمارية.
7. توصي الدراسة بان تكون هناك رقابة دورية للشركات المدرجة في قطاعات السوق ومعرفة أي من الشركات صاحبة أداء استثماري ضعيف ومن ثم شطبها وإضافة شركات أخرى لغرض تنشيط القطاعات الضعيفة واحد تلو الآخر للرفع من قيمة المؤشر العام للسوق .
8. توصي الدراسة الاهتمام بالقطاعات الضعيفة في سوق العراق لأوراق المالية وفي مقدمة هذه القطاعات قطاع التأمين لما له من أهمية اذ إن من الضروري القيام بخلق ثقافات تأمينية لدى الجمهور والقيام بتحسين صورة القطاع التأميني كما يتوجب على شركات التأمين أن تقوم باستثمار الأموال المتاحة لديها عن طريق إيداع الفائض منها في المصارف التجارية ووضع برامج فعالة لكي ترفع مستوى الثقافة التأمينية في المجتمع.

المصادر

أولاً: القرآن الكريم

سورة يوسف آية ٥٥

ثانياً: المصادر العربية

(أ) الكتب

1. العلي ، رضا صاحب ابو حمد (2002) ، " ادارة المصارف : مدخل تحليلي كمي معاصرة " ، الطبعة الاولى ، عمان : دار الفكر للطباعة والنشر .
2. الحسني، احمد بن حسن "الودائع المصرفية :انواعها-استخداماتها -استثمارها "بيروت،الطبعة الاولى1999
3. الحسين،فلاح حسن،واخرون "ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر"الاردن،عمان:دار وائل للنشر،2003)
4. الدوري، زكريا والسامرائي، يسري، "البنوك المركزية والسياسات النقدية "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006
5. الرفاعي، عمر بسيم (معجم مصطلحات إدارة الأعمال) حلب، 2008.
6. الزبيدي حمزه محمود، (2011) ، "إدارة المصارف استراتيجية تعبئه الودائع والتقديم"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن.
7. الشمري ، صادق راشد - ادارة المصارف "الواقع والتطبيقات العلمية" - الطبعة الأولى ، مطبعة الفرخ ، بغداد، 2008
8. الشمري ، صادق راشد - ادارة المصارف "الواقع والتطبيقات العلمية" الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009
9. الشمري،صادق راشد:ادارة المصارف ،مطبعة الكتاب،بغداد،2012
10. الصيرفي ، محمد ، " إدارة المصارف " ، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2007 .

11. الصيرفي، محمد عبدالفتاح، إدارة البنوك، دار المناهج، عمان، الاردن، ط1، 2006
12. الغالي ، بن ابراهيم وعدنان ، بن ضيف محمد ، الاسواق الماليه الدوليه ، الطبعة الاولى، الجزائر، 2019
13. حنفي ، عبد الغفار ، قرياقص رسمية زكي ، الأسواق المالية والمؤسسات المالية الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2008
14. هندي، منير ابراهيم ،"الفكر الحديث في ادارة المخاطر"، الجزء 1:التوريق، ط1، الاسكندرية، 2002
15. ابو محمد ، رضا صاحب ،"ادارة المصارف"، دار ابن الاثير للطباعة والنشر - جامعة الموصل، 2005
16. رمضان، زياد وجودة، محفوظ،"الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك" دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن، 2006
17. سالم، شاهين عكاب، المخاطر المالية (انواعها، ادارتها، كيفية تجنبها، كيفية مواجهتها) دار المورد للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، دمشق، سوريا، (2010)
18. سوزان سمير ذيب، محمود إبراهيم نور، شقيري نوري موسى، يوسف عبدالله سعادة،"ادارة الائتمان"، دار الفكر للنشر والتوزيع، دون بلد النشر 2012
19. شماع ، خليل ، "أساسيات العمليات المصرفية" ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، دمشق ،سورية، 2006.
20. عبدالباقي، اسماعيل، "إدارة البنوك التجارية"، [دار غيداء للنشر والتوزيع](#)، عمان، 2016
21. عبدالله خباية، الاقتصاد المصرفي، البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ، 2000.
22. عبدالله والطراد ،خالد امين، اسماعيل ابراهيم،"ادارة العمليات المصرفية- المحلية والدولية"، دار وائل للنشر - عمان، الطبعة الاولى، 2008
23. عقل، مفلح محمد، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي ، الطبعة الاولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2006
24. قانون المصارف العراقي ، 2004

25. الصيرفي، محمد، البورصات، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، الاسكندرية، 2007
26. صادق، مدحت، ادوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للنشر والتوزيع، مصر، 2001
27. مطر، محمد، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الاساليب والادوات" دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006
28. نور سلطان، محمد سعيد : إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، القاهرة، ٢٠٠٥
29. وليد صافي، أنس البكري، الأسواق المالية والدولية، الطبعة الاولى، دار المستقبل، الاردن، 2012.

(ب) الدوريات

30. الموسوي، حيدر يونس و الصافي، حسين احمد اثر تغيرات مؤشرات الائتمان المصرفي في بعض مؤشرات السوق المالي في العراق سوق العراق للاوراق المالية دراسة تحليلية JOURNAL OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS (2017).
31. شندي، اديب قاسم، الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة Journal of Baghdad College of Economic sciences University, 2013
32. الزرقان، صالح طاهر، "التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية"، قسم الادارة المالية والمصرفية، جامعة الافراداء الخاصة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة، العدد الثالث والعشرون، 2010
33. الشمري، صادق راشد، القروض المتعثرة وأثرها على الازمات المالية، اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية العربية، (2010)
34. صيوان، شهاب احمد، مؤشرات اداء سوق العراق للاوراق المالية Journal of Baghdad College of Economic sciences University (2016).
35. المزراوي احمد عارف كريم: اثر السياسة الائتمانية على محفظة القروض في البنوك التجارية الاردنية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 19، 2009

36. الويزة أوصغير . (2018). إستراتيجيات جذب الودائع في البنوك الجزائرية وأثرها على نشاطها- دراسة مقارنة بين بنك سوسيتي جنرال الجزائر والبنك الوطني الجزائري .مجلة الإستراتيجية والتنمية،
37. ثويني ، فلاح حسن (2004)، " التقييم الاقتصادي للدور الادخاري والتمويلي لمصرفي الرافدين والرشيد"، الجامعة المستنصرية ، العدد (50) (2004) ، بغداد
38. حسن كريم حمزة & غسان رشاد عبد الحميد. (2012). سوق العراق للاوراق المالية نشأته- تحليل وتقييم مؤشراتته. Kufa Studies Center Journal, 1(24) .
39. عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، و إيمان انجرو. (2006). التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري Tishreen University . Journal–Economic and Legal Sciences Series،.28(3)
40. زاير، علي حسين، العبيدي، نهاد عبد الكريم، تطبيق نظام التأمين على الودائع في العراق ودوره في سلامة أداء المصارف التجارية .مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 2015
41. بريهي، فارس كريم، و فاضل، طيف عباس، دور سوق العراق للأوراق المالية في تنشيط القطاع الصناعي الخاص Journal of Economics and Administrative Sciences، 24(107)، 2018،
42. نوي، طه حسين و حديدي، ادم، وغربي، يسين سي لاخضر، دور إدارة الودائع في التوفيق بين هدفي السيولة والربحية لدى البنوك التجارية الجزائرية - دراسة استطلاعية لعينة من إطارات البنوك العمومية الجزائرية. مجلة البديل الاقتصادي، العدد 5، 2016.
43. عبد الحكيم ،هشام طلعت و دلول، عماد عبد الحسين ،نظام التداول الالكتروني وانعكاسه في مؤشرات تداول سوق الاوراق المالية-دراسة تحليلية على سوق العراق للأوراق المالية، 2016

ج) الرسائل والاطاريح

44. الجنابي، حيدر عباس عبدالله،" اثر عجز الموازنة الحكومية في حجم التمويل المقترض وانعكاسهما في مؤشرات التداول لسوق الأوراق المالية"، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، قسم العلوم المالية والمصرفية، 2018

45. الحسيني ، همام عبد الوهاب، " اثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي " ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد 2010
46. الصافي،حسين احمد جواد: " الائتمان المصرفي والدين الحكومي الداخلي وانعكاسهما على مؤشرات تداول السوق المالي"، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، قسم العلوم المالية والمصرفية، 2017.
47. الكريطي،عدي عباس عبدالامير، تحليل العلاقة بين القيمة السوقية للأسهم وكفاءة السوق_دراسة مقارنة بين اسواق(العراق والدوحة ولندن) للأوراق المالية للمدة(2008-2012)،رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد للحصول على درجة "ماجستير علوم في الادارة"،جامعة الكوفة،2013
48. المعموري، انتصار عباس حسون،" اثر الائتمان المصرفي على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2019"، رسالة ماجستير،جامعة القادسية،2021
49. الموسوي، حيدر يونس كاظم:" اثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، قسم الاقتصاد،2009
50. الموسوي،امير علي خليل: " تنمية الموارد المالية وأثرها في محفظة الائتمان"،رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، قسم العلوم المالية والمصرفية،2011.
51. انجرو،ايمان"التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض"،رسالة ماجستير،المحاسبة،كلية الاقتصاد،جامعة تشرين،سوريا،دمشق،2007
52. جفات، رسل حامد،" تحليل مبيعات البنك المركزي للدولار وتأثيرها في مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية"،رسالة ماجستير،جامعة كربلاء،قسم العلوم المالية والمصرفية، 2021
53. صكر، منال ابراهيم،" تحليل مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية ودورها في جذب الاستثمار المالي الاجنبي"، بحث منشور ،جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد،2021
54. عبد المطلب، إبراهيم أحمد، أحمد على أحمد و البشير، إبراهيم فضل المولى. سياسة استقطاب الودائع وأثرها على نوع وحجم التمويل المصرفي (، Doctoral dissertation جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا)،2007
55. عبدالرزاق،حميش، (البيع بالايجار للسكنات في الجزائر)مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون تخصص عقود ومسؤولية،2015

56. عبد النبي، عبير جليل حمدان، واحمد عبد الزهرة ، تحليل الوظيفة الايداعية والتمويلية في المصارف التجارية في العراق للمدة 2010-2018 Journal of Administration and Economics, (127). 2021.
57. عذافة، حيدر حسين، "فاعلية السياسة الائتمانية للمصارف المتخصصة في تنشيط الاستثمار الخاص في العراق"، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد -جامعة بغداد كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في بالاقتصاد، 2018
58. فائق، افين، اثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطرة المحفظة، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2015
59. مجادبة، مليكة، مجادبة، العايب، و سهام، (تقييم نظام حماية الودائع في البنوك التجارية الجزائرية (Doctoral dissertation جامعة جيجل)، 2020
60. مونية سلطان. (كفاءة الأسواق المالية الناشئة ودورها في الاقتصاد الوطني -دراسة حالة بورصة ماليزيا Doctoral dissertation, جامعة محمد خيضر بسكرة, قسم العلوم الاقتصادية)، 2014.

ثالثاً: المصادر الاجنبية

A- BOOK

61. AICPA. (2017). Audit and Accounting Guide Depository and Lending Institutions: **Banks and Savings Institutions, Credit Unions, Finance Companies, and Mortgage Companies**. John Wiley & Sons.
62. Arnold, G. (2012). **Modern Financial Markets and Institutions eBook**. Pearson Higher Ed.
63. B.K. Mehta , Principles of Money and Banking , 2000
64. Besley, Scott & Brigham, Eugene F., **Essentials of Managerial Finance**, 12th Edition., Harcourt, Inc., 2006
65. Brealey, R. A., Myers, S. C., Allen, F., & Mohanty, P. (2018). **Principles of corporate finance**, 12/e (Vol. 12). McGraw-Hill Education
66. Brigham, Eugene & Ehrhardt Michal C. (2011) **Financial Management, Theory and Practice**, thirteenth edition, South-western: USA

67. Burton, M., & Brown, B. (2009). **The financial system and the economy: Principles of money and banking**, New York: ME Sharpe.
68. Casu, B., Girardone, C., & Molyneux, P. (2006). **Introduction to banking** (Vol. 10). Pearson education.
69. Cecchetti, S. G., Schoenholtz, K. L., & Fackler, J. (2006). **Money, banking, and financial markets** (Vol. 4). McGraw-Hill/Irwin.
70. Cecchetti, S. G., Schoenholtz, K. L., & Fackler, J. (2017). **Money, banking, and financial markets** (Vol. 4). McGraw-Hill/Irwin..
71. Choudhry, M. (2018). **An introduction to banking: principles, strategy and risk management**. John Wiley & Sons.
72. Cline, D. K., & Mazumder, S. (2022). **Money, Banking, and Financial Markets: A Modern Introduction to Macroeconomics**. Routledge.
73. Darškuvienė, V. (2010). Financial markets. Vytautas Magnus University. Kaunas.
74. Drake, P. P., & Fabozzi, F. J. (2010). **The basics of finance: An introduction to financial markets, business finance, and portfolio management** (Vol. 192). John Wiley & Sons.
75. Edwards, B. (Ed.). (2004). **Credit management handbook**. Gower Publishing, Ltd..
76. Fields, E. (2016). **The essentials of finance and accounting for nonfinancial managers**. Amacom.
77. Rajan, G. R., & Raghuram, G. (2018). **Why Bank Credit Policies Fluctuate: A Theory and Some Evidence**.
78. Giovannucci, D. (2002). **Basic trade finance tools: payment methods in international trade**. World Bank.
79. Golin, J., & Delhaise, P. (2013). **The bank credit analysis handbook: a guide for analysts, bankers and investors**. John Wiley & Sons.
80. Gregoriou, G. N., & Hoppe, C. (2009). **The handbook of credit portfolio management**. McGraw Hill Professional.
81. Greuning, H. V., & Bratanovic, S. B. (2009). **Analyzing banking risk**.
82. Howells, P. G., & Bain, K. (2008). **The economics of money, banking and finance: a European text**. Pearson Education.
83. Hubbard, G. R., & O'Brien, A. P. (2018). **Money Banking and Financial Systems**. Pearson Education

84. Hull, J. (2012). **Risk management and financial institutions**,+ Web Site (Vol. 733). John Wiley & Sons.
85. Joseph, C. (2013). **Advanced credit risk analysis and management**. John Wiley & Sons.
86. Kalpana, B., & Rao, T. V. (2017). **Role of commercial banks in the economic Development of India**. International Journal of Management and Applied Science.
87. Khole, J. J. (2014). **The effects of unsecured lending on loan performance of commercial banks in Kenya** (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
88. Koch, T. W., & MacDonald, S. S. (2015). **Bank Management** (8th Editio.). Cengage Learning.
89. La Torre, M. (2020). **Risk in Banking: Developing a Knowledge Risk Management Framework for Cooperative Credit Banks**. Springer Nature.
90. Machiraju, H. R. **Modern commercial banking**. New Age International, 2008
91. Madura, J. (2014). **Financial markets and institutions**. Cengage learning.
92. Melicher, R. W., & Norton, E. A. (2013). **Introduction to finance: markets, investments, and financial management**. John Wiley & Sons.
93. Mishkin, F. S. (2007). **The economics of money, banking, and financial markets**. Pearson education.
94. Mishkin, F. S. (2021). **The Economics of Money, Banking and Financial Markets**, eBook. Pearson Higher Ed.
95. Mishkin, F. S., & Eakins, S. G. (2019). **Financial markets**. Pearson Italia
96. Okechukwu, E. U., & Gerald, N. (2016). **Role of Commercial Banks in Sustainable Economic Development in Nigeria**. NG-Journal of Social Development.
97. Onyiriuba, L. (2016). **Emerging market bank lending and credit risk control: Evolving strategies to mitigate credit risk, optimize lending portfolios, and check delinquent loans**. Academic Press.
98. Pascal, Q., Maurizio, D., & Antonio, S. (2009). **Corporate Finance-Theory and Practice**.

99. Quiry, P., Le Fur, Y., & Vernimmen, P. (2022). **Corporate finance: theory and practice**. John Wiley & Sons.
100. Rafal Wolski & Monika Bolek (2016) **Liquidity – Profitability Relationship Analysed Once Again**. The Case Of Poland. European Scientific Journal March 2016 edition vol.12, No.7.pp1-46.
101. Rangarajan, C., & Mathur, S. B. (2015). **Financial Management Theory and Practice**. Laxmi Publications Pvt Limited.
102. Rose, P. (2013). **Bank Management and Financial Services**/Peter S. Rose, Sylvia C. Hudgins.–7th ed.,–McGraw-Hill Education.
103. Rose, P. S. (2009). **Money and capital markets: Financial institutions and instruments in a global marketplace**.
104. Rose, p.s. and Fraser ,DR. (Ed) **Financial Institutions and markets in a changing world** .3rd.Ed Plano ,Taxes : Business publication Inc. 1991
105. Rose, Peter, & Hudgins, Sylvia, **bank Management and Financial Services** (6 the end) U. S .A. †Library of Congress cataloging In publication Data,2005
106. Saunders, A., Cornett, M. M., & Erhemjamts, O. (2012). **Financial markets and institutions**. McGraw-Hill/Irwin.
107. Suresh, P., & Paul, J. (2014). **Management of banking and financial services**. Pearson Education India.
108. Suresh, P., & Paul, J. (2017). **Management of banking and financial services**.
109. Hajela T.N., money – **Banking and International Trada** , Published by : Ane Books Pvt- Ltd Eighth Edition : 2009
110. Takang, F. A., & Ntui, C. T. (2008). **Bank performance and credit risk management**.
111. Vaughan, E. J., & Vaughan, T. (2007). **Fundamentals of risk and insurance**. John Wiley & Sons.
112. Zutter, C. J., & Smart, S. B. (2022). **Principles of Managerial Finance: Brief**. Harlow, UK: Pearson.

B- Research

113. Abdulkhadovich, R. (2020). **Attract Deposits to Commercial Banks and Strengthen their Resource Base**. International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding, 7(7), 247-254.

114. Abebe, M. (2019). **Factors Affecting Deposit Mobilization: The Case of Commercial Bank of Ethiopian** (Doctoral dissertation, st. mary's University).
115. Adema, J., Hainz, C., & Rhode, C. (2019). **Deposit Insurance: System Design and Implementation Across Countries**. ifo DICE Report, 17(1), 42-51.
116. Ahmet Mançellari, Sulo Hadëri etj.: Hyrje në Ekonomi, Pegi. Tiranë, 2002
117. Alam, N., Sivarajah, G., & Bhatti, M. I. (2021). **Do Deposit Insurance Systems Promote Banking Stability?**. International Journal of Financial Studies, 9(3), 52.
118. Assefa Madebo, S. I. S. A. Y. (2014). Factors Affecting Deposit Mobilization in Private Commercial Banks: The Case of AWASH International Bank SC (Doctoral Dissertation).
119. Assefa, B. (2020), **Factors Affecting Deposit Mobilization Case of Al-Awash Bank Addis Ababa City Branches** (Doctoral dissertation, ST. MARY'S UNIVERSITY).
120. Azolibe, C. B. (2019). **Macroeconomic dynamics, bank-specific factors and deposit mobilization of the Nigerian banking sector**. Asian Journal of Economics, Business and Accounting, 1-16.
121. Belete, L. (2021). **Factors affecting the deposit mobilization process in the case of Dehub Global Bank SC** (Doctoral dissertation, ST. MARY'S UNIVERSITY).
122. Butakova, N. (2020). **Letter Of Credit as a Payment Instrument of the Export-Import Deal**. Available at SSRN 3598871.
123. De Haan, J., Oosterloo, S., & Schoenmaker, D. (2012). **Financial Markets and Institutions**. Cambridge University Press Textbooks.
124. Dhungana, B. R. (2011). **Impact of bank's deposit in economic growth of Nepal**. Journal of Finance and Management Review, 2(1), 45-56.
125. Doktoralina, C. M., & Nisha, F. M. (2020). **Mudharabah Deposits Among Conventional Bank Interest Rates, Profit-Sharing Rates, Liquidity and Inflation Rates**. International Journal of Financial Research, 11(1), 25-33.
126. Engelmann, Bernd & Pham, Ha (2020) **A Raroc Valuation Scheme for Loans and Its Application in Loan Origination**, MDPI journal , Vol.8, No63.

127. Fitri, C. D., Maulana, H., & Khairul, A. M. R. I. (2020). **Effect Of Inflation On Total Deposits And Financing Of Sharia Commercial Banks: A Monthly Data Evidence From Indonesia.** *Regional Science Inquiry*, 12(1), 103-114.
128. Gabgub, A. I. (2009). **Analysis of non-performing loans in the Libyan state-owned commercial banks:** Perception analysis of the reasons and potential methods for treatment (Doctoral dissertation, Durham University).
129. Gebre, T. (2019). **College Of Business And Economic Accounting And Finance Department** (Doctoral dissertation, Addis Ababa University Addis Ababa, Ethiopia).
130. GETACHEW, K. (2017). **Determinants of Commercial Banks Deposit Mobilization in Ethiopia** (Doctoral dissertation, St. Mary's University).
131. Godwin E, Bassey (2015) **"Bank Profitability And Liquidity"** *International Journal of Economics, Commerce and Management United Kingdom* Vol. III, Issue 4
132. Gunasekara, H. U., & Kumari, P. (2018). **Factors affecting for deposit mobilization in Sri Lanka.** *International Review of Management and Marketing*, 8(5), 30.
133. Guseva, A., & Rona-Tas, A. (2014). *Plastic money: Constructing markets for credit cards in eight postcommunist countries.* Stanford University Press.
134. Haddaweea, A. H., & Flayyihb, H. H. **The Relationship between Bank Deposits and Profitability for Commercial Banks.**
135. Hibret, B. (2015). **Determinants of Deposit Growth of commercial banks in Ethiopia** (Doctoral dissertation, Addis Ababa University).
136. Hornby A S . **" Oxford Advanced Learner's Dictionary "** 7th Oxford University Press , 2004
137. Jassib, H. E., & Outhman, T. (2019). **Analytical study of the development of Indicators of the Iraq Stock Exchange-ISX and its growth for the period (2004-2017).** *Economic Studies*, (40).
138. Kamuti, H. M. (2013). **The dynamic relationship between stock price volatility and trading volume at the Nairobi securities exchange** (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
139. Ketcha, N. (1999). **Deposit insurance system design and considerations.** *BIS Policy Papers*, 7, 221-239.

140. Khalifa, A. R., & Battal, A. H. (2019). **Use time series methods to forecast trading prices for the Iraq Stock Exchange Duration (2005-2018)**. AL-Anbar University journal of Economic and Administration Sciences, 11(27).
141. Kneysler, O., Spasiv, N., Marynychak, L., & Khomyn, I. (2019). **Deposit policy of Ukrainian banks: current realities and prospects**. Banks and Bank Systems, 14(2), 76.
142. Krishnankutty, R. (2011). **Role of banks credit in economic growth: A study with special reference to North East India**. The Economic Research Guardian, 1(2), 60-71.
143. Kumar, R. (2014). **Strategies of banks and other financial institutions: Theories and cases**. Elsevier.
144. Lukasz Kuguel, **fund Transfer Pricing in commercial Bank**, master thèses in finance and international business, Aarhus school of business, DANISH, 2009
145. Machona, V., & Kaseke, N. (2013). **Deposit-attracting strategies in the financial sector in a multi-currency setting: The case of commercial banks in Zimbabwe**. University of Zimbabwe Business Review, 1(1).
146. Maysami, R. C., Howe, L. C., & Hamzah, M. A. (2004). **Relationship between macroeconomic variables and stock market indices: Cointegration evidence from stock exchange of Singapore's All-S sector indices**. Jurnal pengurusan, 24(1), 47-77.
147. Motondi, F. O., & Bula, H. (2020). **Alternative banking channels and performance of commercial banks in Nairobi City County, Kenya**. International Academic Journal of Economics and Finance, 3(6), 47-65.
148. Mujeri, M. K., & Younus, S. (2009). **An analysis of interest rate spread in the banking sector in Bangladesh**. The Bangladesh Development Studies, 1-33.
149. Nanyonjo, A. (2018). **The Relationship between Inflation, Bank Credit, and Economic Growth: The Case of Uganda** (Master's thesis, Eastern Mediterranean University (EMU)-Doğu Akdeniz Üniversitesi (DAÜ))
150. Nguyen, T., Tripe, D., & Ngo, T. (2018). **Operational efficiency of bank loans and deposits: A case study of Vietnamese banking system**. International Journal of Financial Studies, 6(1), 14

151. Modeyin Femi, Nwankwo,Odi,Samuel Olusegun James (2021). **Determinable Factors Affecting Commercial Banks Deposit: The Case of Nigeria (2000-2019)**. Journal of Economics, Finance And Management Studies, 213.
152. Okun, D. M. (2012). The effect of level of deposits on financial performance of Commercial Banks in Kenya (Doctoral dissertation).
153. Ostadi, H., & Sarlak, A. (2014). **Effective factors on the absorption of bank deposits in order to increase the relative share of Isfahan Sepah Bank**. International Journal of academic research in economics and management sciences, 3(4), 139-149
154. Osuala, A. E. (2020). **Banks' marketing strategies and deposit mobilisation: a study of selected commercial banks in Nigeria**. 1684903025.
155. Pilinkus, D. (2011). **Macroeconomic indicators and their impact on stock market performance in the short and long run: the case of the Baltic States**. Technological and economic development of economy, 16(2), 291-304.
156. Putri, V. Y., & Purnama, D. F. (2021, April). **How the Inflation Affect the Commercial Bank Deposit Funds in Indonesia (2016–2018)?**. In International Conference on Applied Science and Technology on Social Science (ICAST-SS 2020) (pp. 556-560). Atlantis Press.
157. Qassem, S. H., & Said, A. P. D. A. H. (2020). **Analysis of financial market performance indicators/An analytical study of the Iraq Stock Exchange for the period 2009-2018**. Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, 16(52 part 2).
158. Rafal Wolski &Monika Bolek (2016), **Liquidity – Profitability Relationship Analysed Once Again, The Case Of Poland**.European Scientific Journal March 2016 edition vol.12, No.7.pp1-46
159. Rahimov, A. (2019). **Practical and theoretical aspects of deposit operations of commercial banks**. International Finance and Accounting, 2019(2), 21
160. RAJINDRA, R., GUASMIN, G., BURHANUDDIN, B., & ANGGRAENI, R. N. (2021). **Costs and Operational Revenue, Loan to Deposit Ratio Against Return on Assets: A Case Study in Indonesia**. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(5), 109-115.

161. Sasikumar, A., Karthikeyan, B., Arunkumar, S., Saravanan, P., Subramaniaswamy, V., & Ravi, L. (2022). **Blockchain-based decentralized user authentication scheme for letter of guarantee in financial contract management**. Malaysian Journal of Computer Science, 62-73
162. Sisay, B. (2021). **Assessing of deposit mobilization Practace : the case of the Nib International Bank sc** (Doctoral dissertation, ST. MARY'S UNIVERSITY).
163. Tefera, S. (2020). **Determinants Of Deposit Growth In Ethiopian Private Banks** (Doctoral dissertation, ST. MARY'S UNIVERSITY).
164. Thomas, V. P. A study on the deposits and lending of commercial banks in Kerala: a comparative study with cooperative banks.
165. Totic, I. S. (2019). **Development of Deposit Insurance System in the European Union-Challenges and Recommendations for the Improvement of the System**. Strani Pravni Zivot, 57.
166. TRAN, Q. T., TRAN, M. U., & LE, X. T. (2020). **Factors Affecting Satisfaction of Customers' Savings Deposit in the Context of COVID-19: Evidence from Vietnamese Commercial Banks**. The Journal of Asian Finance, Economics, and Business, 7(10), 369-376.
167. Tun, N. N. (2019). **An Empirical Analysis of Macroeconomic Factors Affecting on the Deposit Mobilization of Private Commercial Banks in Myanmar**. International Journal on Recent Trends in Business and Tourism (IJRTBT), 3(2), 38-47.
168. Turhani, A., & Hoda, H. (2016). **The Determinative Factors of Deposits Behavior in Banking System in Albania** (Jan 2005–Dec 2014). Academic Journal of Interdisciplinary Studies, 5(2), 246-246.
169. Tuyishime, R., Memba, F., & Mbera, Z. (2015). **The effects of deposits mobilization on financial performance in commercial banks in Rwanda. A case of equity bank Rwanda limited**. International Journal of small business and entrepreneurship research, 3(6), 44-71.
170. Ünvan, Y. A., & Yakubu, I. N. (2020). **Do bank-specific factors drive bank deposits in Ghana?**. Journal of Computational and Applied Mathematics, 376, 112827.
171. Vuong, B. N., Duy Tung, D., Giao, H. N. K., Dat, N. T., & Quan, T. N. (2020). **Factors Affecting Savings Deposit Decision of Individual**

- Customers:** Empirical Evidence from Vietnamese Commercial Banks. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 7(7).
172. Ward, T. H. (2009). **Letters of credit and documentary collections:** an export and import guide. Xlibris Corporation.
173. Zhang, T., Hou, H., Yang, J., Li, X., & Wang, Y. (2017, July). **Enterprises Short-Term Financing Management.** In 2017 2nd International Conference on Politics, Economics and Law (ICPEL 2017) (pp. 244-246). Atlantis Press

الملاحق

ملحق (1)

قيم الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الودائع وإجمالي الائتمان

إجمالي الائتمان	إجمالي الودائع	الناتج المحلي	السنة
12401761	116249002	73533598.6	2005
25551310	169010214	95587954.8	2006
37838100	253390034	111455813.4	2007
48173281	355774768	157026061.6	2008
64053594	425818700	130643200.4	2009
118644439	520579722	162064565.5	2010
196389172	608130598	217327107.4	2011
296112170	684291505.3	254225490.7	2012
342886150	779595735.8	273587529.2	2013
389674658	819926309	266332655.1	2014
435256719	801213472	194680971.8	2015
441813734	752799400	196924141.7	2016
447255771	760440176	221665709.5	2017
461789547	844264474	268918874	2018
481534922	945690427	276157867.6	2019
541529213	955392580	219768798.4	2020
613493170	1067041369	301439533.9	2021

المصدر: البنك المركزي، الموقع الإحصائي

ملحق (2)

مؤشرات القطاع المصرفي والمؤشر العام للسوق

مؤشر القيمة السوقية	المؤشر العام	الصفقات	مؤشر الاسهم المتداولة	مؤشر قيمة التداول	السنة
2534688	656.524	32049	42517	279695	2005
1450529	329.544	25264	43467	115988	2006
1588096.1	385.986	21706	140803	407175.4	2007
1722314.3	513.966	21156	133199.3	267156.1	2008
2382968.6	1602.702	28004	181933.5	319235.4	2009
2408756	1122.38	26793	190784.3	259411.9	2010
3811589	1596.26	64199	389159.3	705455.9	2011
4293558	1434.71	67601	542328.5	677332.4	2012
5228300	1416.49	69653	737227.9	953874.3	2013

4801035	1240.07	59388	707114.4	763582.7	2014
3402995	10462.507	55767	539459.9	355859.7	2015
3202660	7022.02	51048	864664.7	312946.1	2016
3670916	7371.74	46980	598565.6	305821.5	2017
2703850	6828.2	33346	333579.8	127372.8	2018
2613300	5757.94	21619	173224.4	58142.2	2019
2529375	5540.41	17176	229721.5	103854.2	2020
7457069	6809.76	40856	892811.3	666573.8	2021

المصدر: تقارير سوق العراق للاوراق المالية من 2005-2021

ملحق (3)

مؤشرات قطاع التأمين

السنة	مؤشر قيمة التداول	مؤشر الاسهم المتداولة	الصفقات	مؤشر القيمة السوقية
2005	373	110	156	7250
2006	523	179	183	6105
2007	203.7	123	46	6800
2008	503.8	486.5	85	7985
2009	1025	792.6	201	9430
2010	2293.5	1613.7	664	16314
2011	7830.1	3812.5	2558	17431
2012	2031.3	1979.3	2602	14717
2013	1157.8	1111.5	898	13773
2014	2218.3	1344	719	13554
2015	1317	1398.5	1203	8140
2016	436.9	1054.1	979	7171
2017	1030.5	1358.6	1625	7066
2018	193.3	400.3	297	2306
2019	876.8	1845	2250	3422
2020	342.3	616.3	263	3617
2021	142.7	206.7	162	21828

المصدر: تقارير سوق العراق للاوراق المالية من 2005-2021

ملحق (4)

مؤشرات قطاع الاستثمار

السنة	مؤشر قيمة التداول	مؤشر الاسهم المتداولة	الصفقات	مؤشر القيمة السوقية
2005	1368	314	415	14950
2006	2220	1010	636	13905

12250	584	1047	1285.4	2007
12500	268	711.9	651.3	2008
16987.5	321	4019.5	3461.8	2009
10970	460	1170.3	1141.6	2010
13449	1226	2783.6	3149.9	2011
9807	365	760.2	942	2012
4150	69	1062.1	1548.7	2013
3185	55	16.3	17.6	2014
2378	39	399	342.6	2015
2240	23	52.2	24.8	2016
2240	1	0.01	0.005	2017
****	****	****	****	2018
****	****	****	****	2019
****	****	****	****	2020
3720	300	2310.5	560	2021

المصدر: تقارير سوق العراق للاوراق المالية من 2005-2021

ملحق (5)

مؤشرات قطاع الخدمات

السنة	مؤشر قيمة التداول	مؤشر الاسهم المتداولة	الصفقات	مؤشر القيمة السوقية
2005	14550	2311	3142	53353
2006	5968	2101	1465	39637
2007	3360.6	1647	1226	62681
2008	2683.8	1115.3	1420	63428.2
2009	14543.7	3890	2673	133090.03
2010	20606.5	6159.6	9829	141815
2011	48946.5	9969.2	16735	168362
2012	27065.1	6709.4	13202	163912
2013	25980	6918.1	10675	144711
2014	21503.5	6749.3	10548	148496
2015	24802.4	8107	19476	129162
2016	16122.2	7732.1	17949	85693
2017	8311.3	4830.2	9940	76608
2018	9046	3731.1	7563	74260
2019	7041.6	3847.3	8382	98768
2020	8209.3	3617.9	8421	126889
2021	13970.3	5011.7	15103	142167

المصدر: تقارير سوق العراق للاوراق المالية من 2005-2021

ملحق (6)

مؤشرات القطاع الصناعي

السنة	مؤشر قيمة التداول	مؤشر الاسهم المتداولة	الصفقات	مؤشر القيمة السوقية
2005	61240997372	10007156636	17675	380062
2006	18191	10355	10355	207345
2007	9774	8409	6500	232318
2008	16147.3	13307.5	5674	270911
2009	29934.4	17689.6	10399	388142
2010	65530.6	53298.1	20835	393190
2011	126222.1	83799.6	34670	450793
2012	94726.9	63814.7	35168	392692
2013	70035.4	41413.2	29166	558755
2014	37916.5	23794.9	18110	465126
2015	39760.9	26185.4	22818	536193
2016	55294.2	37133.3	21378	462720
2017	37869.1	21505.4	19821	580325
2018	54852.6	34296.8	30742	737574
2019	38825.7	24220.8	27970	712926
2020	39942.2	17056.9	28336	869461
2021	83708.6	25036.6	35574	1089483

المصدر: تقارير سوق العراق للاوراق المالية من 2005-2021

ملحق (7)

مؤشرات قطاع الفنادق والسياحة

السنة	مؤشر قيمة التداول	مؤشر الاسهم المتداولة	الصفقات	مؤشر القيمة السوقية
2005	8968	125	1093	234110
2006	3304	129	507	211609
2007	4949.4	197	674	187028.1
2008	13667.3	1060	2122	219807.5
2009	42635.1	1686.9	7077	393052.5
2010	50217.9	2277.5	11563	455175
2011	42560.5	1706.4	8185	413714
2012	29254	1642.7	10511	390858
2013	25005.2	2553.5	6667	427036
2014	59018.2	3515.6	11146	502319
2015	19368.2	1522	9094	301839
2016	24727.3	3500.4	11047	364234

306622	6215	814.5	11269.2	2017
308338	5923	785.8	12731.6	2018
377552	7039	559.2	8957.1	2019
358912	2747	1153.7	4818.9	2020
374375	3575	511.7	6859.9	2021

المصدر: تقارير سوق العراق للاوراق المالية من 2005-2021

ملحق (8)

مؤشرات القطاع الزراعي

السنة	مؤشر قيمة التداول	مؤشر الاسهم المتداولة	الصفقات	مؤشر القيمة السوقية
2005	612	252	532	22452
2006	697	735	217	19420
2007	619	766	149	19044.25
2008	540.7	972.6	383	15109
2009	1093	1278.5	664	31828
2010	1158.1	356	1578	36055
2011	7033.1	1140.9	5001	55855
2012	62473.6	8405.1	6590	61807
2013	10053.4	1302.5	4037	79422
2014	3088	623	3581	76755
2015	5941.5	1332.4	7064	73853
2016	3453.7	912.2	5248	72092
2017	4968.3	1225.5	6700	89921
2018	8109.8	1618	7006	79541
2019	6881	1600.5	7323	93107
2020	6583	1041.9	5013	132801
2021	11077.4	1137.6	8125	253864

المصدر: تقارير سوق العراق للاوراق المالية من 2005-2021

Abstract

The study aimed to measure and evaluate the ability of commercial banks in Iraq to perform deposit and credit functions, as well as to identify the scientific implications for each of the deposit and credit functions and the relationship of these concepts with each other, and then to know the impact of these functions on the activity of the index of companies listed in the sectors of the Iraq Stock Exchange from By measuring the extent of its impact on the general index of the market as well as some of the main indicators to evaluate the performance of the market (market value index, trading volume index, number of shares index, number of deals index), as the study used a set of analyzes and statistical tests using the financial and statistical programs SPSS_{v.24} and EXCEL. And during the period (2005-2021), and in light of the results that were reached, a set of conclusions was drawn, the most important of which is when conducting a financial analysis of the general index of the market during the study period. In 2015 and then fluctuated again, but at higher levels than it was previously. The reason for the decline in the index values is due to the fact that the market investments Unattractive and that hoarding money is better for individuals and that most of the sectors listed in the market are of simple activity and may be non-existent sometimes, as well as the weakness of the commercial banks in Iraq to perform the jobs correctly, and this reflects on the activity of companies listed in the Iraqi Stock Exchange.

The study concluded with a set of recommendations, the most important of which was that commercial banks should perform the basic deposit and credit functions correctly by facilitating the process of granting credit to finance investment projects for investing companies on the one hand and on the other hand working to achieve the wishes of savers to ensure profits by directing their money in a variety of ways Securities of the sectors, and then an increase in the flow of money from savers to investors through the financial market.

Keywords: (Depository function, Credit function, General price index of the Iraqi stock market, Sectors of the Iraqi market)

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Karbala - College of Administration and Econom

Department of Finance and Banking /Postgraduate Studies



Evaluation of the Deposit and Credit function of Commercial Banks and their Impact on the General Index of the Prices of the Sectors Listed in the Iraqi Stock Exchange

**Analytical study of the sectors listed in the Iraq Stock Exchange for the
period (2005 - 2021)**

**A Thesis submitted to the Board of the College of Administration and
Economics at the University of Karbala, which is part of the requirements
for obtaining a master's degree in financial and banking sciences**

submitted by

Manaf Mohammed Khaleel

Supervised by

Assest.Prof.Dr. Ameer Ali Khaleel

1444 AH

2022 AD